جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد الطالبتين:

- شيماء شاوش؛
- آية مقراني.

بعنوان:

واقع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

دراسة حالة: السعودية، مصر، الإمارات، الجزائر.

أعضاء لجنة المناقشة

صابر بن معتوق	أستاذ	رئيسا
بومدين قايدي	أستاذ محاضر ب	مشرفا
لويزة أوصغير	أستاذ	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفورة بالتسهيلات

لكنني فعلتها

فالحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي

إلى نفسي الطموحة أولا ابتدأت بنجاح وانتهت بنجاح

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود وأعطاني بدون مقابل أبي

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها التي سهلت لي الشدائد بدعائها أمي

إلى أجدادي كل باسمه وخاصة جدي الصالح الذي ساندني وقت ضعفي وأزاح عن طريقي كل المتاعب

إلى سندي والكتف الذي أستند عليه دائما إخوتي كل باسمه

إلى الذي أمدني بالقوة والتوجيه سندي زوجي المستقبلي

إلى من كانوا موضع الاتكاء في عثراتي صديقات العمر

وأخيرا، من قال أنا لها نالها

ما كنت لأفعل لولا التوفيق من الله

فالحمد لله على فرحة التمام

الحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وأملا وأغرقني سرورا وفرحا ينسيني مشقتي.

آية

الإهداء

مهما كتبت من عبارات لن أجد أصدق من قوله تعالى:

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

فالحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملئ السماوات والارض على ما أكرمنا به من إتمام هذا البحث العلمي الذي ارجو أن ينال رضاه.

أهدي هذا النجاح لنفسي التي قالت انا لها سأنالها وأخيرا ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي اقطف ثمارتعبي وأرفع قبعتي بكل فخر.

إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي الأول في مسيرتي وقوتي من بعد الله "والدي الغالي"

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقرعينها في يوم كهذا "أمي الغالية"

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا ينابيع ارتوي منها، إلى خيرة أيامي وصفوتها أخو اتي الغاليات وأخي الغالي.

إلى رفقاء الروح اللذين شاركوني خطوات هذا الطريق الى من شجعوني على المثابرة وإكمال المسيرة إلى رفقاء السنين

"صديقاتي الأوفيات"

لكل من كان عوناً وسندا في هذا الطريق و أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة حفظكم الله

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد الله

شيماء

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا كما يحب ويرضى

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف **بومدين قايدي**

على تفضله بالإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علينا بالنصائح القيمة وتوجيهاته السديدة، نسأل الله أن

يجازيه خير الجزاء وأن يجعل ذلك في موازين حسناته.

ونتقدم بالشكر للأستاذة **إلهام حجريوة** على ما قدمته لنا من يد مساعدة.

كما يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر لأساتذة لجنة المناقشة لتفضلهم على مناقشة هذه العمل.

وفي الختام، نشكر الله أولا وآخرا، وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

جزاك الله خيرا.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية وتحليل اتجاهات التطور في هذا المجال، مع عرض تجربة كل من المملكة العربية السعودية، مصر، الإمارات العربية المتحدة والجزائر من خلال الاعتماد على مختلف التقارير التي تصدرها الجهات المختصة قصد الوقوف على هذا الواقع انطلاقا من تحليل المعطيات والبيانات التي تضمنتها، بالاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب التحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الدول العربية محل الدراسة حققت نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة في قطاع شركات التكنولوجيا المالية لكن بدرجات متفاوتة، حيث تتصدر دولتي السعودية والإمارات بشكل عام الدول العربية لما وفرته من بنية تحتية رقمية متقدمة واستثمارات كبيرة، مما يجعلها مركزا إقليميا لهذا النوع من الشركات، كما شهدت مصر نموا ملحوظا واستطاعت البروز بشكل ملفت هي الأخرى في هذا المجال، في حين التجربة الجزائرية تعتبر حديثة العهد وأمامها المزيد من الجهود الواجب بذلها لمساعدة هذه الشركات على أداء مهامها بالشكل المنوط بها.

الكلمات المفتاحية: شركات التكنولوجيا المالية، المملكة العربية السعودية، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر.

Abstract:

This study aimed to analyze the current state of fintech companies in Arab countries, examine their development trends, and presenting the experiences of Saudi Arabia, Egypt, the United Arab Emirates, and Algeria. The study was done by relying on various reports issued by the relevant authorities in order to assess the situation based on the analysis of the data and information contained therein, using the descriptive method and analytical approach.

The study reached several conclusions, the most important of which is that the Arab countries under study have witnessed significant growth in recent years in the fintech sector, albeit to varying degrees. Saudi Arabia and the United Arab Emirates lead the region due to their advanced digital infrastructure and substantial investments, making them regional hubs for such companies. Egypt has also experienced notable growth and has emerged prominently in this field. In contrast, Algeria's experience is still relatively recent, and more effort is required to support these companies in effectively fulfilling their roles.

Keywords: Fintech companies, Saudi Arabia, Egypt, United Arab Emirates, Algeria.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
- الإهداء	-
- شكروعرفان	-
- ملخص الدراسة	I
- قائمة المحتويات	II
- قائمة الجداول	III
- قائمة الأشكال	IV
- مقدمة	أ-ه
❖ الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية	
▪ المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية	06
▪ المبحث الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية	15
▪ المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية	23
❖ الفصل الثاني: دراسة تحليلية لو اقع شركات التكنولوجيا المالية لعينة من الدول العربية	
▪ المبحث الأول: واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية	32
▪ المبحث الثاني: واقع شركات التكنولوجيا المالية في مصر	44
▪ المبحث الثالث: واقع شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة	53
▪ المبحث الرابع: واقع شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر	59
- الخاتمة	68
- قائمة المراجع	73
- فهرس المحتويات	79
- ملخص الدراسة	-

قـائمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مميزات قطاع المدفوعات قبل وبعد التكنولوجيا المالية	16
02	أنواع التمويل الجماعي	18
03	قطاع إدارة الثروات قبل وبعد التكنولوجيا المالية	22

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل نشأة التكنولوجيا المالية	9
02	خريطة توضح مقر شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية	35
03	نمو وتطور شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية	35
04	توزيع شركات تكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية حسب نوع النشاط	36
05	الشركات الرائدة في قطاع المدفوعات بالمملكة العربية السعودية	37
06	الشركات الرائدة في مجال الإقراض والتمويل بالمملكة العربية السعودية	38
07	الشركات الرائدة في مجال التأمين بالمملكة العربية السعودية	39
08	عدد شركات التقنية المالية المستهدف ضمن رؤية 2030	40
09	عدد الوظائف المباشرة المستهدفة في شركات التكنولوجيا المالية	41
10	قيمة الاستثمار في شركات التقنية المالية المستهدف ضمن رؤية 2030	41
11	مساهمة شركات التقنية المالية في الناتج المحلي الإجمالي وفق رؤية 2030	42
12	تطور شركات التكنولوجيا المالية في مصر خلال الفترة 2017-2022	47
13	التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في مصر	47
14	توزيع شركات التكنولوجيا المالية الناشطة بمصر حسب نوع النشاط	48
15	عدد صفقات الشركات الناشئة المصرية وفقا لأهم القطاعات خلال عام 2023	49
16	توزيع شركات التكنولوجيا المالية حسب نوع النشاط	55
17	يمثل توزيع شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة	56
18	كرونولوجيا أهم أحداث التكنولوجيا المالية في الجزائر	61

مقدمة

تمهيد:

أصبحت التكنولوجيا المالية اليوم تمثل محرك العالم نحو التقدم، فهي تعد من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي، والتي جاءت كضرورة حتمية أملتها التطورات التي تشهدها فضاءات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، من هنا دعت الحاجة إلى ابتكار أدوات مالية جديدة قادرة على تلبية احتياجات المستثمرين، والتي تزايد استخدامها خاصة مع توسع التحرير المالي والثورة التكنولوجية، التي أحدثت آثارا وتغيرات جذرية شاملة وقوية مست جميع القطاعات، أين أثبتت مختلف منتجات التكنولوجيا المالية فعاليتها في ربط الزبائن بمؤسساتهم المالية والمصرفية.

كما يشهد العالم نهضة حقيقية في مجال مؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ألقت بضلالها على القطاع المالي بظهور ما يعرف بشركات التكنولوجيا المالية، وتعنى هذه الأخيرة بتقديم المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية، كما تتميز بالسرعة والدقة وانخفاض التكاليف وسهولة الوصول إليها باستخدام منتجات التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات الاتصال....الخ، حيث أصبحت تشكل تهديدا لمقدمي الخدمات المالية التقليدية.

في ظل التقدم التكنولوجي والانتشار السريع للتكنولوجيا المالية، شهد الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية تطورا مستمرا في مختلف الدول المتطورة والنامية منها، حيث تسعى معظمها إلى تحسين بيئة الأعمال الخاصة بهذا النوع من الشركات، والدول العربية شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم أدركت ضرورة تطوير منظومتها المالية وأولت اهتماما كبيرا لوضع الأسس والقواعد الخاصة بتحسين بيئة الأعمال لتسهيل إنشاء شركات التكنولوجيا المالية، في إطار مساعيها الحثيثة إلى تنويع مصادر تمويل اقتصاداتها، لتغدوا العديد من الدول العربية في المصف الأول المتعلق بنماذج نجاح التكنولوجيا المالية على غرار المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

إشكالية الدراسة:

استنادا إلى ما تقدم، فإن دراسة واقع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية من خلال عينة مختارة من الدول، وتحليل أبرز المبادرات وكذا الجهود الرامية إلى دعم هذا القطاع، تكتسي أهمية علمية بالغة، كونها تسهم في إبراز التوجهات الاستراتيجية في تطوير القطاع المالي والمصرفي محليا، مع ضمان مواكبة التحولات والتطورات التكنولوجية العالمية في هذا المجال، وعليه تتبلور ملامح إشكالية دراستنا من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية محل الدراسة؟

للإحاطة بالإشكالية الرئيسية تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي السياسات التنظيمية والأطر القانونية التي تحكم عمل شركات التكنولوجيا المالية في الدول محل الدراسة؟
- ما مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية لدعم شركات التكنولوجيا المالية في الدول محل الدراسة؟
- ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي لشركات التكنولوجيا المالية في الدول محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

في محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها يمكن وضع الفرضيات الآتية:

- يساهم الإطار التشريعي والتنظيمي بشكل كبير في نمو وتوسع شركات التكنولوجيا المالية في الدول محل الدراسة؛
- الدول التي تتمتع ببنية تحتية رقمية قوية تشهد معدلات نمو أعلى في قطاع التكنولوجيا المالية؛
- هناك تأثير لشركات التكنولوجيا المالية على الاقتصادات المحلية، بما في ذلك مساهمتها في تحفيز الابتكار، توفير فرص عمل، ودعم الأهداف الاقتصادية الوطنية؛

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونه أحد أهم مواضيع العصر، والتي تكمن في إبراز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في الدول العربية، ويكتسي البحث أهمية كبيرة ترتبط بتطور استثمارات شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية، وكذا أهمية الدور المحوري لشركات التكنولوجيا المالية في توفير التمويل والكثير من الخدمات المالية التي تفضي إلى تحسين دور هذه الشركات في دعم جهود وسياسات التنويع الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال هذه الدراسة:

- التعرف على مجال التكنولوجيا المالية، الذي أصبح واقعا عمليا وجب التعامل معه؛
- التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في العالم العربي؛
- تحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية محل الدراسة؛
- عرض أهم المبادرات والجهود المبذولة من طرف السلطات الوصية لتشجيع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية محل الدراسة؛
- تسليط الضوء على الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية؛
- عرض نماذج ناجحة لشركات التكنولوجيا المالية في هذه الدول العربية محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الذاتية للبحث في الموضوع، نظرا للمكتسبات القبلية حوله والميول نحو مواصلة البحث فيه؛
- باعتبار أن موضوع التكنولوجيا المالية من المواضيع الحديثة والتي تشهد تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة؛

منهج الدراسة:

حتى يستوفي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل للتمكن من بلورة تصور يساعد على معالجة الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا المالية، وكذا في الجانب التطبيقي باستخدام أسلوب التحليل عند عرض مختلف الإحصائيات المتعلقة بواقع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية محل الدراسة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تراوحت خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2024، حسب البيانات والإحصائيات المتحصل عليها في كل حالة؛

- **الحدود المكانية:** اهتمت الدراسة بعينة من أربعة دول هي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة؛ مصر، الجزائر.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع التكنولوجيا المالية باهتمام العديد من الباحثين، وقد تم دراسة الموضوع من جوانب نظرية وتطبيقية متنوعة ومتغيرات مختلفة حسب توجهات وأهداف الدراسات، وسنعرض فيما يلي الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة الى أبرز ما قدمته من نتائج.

- **الدراسة الأولى:** وهيبة عبد الرحيم، **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية-تحديات المنافسة والنمو**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 01، 01 جوان 2018، جامعة الجزائر3، الجزائر.

الدراسة عبارة عن مقال علمي، هدفت إلى تسليط الضوء على هذا النوع من الشركات التي ابتكرت مجالا جديدا للاستثمار يرتكز على مجالي التكنولوجيا والمالية، وقد توصلت إلى أن الشركات الناشئة بدأت تتوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتتلقى دعما واهتمام ملحوظ خاصة في منطقة الخليج.

هذه الدراسة، شكلت لنا خارطة الطريق للإطار المفاهيمي لدراستنا حين تم التطرق إلى ماهية التكنولوجيا المالية والشركات الناشطة فيها، وقد ركزت على نشاط التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي، في حين دراستنا الحالية اهتمت بتحليل الواقع العملي لشركات التكنولوجيا المالية في وطننا العربي من خلال عينة من الدول المختارة.

- **الدراسة الثانية:** إلهام حجريوة، عمر حميدات، **تقييم دعم شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية "دراسة حالة شركات التكنولوجيا المصرية"**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، 31 ديسمبر2022، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

الدراسة عبارة عن مقال علمي، تم من خلالها محاولة الوقوف على أنجع الاستراتيجيات التي ساهمت في تطوير سوق شركات التكنولوجيا المالية المصرية، وقد توصلت إلى أن تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال 5 سنوات الماضية، وهذا ما يتوضح جليا من خلال تطور عدد الصفقات وتزايد حجم الاستثمارات.

- قدمت لنا هذه الدراسة رؤيا واضحة عن واقع شركات التكنولوجيا المالية في مصر للفترة (2014-2021)، فقد ارتبطت بموضوعنا بشكل كبير، والذي من خلاله أضفنا ثلاثة تجارب اثنان من دول الشرق الأوسط إضافة إلى الجزائر من دول شمال إفريقيا.

- **الدراسة الثالثة:** شهلة قدري، مليكة مدفوني، **و اقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2021)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، 31 ديسمبر 2022، جامعة أم البواقي، الجزائر.

الدراسة عبارة عن مقال علمي، ركزت على واقع شركات التكنولوجيا المالية في السعودية خلال الفترة (2018-2021) وقد توصلت إلى أن الحكومة السعودية ساهمت بالعديد من المبادرات الداعمة لشركات التكنولوجيا المالية تحت إشراف البنك المركزي وهيئة السوق المالية وفينتك السعودية، مما انعكس بشكل إيجابي على نمو هذه الشركات.

تم التطرق في هذه الدراسة إلى تحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية في الفترة (2018-2021)، وعليه فقد أعطت لنا صورة عن التوجه المتبع في المملكة لدعم هذا النوع من الشركات، وهي نقطة الاشتراك مع دراستنا التي اهتمت بتحليل الواقع العملي للمملكة خلال الفترة (2017-2023)، فضلا عن عرض ثلاثة تجارب أخرى.

الدراسة الر ابعة: يعقوب أسماء، **و اقع مؤسسات التكنولوجيا المالية الناشئة في الوطن العربي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 19 جوان 2024، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.

الدراسة عبارة عن مقال علمي، تم التطرق من خلاله إلى الواقع العملي لمؤسسات التكنولوجيا الناشئة في المنطقة العربية، وقد توصلت إلى إن الدول العربية شهدت تطورا ملحوظا في مجال التكنولوجيا المالية من خلال الدراسة وتحليل جانب المؤسسات الناشئة خلال السنوات الأخيرة، بسبب جاهزية البنية التحتية التقنية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعلى اعتبار أن هذه الدراسة ركزت فقط على الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية فقط، خلال الفترة 2014-2021، فإن دراستنا تعتبر أكثر شمولية على اعتبار أننا تطرقنا إلى شركات التكنولوجيا المالية بشكل عام في كل دولة من الدول محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

لغرض الإجابة على التساؤلات السابقة ومعالجة إشكالية البحث الرئيسية ارتأينا تقسيم الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول الذي تضمن الشق المفاهيمي للدراسة جاء ليعالج الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية من خلال ثلاثة مباحث، ركز المبحث الأول على ماهية التكنولوجيا المالية، ليتم في المبحث الثاني التطرق إلى قطاعات التكنولوجيا المالية، أما المبحث الثالث فاهتم بعرض مفاهيم أساسية حول شركات التكنولوجيا المالية.

بينما الشق التطبيقي خصص له الفصل الثاني، والذي قمنا من خلاله بتحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية في عينة من الدول العربية من خلال أربعة مباحث، تناول المبحث الأول واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية، في حين جاء المبحث الثاني لعرض الواقع العملي لهذا النوع من الشركات في مصر، أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى واقعها في دولة الإمارات العربية المتحدة، أما المبحث الرابع فجاء لعرض واقع شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

يشهد العالم مجموعة من التطورات والتغيرات والتحولات في جميع المجالات، وهذا ما دفع بالدول للتسابق وتبني جميع التطورات التي تبرز وجودها واستمراريتها. ومن بين مواضيع العصر الجديد نجد التكنولوجيا المالية التي كانت نتاج التزاوج بين المجال المالي والتكنولوجي والتي غيرت من مجالات الخدمات المالية وطورت من أدواتها وتقنياتها كالتي تقدم في البنوك، تخصصت في تقديم خدمات مالية مختلفة من مدفوعات وإقراض وغيرها، وقد شكلت هذه الشركات جزءا أساسيا من الاقتصاد الرقمي من خلال استخدام برامج رقمية لإدارة المعاملات المالية، وقد لقت اهتماما متزايدا من كافة الدول في السنوات الأخيرة، نظرا لما تتصف به من أنها أداة مبتكرة آمنة وسهلة للفرد والمؤسسات.

سنحاول من خلال هذا الفصل عرض أهم المفاهيم ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية التكنولوجيا المالية؛
- **المبحث الثاني:** قطاعات التكنولوجيا المالية؛
- **المبحث الثالث:** شركات التكنولوجيا المالية.

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية وليدة ما خلفه التقدم التكنولوجي في الجانب المالي للاقتصاد العالمي، فمع هذا الكم الهائل من الابتكارات التكنولوجية التي غيرت طريقة ممارسة الأعمال ونقل الأموال والمعاملات اليومية، ويعد قطاع التكنولوجيا المالية أحد أبرز القطاعات التي تتلقى الدعم من قبل صناع القرار في شتى أنحاء العالم، كونها تقدم خدمات مالية عبر منصات تكنولوجية، فهي تمارس عمل البنوك بطريقة عصرية ومتطورة وفق تقنيات حديثة عالية الجودة، وقد ظهرت شركات ناشئة في هذا المجال تقوم بتقديم تشكيلة من الخدمات المالية عبر قطاعات رئيسية كإدارة الثروات والإقراض عبر منصات رقمية وتحويل الأموال.

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية

شهد مفهوم التكنولوجيا المالية تطورات ملحوظة أدت إلى تنوع في تعريفاته، وذلك بناءً على الإطار الزمني المعتمد لصياغة تعريف دقيق ومحدد. يعزى هذا التنوع إلى قدرة التكنولوجيا المالية على تقديم مجموعات متباينة من المنتجات والخدمات، مصممة لتلبية المتطلبات المتغيرة لكل مرحلة زمنية واحتياجاتها الخاصة.

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية

رغم التحديات التي واجهها الباحثون في صياغة تعريف موحد للتكنولوجيا المالية، فقد قدمت مؤسسات دولية ودراسات أكاديمية متعددة تعاريف متنوعة لهذا المصطلح، والتي تتفق في جوهرها على أن التكنولوجيا المالية تمثل تكاملاً بين التكنولوجيا المتقدمة والقطاع المالي، مما يجمع بين الابتكار التقني والخدمات المالية، وفيما يلي عرض لعدد من هذه التعاريف.

يُعرَّف مصطلح التكنولوجيا المالية بأنه مجال متعدد التخصصات يجمع بين التمويل وإدارة التكنولوجيا والابتكار، ويصف ارتباط التكنولوجيا المتصلة بالإنترنت بأنشطة الخدمات التجارية في القطاع المالي مثل المعاملات المصرفية وإقراض الأموال. مما يسمح ويسهل الوصول إلى الخدمات والعمليات داخل القطاع المالي، مما يجعله أكثر كفاءة وملاءمة لمزيد من الناس.[1] ركز هذا التعريف على دمج التمويل والتكنولوجيا لتحسين كفاءة وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

وفي نفس السياق هناك من ذكر أن التكنولوجيا المالية كمصطلح تقني ناشئ يصف قطاع التكنولوجيا المالية في مجموعة واسعة من العمليات للمؤسسات أو المنظمات، والذي يهدف بشكل رئيسي إلى تحسين جودة الخدمات من خلال استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.[2]

---

[1] Ferdinando Giglio, **fintech: a literature review**, european research studies journal, volume 8, Issue 2B, 05/6/2021, published by Univesity of Piraeus, Greece, p611.

[2] ATsuyoshi Takeda, Yoshihiro Ito, **A review of fintech research**, Int Journal Technology managements, volume 86, n 01, 2021, published by inderscience publishers ltd,japan , p 68.

في حين يُعرِّف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية بأنها "ابتكار مالي مُمَكَّن تكنولوجيًا يمكن أن يُنتج نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات تأثير مادي مرتبط على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية." وهو ذات التعريف الذي تبنت لجنة بازل للرقابة المصرفية.[1] الملاحظ أن هذا التعريف أضاف عن سابقيه بأن التكنولوجيا المالية تركز على الابتكار المالي الممكن تكنولوجيا والذي ينتج نماذج أعمال ومنتجات جديدة ذات تأثير مادي على الأسواق والمؤسسات المالية.

في حين عرف صندوق النقد الدولي مصطلح التكنولوجيا المالية بأنه يستخدم لتوصيف جوانب التقدم في التكنولوجيا التي من المحتمل أن تحدث تحولات في تقديم الخدمات المالية، وتحفيز تطوير نماذج عمل وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة.[2]

وحسب "مجلس الاستقرار المالي" التكنولوجيا المالية هي ابتكارات مالية تدعمها التكنولوجيا يمكن أن تنشأ عنها نماذج عمل وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة لها تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وتوفير الخدمات المالية.[3]

وهو ذات التعريف الذي ذهبت إليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث ذكرت أن "التكنولوجيا المالية لا تشمل فقط تطبيق التقنيات الرقمية الجديدة على الخدمات المالية ولكن أيضًا تطوير نماذج ومنتجات الأعمال التي تعتمد على هذه التقنيات وبشكل أعم على المنصات والعمليات الرقمية".[4]

في ضوء التعاريف والمقومات الأساسية السابق عرضها نصل إلى تعريف للتكنولوجيا المالية يحدد طبيعتها، وملخصه أن التكنولوجيا المالية تجمع بين التكنولوجيا والقطاع المالي، فهي عملية دمج الثورة التكنولوجية والتقنية وما أسفرت عليه من ابتكارات في شتى المجالات وتوظيفها في المؤسسات المالية للنهوض بالقطاع المالي والمصرفي، للاستفادة منها في تحسين الخدمات المقدمة وتعزيز تواجد المصارف.

ثانيا: نشأة التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية لا تُعدّ ظاهرة حديثة نشأت في العقود الأخيرة، بل هي إحدى مظاهر الابتكار المالي المستمر، حيث تشير المراجع الأدبية المتخصصة في تاريخ التكنولوجيا المالية إلى أن تطور هذا المصطلح قد مرّ بمراحل متعاقبة، يمكن تصنيفها على النحو التالي: [5]

---

[1] Anjan V Thakor, **fintech and banking: what do we know**, article in journal of financial intermediation,29 June 2019, published by Elsevier, USA, p3.

[2] تقرير صندوق النقد الدولي، **البنك الدولي**، العدد7، 2018، ص 07.

[3] FSB, **Fintech and market structure in financial** services: market developments and potential stability implications, 14february 2019.

[4] Ramona Rupeika-Apoga, Eleftherios I.Thalassinos, **ideas for a regulatory definition of fintech**, international journal of economics and business administration, volume8 , ussue2 ,2april 2020, published by international strategic management, Greece, p139-140.

[5] طالم صالح، **إسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية – منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجا-**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، 13 أكتوبر 2022، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 250.

- **المرحلة الأولى (1866-1967م):** يعود تاريخ التكنولوجيا المالية إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث تميزت هذه المرحلة ببناء البنية التحتية التي ساعدت على عولمة الخدمات المالية، فتم إنشاء أول كابل أطلسي (Fedwire) عام 1918م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل (فدواير) والذي يعتبر أول نظام ألكتروني لتحويل الأموال، وظهور التلغراف عام 1938م الذي سمح بنقل سريع للمعلومات المالية عبر الحدود، وفي عام 1960م بدأت البنوك باستخدام أجهزة الكومبيوتر المركزية لحفظ السجلات وتخزين البيانات، وامتدت هذه المرحلة إلى غاية جويلية عام 1966م عندما وقع أول اتصال عبر كابل نقل عبر المحيط الأطلسي، حيث تم تسهيل الاتصال بين أمريكا الشمالية وأوروبا من 10 أيام إلى 17 ساعة فقط.

- **المرحلة الثانية (1967-2008م):** عرفت هذه الفترة برقمنة الخدمات المالية التقليدية نتيجة ظهور تقنيات المعلومات والاتصالات وانتشار شبكة الأنترنت وبقي استخدام التكنولوجيا المالية خلال هذه الفترة مقتصرا على التعامل مع قطاع الخدمات المالية التقليدية، ليتم خلال هذه الفترة إطلاق أول آلة حاسبة محمولة وأول جهاز صراف آلي تم تثبيته من قبل بنك Barclays عام 1967م، كما تميزت هذه المرحلة بإنشاء أول بورصة رقمية في العالم NASDAQ والتي تعتبر بداية لرقمنة الأسواق المالية، وفي عام 1973م تم تأسيس جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT) وهي عبارة عن هيئة اتصال بين المؤسسات المالية لتسهيل الحجم الكبير للمدفوعات عبر الحدود، في حين شهدت ثمانينات القرن العشرين ظهور أجهزة الكومبيوتر حيث تم من خلالها تقديم الخدمات المصرفية عبر الأنترنت عبر بقاع العالم والتي ازدهرت في التسعينات نتيجة تطور نماذج الاعمال الرقمية وعلى رأسها التجارة الالكترونية.

- **المرحلة الثالثة 2008 إلى يومنا هذا:** مع حدوث الأزمة المالية 2008م والتي سرعان ما تحولت الى أزمة اقتصادية بامتياز أدت إلى فقدان عامة الناس الثقة بالنظام المصرفي التقليدي، مما مهد الطريق إلى إذكاء الوعي بالبحث عن إيجاد حلول تكنولوجية تساعد على التصدي للأثار التي خلقتها الأزمة، وهو ما أدى إلى ظهور وانتشار شركات ناشئة جديدة أطلق عليها بشركات التكنولوجيا المالية، والتي شرعت في ابتكار خدمات مالية جديدة أزالت الكثير من العراقيل وفتحت المجال أمام شرائح واسعة من الجمهور للوصول والاستفادة من هذه الخدمات وتميزت هذه المرحلة بازدهار العملات المشفرة واستخدام تطبيقات الهواتف الذكية في تنفيذ العديد من المعاملات المالية.

والشكل الموالي، يلخص المراحل السابق ذكرها.

الشكل رقم 01: مراحل نشأة التكنولوجيا المالية

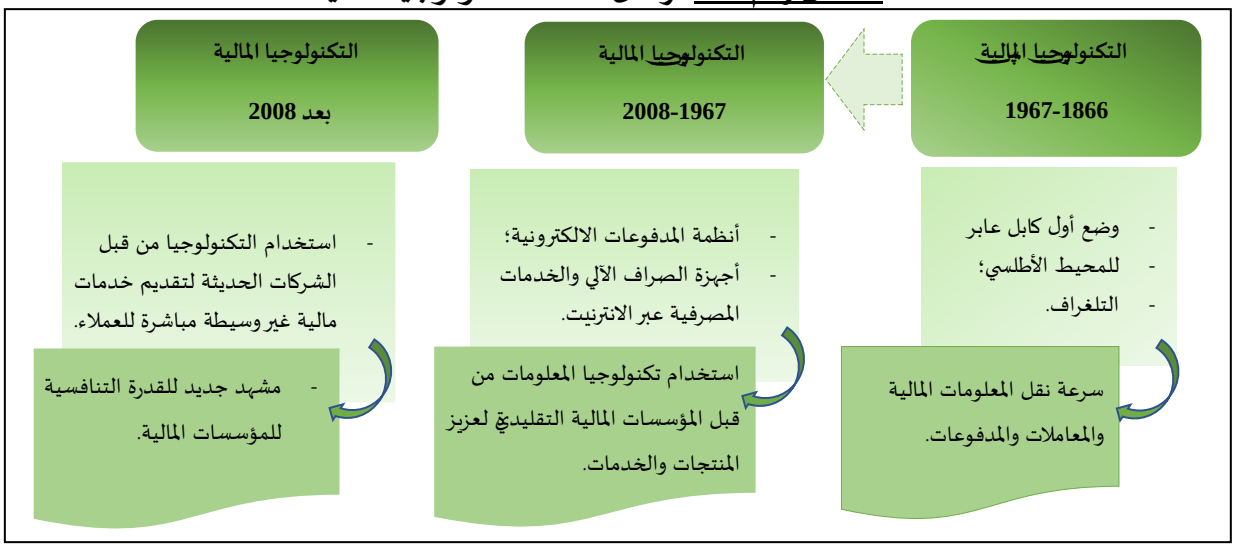

المصدر: طالم صالح، **مرجع سابق**، ص 250.

ثالثا: العوامل المساعدة في تطور التكنولوجيا المالية

ساهمت عدة عوامل في ظهور وتطور مصطلح التكنولوجيا المالية عبر مختلف المراحل التي مرت بها والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:[1]

1- **الثورة الصناعية الرابعة:** فمع بداية الألفية الثالثة، اخترقت التكنولوجيا الناشئة كالذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، سلسلة الكتل، انترنت الأشياء وغيرها، مختلف مجالات الحياة، وبالرغم من التعقيدات التي كانت تشكلها هذه التكنولوجيات والمخاطر التي قد تطرحها كتسريح العمال إلى غير ذلك، إلا أن جيل هذه الألفية كان له دور كبير في توسع وانتشار هذه الخدمات من خلال تبنيها والعمل المستمر على إيجاد حلول أفضل، خاصة ما تعلق بالذكاء الاصطناعي والروبوتات، والربط بينها وبين البشر.

2- **الأزمة المالية العالمية 2008:** فكما سبق وأن أشرنا تسببت الأزمة في خيبة أمل الأفراد بسبب خسائر مالية وفقدان الثقة بالمؤسسات المالية، مع شكوك حول تواطؤها مع وكالات التصنيف الائتماني. أدى ذلك إلى البحث عن خدمات شفافة، مما عزز مكانة شركات التكنولوجيا المالية، بينما تأثرت سمعة البنوك التقليدية، خاصة أن أكثر من أشهر 20 بنك تجزئة في العالم اضطروا إلى دفع غرامات مالية فاقت 235 مليار دولار بسبب انتهاك بعض اللوائح المالية أثناء الأزمة وبعدها.

3- **التطور التكنولوجي:** والذي أحدث ثورة في تقديم وإدارة الخدمات المالية، مما سهّل وصولها للعملاء، وعزز كفاءتها وسرعتها، وقلّص تكاليفها. كما ساهم، خاصة مع انتشار الهواتف الذكية، في إزالة العوائق التي كانت تمنع تقديم الخدمات بالشكل الذي يريده العميل.

[1] إلهام حجريوة، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر، 2023-2024، ص 09.

4- تغير توقعات العملاء: ساهمت التطلعات الكبيرة للعملاء في إيجاد خدمات تلبي رغباتهم وتوافق التطورات الحاصلة في توجيه المؤسسات المالية إلى تبني الحلول التكنولوجية، وتقديم خدماتها بحلة تستهوي شريحة العملاء لإتمام معاملاتهم.

5- الدعم التنظيمي: سعت السلطات الحكومية والتنظيمية في مختلف دول العالم إلى تعزيز دور المؤسسات التكنولوجية، لاسيما شركات التكنولوجيا المالية، من خلال توفير بيئة داعمة لتطوير خدماتها. شمل ذلك وضع لوائح وتشريعات تشجع المؤسسات المالية على اعتماد هذه الخدمات الحديثة، إلى جانب تطوير البنية التحتية بما يسهل إنتاج وتطبيق منتجات التكنولوجيا المالية، وفي الوقت ذاته عملت على حماية المستهلكين من هذه الخدمات الذكية من جهة أخرى.

6- الإقصاء المالي: جعلت بعض شروط الإدماج المالي للفئات ذات الدخل المنخفض أو الساكنين في مناطق يصعب إيصال الخدمة المالية إليهم من المؤسسات المالية أمام إشكالية إيجاد خدمات تحقق ما سبق وبتكاليف أقل، هنا برزت منتجات التكنولوجيا المالية كحل فعّال، إذ مكّنت الأفراد من إجراء المعاملات المالية والمصرفية بسهولة من أي مكان، بغض النظر عن مستوى دخلهم أو موقعهم الجغرافي.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية التكنولوجيا المالية

تتميز التكنولوجيا المالية بالسرعة، والمرونة، وانخفاض التكاليف، وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية في أي وقت ومكان وقد أسهمت بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي، وتوفير حلول مبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء. وتكمن أهميتها في قدرتها على تطوير بيئة مالية أكثر كفاءة وشفافية، تدعم النمو الاقتصادي والتحول الرقمي.

أولا: خصائص التكنولوجيا المالية

يمكن تلخيص أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي:[1]

- **السرعة:** تساعد الشركات المختصة بالتكنولوجيا المالية على تنفيذ العمليات المصرفية بسرعة أعلى وذلك نتيجة لإمكانية تبسيط الإجراءات المتعلقة بالموافقة على القروض فضلاً عن جعلها ذات كفاءة أعلى قياسا بالنظام المصرفي التقليدي؛
- **تخفيض التكاليف:** تعتمد الحلول المبتكرة والمقدمة من قبل الشركات غير التقليدية حول آليات الدفع على البنية التحتية الحالية، والذي يؤدي بدوره الى خفض التكاليف المتغيرة، حيث يجعل التحويلات الإلكترونية أقل تكلفة مقارنة بالتحويلات التقليدية؛

[1] هيوا أبو بكر علي، به لين مصطفى رسول، **خدمات وأدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 8، العدد3، كلية الإدارة والاقتصاد، 21 جويلية 2022، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، إقليم كردستان، العراق، ص 50.

- **مرونة الاستعمال:** يتم تصميم منتجات مبسطة وسهلة في تحديد ما مطلوب من عاملين استنادا لحجم وساعات العمل الخاصة بهم وذلك نتيجة لقيام الشركات المختصة بالتكنولوجيا المالية بالتركيب على طلبات المستخدم نفسه؛

- **القدرة على التخزين:** إلغاءها للأرشفة الورقية واستبدالها بالأرشفة الإلكترونية، وذلك نتيجة لمرونتها العالية في تحقيق أداء أعلى ولقدرتها على تصحيح الاخطاء بشكل أسرع، فضلاً عن إمكانية تجهيز البيانات لأكثر من جهة في أن واحد؛

- **تقريب المسافة المكانية ومسافة الطبقات الاجتماعية:** من أبرز خصائص التكنولوجيا المالية هي قدرتها على تقليل المسافة سواء أكانت المكانية أو الاجتماعية، فالشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية تستهدف كل الفئات والطبقات، فضلا عن تعزيزها لإمكانياتها بصورة مستمرة عبر الشركات وإعادة تصميم المنتجات المقدمة للزبائن (العملاء) من ذوي الدخول المحدودة وفي أي مكان كان.

ثانيا: أهمية التكنولوجيا المالية

تنعكس أهمية التحول الى اعتماد التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية من خلال النقاط التالية:[1]

- الرفع من جودة الخدمات المالية المقدمة من خلال إمكانية توفيرها في كل زمان ومكان؛

- يعتبر تبني التكنولوجيا المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وحتى الشركات الناشئة التي أصبحت تقدم هذا لنوع من الخدمات هو زيادة في قدرتها التنافسية على المستوى المحلي والدولي؛

- تسمح بتقديم خدمات مالية أسرع وبطريقة أسهل من الخدمات المالية التقليدية في ظل تكلفة أقل ومستوى شفافية أفضل وأكثر أمان؛

- تعزيز الناتج المحلي الإجمالي من خلال إضافة إمكانية وصول الشركات إلى جملة من الأدوات المالية والتسهيلات الائتمانية، والمساعدة على تقديم حلول مبتكرة تتلائم مع ما يقدمه القطاع المصرفي من خدمات؛

كما تبرز أهميتها كذلك من خلال:[2]

- العمل على تغطية عدد كبير من الخدمات المالية كعمليات التمويل الجماعي والتحويلات المالية الدولية، فضلًا عن المدفوعات التي تتم عبر الهاتف النقال الذكي، إلى جانب أدوات إدارة المحفظة المالية عبر الأنترنت، وهو ما عجزت العديد من المؤسسات المصرفية عن تقدميه لعدد كبير من زبائنها؛

---

[1] غربي ناصر صلاح الدين، **"دراسة أثر تعميم استخدام التكنولوجيا المالية على توسيع دائرة الشمول المالي للبنوك الجزائرية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 15، العدد 01، 14 جوان 2022، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 96.

[2] هيوا أبو بكر علي، به لين مصطفى رسول، **مرجع سابق**، ص 50.

- العمل على تغيير هيكل الخدمات المالية المقدمة وعلى نحو عام إلى جانب تغيير منهجية وآلية تقديمها للزبائن على نحو خاص، بغية جعلها أكثر سرعة وأقل تكلفة وأكثر أماناً وإتاحة.
- العمل على تحسين جودة ما يقدم من خدمات مالية لتكون متوفرة ومتاحة في أي وقت ومكان.

المطلب الثالث: التقنيات الرقمية المعتمدة في التكنولوجيا المالية

التقنيات المالية كما سبق تعريفها هي التقاطع التفاعلي بين التكنولوجيا والخدمات المالية، وينتج عن هذا التفاعل ما لا يمكن حصره من منتجات وخدمات مالية ومصرفية، ومع ذلك فانه بالإمكان حصر تلك المنتجات في مجموعة من الانواع وذلك على النحو التالي:

1- سلسلة الكتل (البلوكشين): يمكن تعريفه بأنه نظام معلومات مشفر معتمد على قاعدة معلوماتية لا مركزية أي موزعة على جميع الأجهزة المنضمة في الشبكة، لتسجيل كل بيانات المعاملات، بطريقة تضمن موافقة جميع الأطراف ذات الصلة على صحة البيانات، حيث تكمن قوة هذه التقنية في معيارين أساسيين، اللامركزية والشفافية العالية في إدارة المعاملات بكل أنواعها كالمدفوعات، وتسجيل الملكية العقارية، والهويات الوطنية، أو عمليات التصويت ...الخ.[1] وغالبًا ما يتم الخلط بينها وبين البيتكوين، فالبلوكشين هي التكنولوجيا الأساسية التي تستخدمها البيتكوين للعمل بشكل ملموس، فهي عبارة عن قاعدة بيانات زمنية قابلة للإضافة فقط، تستخدم التشفير لتأمين المعاملات المخزنة، مما يمنع التلاعب بها أو حذفها. تجمع هذه القاعدة، أو دفتر الأستاذ، المعاملات النقدية التي تتحقق من صحتها عبر الشبكة في وحدات تُسمى الكتل. بعد التحقق من الكتل باستخدام آلية إجماع الشبكة، تُضاف إلى سلسلة مترابطة من الكتل المشفرة، حيث ترتبط كل كتلة بالتجزئة (Hash) للكتلة السابقة لضمان سلامة البيانات، ومن هنا اشتق اسم "البلوكشين".[2]

2- **العقود الذكية:** تُعد العقود الذكية هي واحدة من أكثر المفاهيم إثارة في التقنيات المالية. فهي تمثل نصوصًا ذاتية التنفيذ مخزنة على البلوك تشين، [3] ويمكن العمل على برمجتها في ظل مناط معين ومحدد، وتعد لذلك منصة مخصصة لهذه العقود الذكية إذ تتم بشكل أوتوماتيكي دون حاجة لوسيط في العملية بين طرفا التعاقد مع توفير حماية من التزوير أو التلاعب والتأمين من أجل إنجاح إتمام العقد.[4]

---

[1] محمد الساسي بالنور، أشرف محمد دوابه، **البلوك تشين وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 60.

[2] Bellaj badr, **Blochchain by example**, Abeginner's guide to creating decentralized applications using Bitcoin, Ethereum and Hyperleder, Publications Packt, On the site : www.packt.com, p 28.

[3] Ibid, p 32.

[4] هتهوت فاطنة، **ماهية العقود الذكية ودورها القانوني**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، 01 جوان 2022، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 1241.

3- الحوسبة السحابية: وهي أحد التقنيات التي يتم فيها تقديم المصادر الحاسوبية كخدمات، ويتاح للمستخدمين إمكانية الوصول إليها عبر شبكات الإنترنت (السحابة)، من أي مكان وفي أي وقت ودون الحاجة إلى امتلاك المعرفة أو الخبرة أو حتى التحكم بالبنية التحتية التي تدعم هذه الخدمات. كما يمكن النظر إلى الحوسبة السحابية على أنها مفهوم عام يشمل البرمجيات كخدمة، وغيرها من التوجهات الحديثة في عالم التقنية التي تشترك في فكرة الاعتماد على شبكة الإنترنت.[1]

4- الذكاء الاصطناعي: هو قدرة الآلة على محاكاة العقل البشري، من خلال برامج حاسوبية يتم تصميمها، حيث يشير إلى قدرة الحاسب أو أية آلة أخرى على تنفيذ تلك الأنشطة التي عادة تتطلب الذكاء، فهو يهتم بتطوير الآلات وإضافة هذه القدرة لها، ويمكن تعريفه على أنه الحقل الفرعي لعلوم الحاسب المعنية بمفاهيم وأساليب الاستدلال الرمزي بواسطة الحاسب، كما يمكن رؤية الذكاء الاصطناعي على أنه محاولة لنمذجة جوانب التفكير البشري على أجهزة الكمبيوتر.[2]

5- تعلم الآلة: هي العمل على تطوير جهاز الكمبيوتر ليصبح قادرا على التعلم دون تخطيط وذلك من خلال الخوارزميات والنماذج الإحصائية من أجل تحليل البيانات وتقديم استنتاجات تمكن من حل المشكلات المعالجة والتي كانت سابقا جد معقدة وصعبة الحل يدويا. فهو نوع من أنواع الذكاء الاصطناعي، والذي يسمح للآلة بالتعلم من خلال الخبرات السابقة، واتخاذ القرارات وهذا من خلال التعلم[3]:

6- تحليل البيانات الضخمة: يشار إلى البيانات الضخمة على أنها مجموعة بيانات ضخمة ومعقدة تنتج من مصادر متنوعة، تتطلب تقنيات متقدمة لاستخلاص القيمة منها، وفي سياق التكنولوجيا المالية فإن تحليلات البينات الضخمة تعد محركا للابتكارات في التكنولوجيا المالية، حيث تمكن المؤسسات المالية من تحسين العمليات، إدارة المخاطر، وكذا تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة، من خلال الاستفادة من كميات هائلة من البينات التي يتم جمعها من المعاملات المالية، وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المصادر.[4]

7- انترنيت الأشياء: هو نظام من الأجهزة المترابطة المتصلة بالشبكة أو مع بعضها البعض، حيث يتم تبادل البيانات دون الحاجة بالضرورة إلى التفاعل من إنسان إلى آخر يشار إليها أحيانا باسم "الأجهزة الذكية"

---

[1] العياشي زرزار، حمزة بن وريدة، **الحوسبة السحابية: المفهوم والخصائص**؛ مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 02، 31 ديسمبر 2019، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص 187.

[2] بن عزة هشام، موفق سهام، **تطبيقات التكنولوجيا الناشئة (الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية) في شركات التأمين لتعزيز الشمول المالي الرقمي-منصات التأمين كنموذج**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 09، العدد 01، التاريخ 2023، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارس، المدية-الجزائر، ص 799.

[3] ميلاد وزان، **تعلم الآلة وعلم البيانات (المفاهيم والأساسيات والخوارزميات والأدوات)**، دون ذكر دار النشر، العراق، دون ذكر سنة النشر، ص 05.

[4] Arun Khatri, NP Singh, Nakul Gupta, **Big Data Analytics : Direction and Impact on Financial Technology**, journal of management, marketing and logistics, volume 12, issue 4, 10 septembre2021, published by press academia, turkey, p222.

وتستخدم أجهزة انترنيت الأشياء البرامج والأجهزة لمعالجة البيانات وأجهزة الاستشعار والمشغلات واتصال الشبكات ببعضها، بمعنى آخر انترنيت الأشياء مجموعة من الأجهزة الالكترونية التي يمكنها مشاركة المعلومات فيما بينها فهي نموذج جديد سرعان ما يتبوأ مكانه ضمن مقدرات الاتصالات العصرية اللاسلكية بعيدة المدى حيث أن الفكرة الأساسية لهذا المفهوم تتمثل في انتشار تواجد أشياء المشغلات الميكانيكية، الحساسات أو المستشعرات ويمكن لمثل هذه الأشياء أن تتفاعل مع بعضها البعض، وتشتهر أنترنت الأشياء بتعزيز الاتصالات القائمة من آلة إلى آلة M2M .[1]

[1] صادوق خضرة، نيل خيرة، **تطبيقات انترنت الأشياء في المكتبات**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 02، 28 ديسمبر 2022، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجيا، جامعة غليزان، الجزائر، ص 100-101.

المبحث الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية

رغم أن بداية التكنولوجيا المالية كانت جد بسيطة، حيث طورت فقط من الخدمات المتواجدة آنذاك والتي كانت تتمثل في أدوات تسوية الالتزامات وكيفية تحويل النقود...الخ، إلا أننا نراها اليوم تقتحم كافة القطاعات المالية، مستفيدة في ذلك كما أشرنا في المبحث الأول من تقنيات متقدمة مثل البلوكتشين، التي توفر معاملات آمنة وشفافة بتكلفة منخفضة عبر نظام لامركزي، وكذا الحوسبة السحابية التي تمكّن الشركات من تقديم خدمات مرنة دون بنية تحتية مكلفة، فضلا عن تحليل البيانات الضخمة الذي يساعد في تخصيص الخدمات واكتشاف الاحتيال بدقة، وصولا إلى إنترنت الأشياء الذي يربط الأجهزة الذكية بالمدفوعات التلقائية، زيادة على الذكاء الاصطناعي الذي يعزز تجربة العملاء عبر روبوتات الدردشة وتحليل المخاطر، هذه التقنيات أتاحت ابتكارات مالية مرنة وفعالة، بشفافية تتحقق عبر تتبع المعاملات بدقة، وتكلفة منخفضة جعلت الخدمات المالية في متناول الجميع، ومن خلال ما سبق فإن قطاعات التكنولوجيا المالية تشمل مجموعة واسعة من التطبيقات والمنتجات التي تستفيد من التكنولوجيا لتحسين الخدمات المالية، وفيما يلي عرض مختصر لأبرز هذه القطاعات وما تتضمنه من خدمات.

المطلب الأول: قطاع المدفوعات

يعتبر قطاع المدفوعات (المعاملات) أولى القطاعات التي شهدت موجة من التغيرات وأكثر المجالات تأثرا بالابتكار، لذلك فقد شوهد تزايد المنتجات الجديدة بتزايد المستثمرين والداخلين للسوق من شركات خاصة بالتكنولوجيا المالية الذين كرسو جهودهم لتطوير هذا القطاع، والذين قدموا خدمات سهلة الاستخدام، بسيطة، آمنة، وبتكلفة مناسبة، لتلبية حاجات الأفراد اليومية من عمليات سحب، دفع وتحويل يومي، ومن الابتكارات التي برزت في هذا القطاع نجد:[1]

أولا: الخدمات المصرفية المفتوحة

وتتعلق بإمكانية وصول العميل إلى بياناته المصرفية وبيانات المنتجات المصرفية واختيار ما يناسبهم وما يسمح لهم بتحقيق أهدافهم المالية بأقل جهد وتكلفة. ويتيح للعملاء من مشاركة بياناتهم المالية (مثل الحسابات المصرفية والمعاملات)، مع أطراف ثالثة مثل شركات التكنولوجيا المالية أو تطبيقات خارجية، بموافقتهم وبشكل آمن عبر واجهات برمجة التطبيقات، وتهدف إلى تعزيز الابتكار، تحسين تجربة العملاء، وزيادة المنافسة في القطاع البنكي من خلال منح فرصة للمؤسسات المالية التقليدية لتبني الابتكار والتغيير، من جهة، ومن جهة أخرى بناء علاقة شراكة مع مختلف الفاعلين لطرح منتجات مالية في السوق المالي.

[1] إلهام حجريوة، **مرجع سابق**، ص-ص 13-16.

ثانيا: الأصول المشفرة

أموال صادرة بشكل خاص (عملات رقمية تعتمد على التشفير) وغير مدعومة بأي أصل مادي لدعم قيمتها، وغير منظمة من قبل أي سلطة مركزية ولا تصدرها أي سلطة حكومية، كما أنها لا تعتمد على البنوك المركزية في إدارة كميتها، ولا يتم تسوية المدفوعات عن طريق تعديل الحسابات الاحتياطية للبنوك التجارية التي تحتفظ بها البنك المركزي لدولة ما، بل تتم التسوية من خلال نظام مجمع من العقد يتضمن الشبكة التي تحتفظ بسجل الحسابات التحقق من المعاملات، ولعل أشهر أنواع الأصول المشفرة والمنتشرة هي العملات الرقمية المشفرة.

ثالثا: العملات الرقمية

عبارة عن مبالغ مالية متاحة على شكل أرقام يتم استخدامها إلكترونيا عبر شبكة الإنترنت، وليس لها وجود فيزيائي عكس العملات التقليدية، يمكن الحصول عليها ونقلها وتبادلها مع عملات أخرى أو مقابل سلع وخدمات عبر منصات إلكترونية، وهي نوع محدد من الأصول المشفرة، مصممة أساسا لتكون وسيلة دفع أو تبادل، تعمل على شبكات البلوك تشين (مثل البتكوين للمدفوعات أو الإيثيريوم للعقود الذكية)، فهي تهدف إلى توفير بديل لا مركزي للعملات التقليدية كما تركز على وظائف النقد مثل الدفع، التخزين أو نقل القيمة.

رابعا: المحافظ الرقمية

عبارة عن تطبيقات مالية تعمل بالاتصال بالأنترنيت على أي جهاز ذكي، أي أنها نظام تخزين افتراضي لمعلومات الدفع وكلمات مرور العميل وتمكن العملاء من الوصول إلى الخدمات المالية والقيام بعمليات الشراء والدفع الإلكترونية بسهولة وأمان، وهي تحتفظ بالمعلومات الخاصة بالبطاقات المالية أو الحسابات المصرفية التي يقدمها العميل من خلال التشفير، ومن هنا فهي تعتبر حلا مثاليا للوصول للخدمات المالية في المناطق غير المشمولة ماليا أو التي تعاني نقصا في توفير الخدمات المالية.

الجدول رقم 01: مميزات قطاع المدفوعات قبل وبعد التكنولوجيا المالية

المعيار	قبل التكنولوجيا المالية	بعد التكنولوجيا المالية
التكلفة	- التنقل + فرصة لإضاعة الوقت؛	- رسوم قليلة، لا يوجد هدر للوقت؛
السهولة	- في العادة يتطلب الأمر حمل للنقود، إيصالا ورقيا؛	- موثقة إلكترونيا ومشفرة؛
التجارة الالكترونية	- لا إمكانية للوصول إلى العملاء غير المتعاملين مع البنوك، التكلفة عالية.	- مزودي خدمة الدفع، بوابة الدفع الالكتروني.

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية-تحديات المنافسة والنمو**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 01، 01 جوان 2018، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص148.

المطلب الثاني: قطاع التمويل

يعتبر ثان قطاعات التكنولوجيا المالية انتشارا حول العالم، حيث تمكن من تقديم مختلف صيغ التمويل لعدة فئات أفرادا أو مؤسسات. وقد ظهر التمويل الجماعي أول مرة سنة 1997 عندما قام مجموعة من المعجبين بجمع الأموال لصالح فرقة موسيقية في المملكة المتحدة خلال 23 منصة عبر الانترنيت.[1]

كما يعتبر الإقراض من نظير إلى نظير (P2P) نوعا جديدا من اقتصاد المشاركة، حيث تساعد منصات (P2P) على ربط المستثمرين بالمقترضين دون أن يعمل البنك كوسيط، وعادة تحتكر البنوك جانب الإقراض، لكن المشكلة التي عملت الشركات الناشئة على حلها، أن أخذت تستقطب جانب الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية، وكذا طالبي رؤوس الأموال أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الذين لا توفر لهم البنوك نسبة معتبرة من القروض وتعمل غالبا على تهميشهم، ساهم هذا كثيرا في تطور جانب العمل لدى هاته المؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا المالية، أهم الأنشطة التي تمارس في هذا السياق ما يلي:

أولا: تدوير الأموال

هي منصة للإقراض والائتمان الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدميها وكمثال نجد شركة (MONEY FELLOWS) بمصر فكرة تدوير الأموال أو الجمعية كما يطلق عليها في مصر، في أكثر من 90 دولة تتيح للأفراد الحصول على قرض دون اللجوء للبنك، كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال.[2]

ثانيا: التمويل الجماعي

يعد التمويل الجماعي في أصله أداة تمويلية ليست بالجديدة في حد ذاتها فقد نص عليها التمويل الإسلامي من خلال أدوات التمويل الجماعي الإسلامي (، القرض الحسن، المشاركة، ....)، وإنما الجديد فيها هو استخدام الأنظمة المعلوماتية الحديثة وشبكة الانترنيت من خلال تطوير مبادئ وآلية عملها القديمة إلى تطبيقات عبر منصات إلكترونية تعمل وفق التقدم التكنولوجي من أجل مواكبة التقدم والتطور.[3]

وفقا للتطبيقات المعاصرة لتمويل الجماعي كآلية لجمع الأموال وتقديمها في عدة أشكال، يمكننا تقسيم التمويل الجماعي إلى أربع أنواع رئيسية، كل منها يختص بتمويل مجالات معينة:

---

[1] قيمش خولة، كتاف شافية، **منصات التمويل الجماعي الإسلامية كأحد مصادر التمويل الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 01، 16 جوان 2022، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 299.

[2] حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 10، 01 ديسمبر 2019، معهد الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمين العقال الحاج موسى، تامنغست، الجزائر، ص406-407.

[3] عابدي لامية، معيزة مسعود أمير، **التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادية (عرض بعض تجارب تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل الجماعي الناجحة عالميا مع الإشارة إلى نموذج الجزائر)**، المجلد 05، العدد 02، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 2021، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 125.

الجدول رقم 02: أنواع التمويل الجماعي

نموذج التمويل	آلية عمله	المجالات الممولة
التمويل القائم على المكافآت:	يتم من خلاله جمع الأموال في شكل مساهمة مقابل المكافآت والهدايا، بعد نجاح عملية تمويل المشروع يقوم صاحب المشروع بتقديم مجموعة من المكافآت للمتبرعين أي الممولين.	الفن، الموسيقى، التصميم، التكنولوجيا، المؤسسات الاجتماعية.
التمويل الجماعي القائم على العطاء (التبرعات):	يتم جمع الأموال من خلال إعطاء الشخص (المؤسسة) مبالغ نقدية دون انتظار أي مقابل، عادة الممولون في هذه الحالة هم الجمعيات، حيث أن المتبرعون لديهم تحفيز اجتماعي.	الأعمال الخيرية، التعليم والبحوث، المؤسسات الاجتماعية.
التمويل الجماعي القائم على القروض (الديون):	تتميز القروض الممنوحة لأصحاب المشاريع المقبولة ببعض الخصائص التي تميزها عن القروض التقليدية، بحيث لا يبدأ أصحاب المشاريع في التسديد إلا أذا بدأت المشاريع في تحقيق الإيرادات أو الأرباح الكافية.	الاستثمارات في مجال الإنتاج، الزراعة، الخدمات، البناء، العقارات.
التمويل القائم على أساس الأسهم (الاستثمار):	يحصل الممولون على تعويض في شكل حصة من رأس المال في المشروع، على أساس تناسبي في شكل أسهم عادية.	التكنولوجيا، التجارة الالكترونية.

المصدر: عابدي لامية، معيزة مسعود أمير، **مرجع سابق**، ص126.

ثالثا: منصات مقارنة القروض

تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية الناشئة حاليا فجوة تمويل تتجاوز قيمتها 2 ترليون دولار أمريكي أي حوالي 260 مليار دولار أمريكي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعكس هذه الفجوة الفرق الشاسع بين العرض والطلب على رأس المال بين هاته الشركات، ومزودي التمويل التقليدي (البنوك)، هاته المنصات لعبت دور الحل التمويلي البديل لدعم نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد والذي لا يحظى بالدعم المطلوب، ففي دولة الإمارات هناك حوالي 300 ألف شركة صغيرة ومتوسطة تسهم بأكثر من 60% من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، وتوفر أكثر من 42 %من إجمالي الفرص، حيث توفر منصات المقارنة مختلف العروض التمويلية، وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض ما يسهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية الفرصة والتكلفة المناسبين له دون عناء البحث وطول الوقت.[1]

[1] حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مرجع سابق**، ص406-407.

المطلب الثالث: قطاع التأمين

تعتبر تكنولوجيا التأمين أو ما يعرف باختصار (InsurTech)، قطاعا من قطاعات التكنولوجيا المالية، الذي ظهر وانتشر مؤخرا بشكل متزايد عن طريق شركات ناشئة استغلت التطورات الكبيرة والمتسارعة في هذا المجال، مما أدى إلى خلق نماذج أعمال جديدة غير مسبوقة في قطاع التأمين.

أولا: تعريف تكنولوجيا التأمين

ظهرت تكنولوجيا التأمين كمصطلح جديد ناتج عن التكامل الذي حدث بين تكنولوجيا المعلومات والقطاع المالي في شكل التكنولوجيا المالية سنة 2010، أين تم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التفاوض مع الوسطاء وتقديم الدعم لشركات التأمين في تصميم وثائق تأمين تلبي احتياجات حاملها، ليصبح مصطلحا أساسيا سنة 2015 بإطلاق أول مسرع لتكنولوجيا التأمين في لندن.

وقد عرف مصطلح تكنولوجيا التأمين هو الآخر اجتهاد العديد من الهيئات المتخصصة لوضع تعريف شامل له، ومن بين التعاريف المقدمة له أنه "مجموعة من التقنيات الناشئة التي تعمل على تغيير النموذج الحالي لقطاع التأمين، بهدف تحسين الكفاءة وتعزيز رضا العملاء، وهذا بالاعتماد على منظمات رقمية وشركات ناشئة صغيرة وذات تركيز كبير وقدرات فنية ممتازة وثقافة مرنة مناسبة تماما للابتكار ودفع التغيير".[1] ركز هذا التعريف على كون تكنولوجيا التأمين هي الابتكارات والتقنيات الجديدة، التي لديها القدرة على تطوير وتغيير قطاع التأمين من خلال تحسين الاقتصاد في النفقات وتعظيم كفاءة شركة التأمين والعملاء معا.

ثانيا: عوامل ظهورتكنولوجيا التأمين

هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي ساهمت في ظهور تكنولوجيا التأمين يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

- **التغير المستمر لتوقعات العملاء:** أصبح العميل اليوم أكثر دراية ومعرفة بالمتاح من المنتجات التأمينية المعروضة، إذ أصبح يهتم أكثر بتفاصيلها وخصائصها، مما جعل شركات التأمين بحاجة إلى توفير المعلومة التأمينية بأسرع الطرق، الأمر الذي أدى بها إلى البحث عن أحدث الوسائل التكنولوجية المتوفرة؛
- **ظهور متغير جديد في الموارد:** لقد كانت الشركات التأمينية تعتمد على موردين أساسيين هما الأفراد والأموال، أما حاليا فقد انضم مورد آخر وهو المعلومات والذي أصبح يعتبر أهم مورد للشركات الخدماتية؛
- **زيادة حدة المنافسة:** وفرت تكنولوجيا التأمين مناخا أكثر تنافسية لهذا القطاع، مكنته من تحسين الإنتاجية ورفع الميزة التنافسية لخدماته وزيادة الربحية بأقل التكاليف؛
- تعقد وتقلب بيئات الأعمال التي أصبحت أكثر تعقيدا وتقلبا؛

---

[1] صيد مريم، **تكنولوجيا التأمين ودورها في عصرنة وتطوير قطاع التأمين**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 01، 30 جوان 2022، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص66.

[2] يعقوبي رضوان، خليفة منية، **الإبداع التكنولوجي ودوره في عصرنة قطاع التأمين**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 18، العدد 01، 31جانفي 2024، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص6.

- الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة وانتشار العولمة؛
- ظهور نماذج أعمال جديدة لم تكن معروفة من قبل، من حيث مضمون النشاط ووظائف الدعم الإداري المرتبطة به، والتي تقع في عالم الأعمال الرقمي المفتوح والآني؛
- النمو المستمر في تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات والتي عملت على السرعة، المرونة، الدقة وإزالة الحدود حيث جعلت من العالم قرية صغيرة.

ثالثا: شركات تكنولوجيا التامين

يتم تصنيف الشركات المتخصصة في تكنولوجيا التأمين بناءً على عدة معايير ترتبط أساسا بنضج الشركة، نموذج الأعمال التي تتبناه ومدى تغلغلها في السوق، طبيعة العلاقة مع شركات التأمين التقليدية، وهنا يمكن أن نشير إلى ثلاثة أصناف رئيسية:[1]

1- **الممكنون(المزودون):** يوفر هذا الصنف حلولا برمجية لشركات التأمين التقليدية قصد الرفع من قدراتها التكنولوجية ويتجلى ذلك من خلال تكوين شراكات معها؛
2- **الموزعون:** يقتصر دور هذا الصنف على توزيع منتجات التأمين فهو يعزز تجربة العملاء من خلال تمكين المستخدمين من الحصول على المزيد من المعلومات والخيارات إضافة إلى الوفورات المحتملة في الأسعار؛
3- **الناقلون الشاملون:** يسعى هذا الصنف إلى تطوير وتوزيع منتجات التأمين من خلال الاعتماد على أعمال جديدة وهذا من شأنه أن يولد تكاليف إضافية ويخلق عدة تحديات أمام شركات التأمين التقليدية.

رابعا: المزايا التي يحققها التأمين التكنولوجي في قطاع التأمينات

يوفر التأمين التكنولوجي العديد من المزايا لقطاع التأمينات سنذكرها فيما يلي:[2]

1- **إمكانية تحسين الجودة:** استعمال شركات التأمين للتأمين التكنولوجي يسمح لها بتركيز كفاءاتها الأساسية واستبعاد الأعمال الأخرى التي يمكن أن توكل إلى شريك آخر مختص، حيث تعمل شركات التأمين على الإبداع في تقديم المنتجات والخدمات والأفكار الجديدة لتلبية احتياجات العملاء.
2- **تخفيض تكاليف:** يعتمد التأمين التكنولوجي على البيع دون اللجوء إلى الوسطاء وهذا ما يسمح لشركات التأمين بتخفيض تكاليفها، وقد صرحت بعض شركات التأمين العالمية أن تكاليف التوزيع تتراوح من 6%إلى 15%من مداخيل العلاوات.

---

[1] دراجي أنيس، مطرف عواطف، **دور تكنولوجيا التأمين في دعم التأمين البارامتري لتغطية المخاطر المناخية في المجال الزراعي**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 17، العدد 02، 02 أفريل 2023، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص282.

[2] سامية معزوز، **أثر تطبيق التأمين التكنولوجي في دعم نشاط شركات التأمين**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، 01 جوان 2022، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص293-294.

3- **التوزيع:** تستفيد شركات التأمين من التأمين التكنولوجي عن طريق استغلال التفاعل عبر الأنترنت مع العملاء من بداية اكتتاب العقود إلى غاية تقديم المطالبات، وهذا ما سيسمح بتحسين الصورة الذهنية لشركة التأمين لدى العملاء وكسب ولائهم.

المطلب الرابع: قطاع إدارة الثروات

يشهد قطاع إدارة الثروات تحولا جوهريا مدفوعا بالتقدم التكنولوجي فيما يعرف اليوم باسم (wealthtech)، أو التكنولوجيا المالية لإدارة الثروات، حيث تتيح الأدوات والمنصات الرقمية للمستثمرين الوصول إلى خدمات أكثر تخصيصا وكفاءة في إدارة ثرواتهم.

أولا: تعريف تكنولوجيا إدارة الثروات

قبل الحديث عن تكنولوجيا إدارة الثروات، نشير بداية لتعريف إدارة الثروات والتي هي عملية فهم وتلبية الاحتياجات المالية للعملاء من خلال: وضع خطط استراتيجية، والعمل مع الخبراء المتخصصين، لإنشاء محفظة من المنتجات المتوافقة مع المخاطر لحماية ثرواتهم وتنميتها، وتقدم إدارة الثروات عادةً مجموعة متنوعة من الخدمات بما في ذلك تخطيط التدفق النقدي وإعداد الميزانيات وتخطيط الأصول والدخل وحماية الديون وإدارة الاستثمارات والتخطيط الضروري.[1] فحسب هذا التعريف إدارة الثروات هي عملية استراتيجية لتلبية الاحتياجات المالية عبر خطط مخصصة وخدمات شاملة لحماية الثروة وتنميتها.

وبالعودة إلى تكنولوجيا إدارة الثروات والتي تعرف بأنها خدمة استشارية استثمارية تشرف عليها منصات رقمية لإدارة الثروات، حيث تجمع بين الخدمات المالية المختلفة (التخطيط المالي، المحاسبة، الضرائب، إدارة المحفظة الاستثمارية...الخ)، لتلبية احتياجات الأفراد خاصة الأغنياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الذين يرغبون في المساعدة والاستشارة، وتقليديا كان يقوم بوظيفة إدارة الثروات مستشارون ماليون أو خبراء متخصصون في القانون، غير أنه مع ظهور شركات التكنولوجيا المالية أصبح تقديم هذا النوع من الخدمات يتم عبر منصات رقمية مزودة بكافة المعلومات وباعتمادها على برامج متطورة تكون قادرة على تقديم الاستشارات الكافية والحلول الممكنة بأقل تكلفة و أكثر سرعة.[2] ركز هذا التعريف على اعتبار تكنولوجيا إدارة الثروات أنها خدمة استشارية استثمارية رقمية تجمع التخطيط المالي وإدارة الاستثمارات عبر منصات متطورة لتلبية احتياجات الأفراد وأصحاب الثروات بكفاءة وتكلفة أقل.

---

[1] تقرير فينتك السعودية 2021، **سلسلة فرص قطاع التقنية المالية في السعودية، فرص حلول إدارة الثروات في المملكة السعودية**، ص 03، متاح عبر الرابط: https://fintechsaudi.com/wp-content/uploads/2021/06/Wealth%20Management%20Arabic_Final.pdf، تاريخ الاطلاع: 31 جانفي 2025، على الساعة 17.00.

[2] طالم صالح، **مرجع سابق**، ص256.

ثانيا: مساهمة التكنولوجيا المالية في تطور قطاع إدارة الثروات

بإمكان حلول التكنولوجيا المالية مساعدة شركات إدارة الثروات والعملاء على مواجهة التحديات التي تواجههم:[1]

- إمكانية الوصول إلى حلول إدارة الثروات المؤتمتة رقميا والتي يمكن تشغيلها بتكلفة أقل وبالتالي تقديمها إلى العملاء، وتشمل الأمثلة المستشارين الآليين وأتمتة الوضع المالي للعميل؛
- التركيز على جزء واحد من إدارة الثروات وتبسيط العروض بهدف إيصال الحل بشكل فعال لجمهور أكبر؛
- توفير تجربة للعملاء مصممة لتتناسب أكثر مع متطلباتهم باستخدام تقنيات مثل المحاكاة لتحفيز العملاء على إدارة ثرواتهم بشكل أفضل؛
- تمكين العملاء من إدارة ثرواتهم الخاصة وتقديم المشورة المالية المتعلقة بالحلول المحتملة التي قد تساعدهم بشكل أكبر من خلال مستشار آلي؛
- أتمتة العمليات الخاصة بشركات إدارة الثروات وتخفيض التكاليف ومخصصات القوى العاملة وزيادة الربحية، ويشمل ذلك: أتمتة عملية تقييم الوضع المالي للعميل. والاستثمارات الموصي بها وإدارة العلاقات من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي؛
- أتمتة تحديثات الحسابات خلال مراحل تحديث دورية والاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحديد الملفات الشخصية للمخاطر وفئات المخاطر للعملاء بهدف تقليل عمليات الاحتيال؛
- أتمتة القدرة على تحليل ملفات المخاطر الخاصة بالعملاء وبالتالي ملاءمة منتجات مختلفة؛
- توفير حلول اعرف عميلك الإلكترونية لتحسين تجربة تأهيل العملاء؛
- التواصل الشخصي مع العملاء وبناء عالقة عبر قنوات التسويق المتعددة من خلال رقمنة العملية الاستشارية.

الجدول رقم 03: قطاع إدارة الثروات قبل وبعد التكنولوجيا المالية

	قبل التكنولوجيا المالية	بعد التكنولوجيا المالية
- الادخارات الصغيرة؛	- نقود ورقية في المنزل، حساب جاري؛	- منصة استثمار؛
- العوائد عليها.	- سلبي في ظل التضخم؛	- معدل الفائدة؛
- الضمانات عليها.	- ليس مضمونا؛	- مضمونة؛
- الأداء.	- أسهم ضعيفة الأداء.	- صناديق الاستثمار المتداولة مماثلة للبورصة.

المصدر: تقرير التكنولوجيا المالية، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، توجهات قطاع الخدمات المالية، مختبر ومضة للأبحاث بالتعاون مع بيفورت، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص47.

[1] تقرير فينتك السعودية 2021، **مرجع سابق**، ص8.

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولًا جذريًا في القطاع المالي نتيجة التقدم التكنولوجي السريع، مما أدى إلى بروز شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) كلاعب رئيسي في الأسواق المالية. تجمع هذه الشركات بين الابتكار التقني والخدمات المالية لتقديم حلول ذكية وسريعة تلبي احتياجات المستهلكين والأعمال على حد سواء. وقد ساهمت في تعزيز الشمول المالي، وخفض التكاليف، وتحسين كفاءة المعاملات المالية. وتأتي هذه الطفرة في ظل التحول الرقمي العالمي، حيث أصبح الاعتماد على التطبيقات والمنصات الرقمية جزءا أساسيا من حياة الأفراد والمؤسسات. كما أثارت شركات التكنولوجيا المالية تحديات جديدة أمام البنوك التقليدية، ما دفعها إلى تطوير نماذج أعمالها لمواكبة التغيرات. ويمثل فهم طبيعة هذه الشركات ودورها المتنامي عنصرا محوريا لتحليل مستقبل النظام المالي العالمي.

المطلب الأول: مفهوم شركات التكنولوجيا المالية

تتميز شركات التكنولوجيا المالية عن غيرها من الشركات التكنولوجية والمؤسسات المالية التقليدية باختلاف نماذج أعمالها، أسسها، وأهدافها. وعلى الرغم من ذلك، فإنها تلعب دورًا حيويًا في تعزيز انتشار التكنولوجيا المالية وتحويل قطاع الخدمات المالية.

أولا: تعريف شركات التكنولوجيا المالية

تشير شركات التكنولوجيا المالية إلى الشركات (الناشئة أو الصغيرة والمتوسطة) التي تقدم خدمات مالية عبر حلول مبتكرة في مجالات متنوعة، مثل: الدفع عبر الهاتف المحمول، والتمويل الجماعي، وإدارة الادخار، والتأمين والائتمان، والاستشارات المالية عبر الإنترنت، واتخاذ القرار القائم على الخوارزميات، فهي تقدم هذه الحلول في شكل تطبيقات تغيّر العلاقة بين الجمهور والمؤسسات المالية، وتفتح آفاقًا جديدة في القطاع المالي، فهي توفر وسائل جديدة للتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر التمويل الجماعي، وتسهّل تحويل الأموال عالميًا.[1]

كما تشير شركات التكنولوجيا المالية إلى الشركات الناشئة غير المالية التي تتميز بطابعها التكنولوجي وتستهدف القطاع المالي. من خلال تخصيص خدماتها وتكييفها مع جمهور أوسع مقارنةً بالمؤسسات المصرفية التقليدية، تقدم هذه الشركات للعملاء بديلاً عن المرور عبر الوسطاء المصرفيين، وتتنوع الخدمات التي تقدمها شركات الـ FinTech وتتطور باستمرار بفضل استخدام التكنولوجيا المتطورة والمترابطة، أظهرت هذه الشركات في السنوات الأخيرة إمكانات كبيرة للنمو.[2]

---

[1] World bank Group, **etat des lieux des fintech ou Senegal**, octobre 2019, p10, Disponible sur le lien: https://www.bceao.int/sites/default/files/inline-files/Session%205_presentationFINTECH_0.pdf

[2] Chloe vives, **fintechs et inclusion financiers**, Gestion et management, mémoire de recherche ,11 Feb2022, Bnp paribas grenoble victor hugo, p10.

وتهدف شركات التكنولوجيا المالية إلى جذب العملاء من خلال تقديم منتجات وخدمات أكثر سهولة في الاستخدام، وكفاءة، وشفافية، وأتمتة. ولم تستنفد البنوك التقليدية بعدُ إمكانات التحسين في هذه الجوانب. بالإضافة إلى تقديم المنتجات والخدمات في القطاع المصرفي، هناك أيضًا شركات التكنولوجيا المالية التي توزع التأمين والأدوات المالية الأخرى أو تقدم خدمات الطرف الثالث. وبمعنى أوسع، يشمل مصطلح الـ FinTechs الشركات التي تقدم التكنولوجيا (مثل الحلول البرمجية) لمقدمي الخدمات المالية.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن شركات التكنولوجيا المالية هي تلك الشركات التي تقوم باستخدام أي تطور تكنولوجي رقمي وتوظيفه في تقديم خدمات مالية، وبالتالي فهي تقوم باستخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية. وهي شركات ناشئة حركت المنافسة على مستوى البنوك والأسواق المالية من خلال كيانات جديدة لبيئة الأعمال هاته.

ثانيا: أسباب ظهور شركات التكنولوجيا المالية

لقد ظهرت شركات التكنولوجيا المالية بسبب عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

1- **التكنولوجيا:** ساعدت التكنولوجيا هذه الشركات في الوصول لفئات عديدة من العملاء خاصة المهمشين ماليا منهم مع تحمل تكاليف تواجد أقل؛

2- **العملاء:** غيرت الأزمة المالية العالمية 2008 من توجه العملاء، حيث تزايدت طلباتهم في الحصول على منتجات وخدمات مصرفية جديدة تسمح لهم بالتدقيق من مزوديهم من خلال التكنولوجيا؛

3- **اللوائح:** دفعت هذه الأزمة المالية كذلك لتغيير مختلف القواعد التنظيمية الخاصة بعمل البنوك وفرض قيود أكبر على أغلب الخدمات التي تقدمها بالتالي تجد المؤسسات المصرفية التقليدية نفسها تحت رقابة أكبر كالقيود المفروضة على الائتمان بالتالي ارتفاع تكاليف الاقتراض على طالبي التمويل مما أدى الى تراجع دور البنوك ومنح فرصة لهذه الشركات الجديدة للتواجد في السوق أكثر من منطلق "رقابة اقل وانتشار على نطاق واسع ".

ثالثا: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية

يمكن تلخيصها فيما يلي: [3]

1- الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية، يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما

---

[1] Gregor dorfleitner, lars hornuf,Matthias schmitt and Maritina Weber, **the fintech in Germany**, january 2017, published by Springer Nature,Germany, p 5.

[2] إلهام حجريوة، عمر حميدات، **تقييم دعم شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية "دراسة حالة شركات التكنولوجيا المصرية"**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، 31 ديسمبر2022، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص 230.

[3] مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 12 جوان 2018، جامعة أمين العقال الحاج موسى، تامنغست، الجزائر، ص 92-93.

شركات التكنولوجيا المالية فتستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود بشكل؛

2- **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** لدى الشركات الناشطة في مجال التكنولوجيا المالية سيما الناشئة منها عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري؛

3- **تصميم محوره العميل:** تقوم شركات التكنولوجية المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة سهلة؛

4- **السرعة:** تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، ومقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض، يسري هذا في الاقراض وعند التحقق من الهوية الرقمية؛

5- **سياسة البيانات أولا/الهواتف المحمولة أولا:** تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغال الفرص.

المطلب الثاني: أنواع شركات التكنولوجيا المالية

انتقلت التكنولوجيا المالية من مجرد وسيلة لتوفير الخدمات والمنتجات المالية إلى صناعة بأكملها مكونة من شركات تطوير البرامج والأنظمة وشركات استشارات وجهات تنظيم وغيره وتعتبر الشركات المقدمة للتكنولوجيا المالية أهم أركان تلك الصناعة ويمكن تقسيم تلك الشركات بناء على اعتبارات عدة مثل نوع التقنية التي تقدمها وحسب مقدم الخدمة وحسب علاقاتها المتبادلة، وفيما يلي شرح مختصر لأهم أنوع هذه الشركات:[1]

أولا: شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقاتها

يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية إلى تنافسية وتعاونية تعد شركات التكنولوجيا المالية التنافسية منافسا مباشرا لمؤسسات الخدمات المالية الحالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار بينما تقدم شركات التكنولوجيا المالية التعاونية حلولا لتعزيز وتحسين وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي فهي لا تنافس المؤسسات المالية بل تساعدها في تحسين وتطوير وتعزيز طرق وأساليب تقديمها للخدمات المالية بعض شركات التكنولوجيا المالية يمكن أن تندرج في كلتا الفئتين بينما تركز شركات أخرى على المجالات المتخصصة.

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات المتحدة العربية، 2019، ص-ص 25-28.

ثانيا: شركات التكنولوجيا المالية بحسب مقدم الخدمة المالية:

كما يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة إلى أربعة أقسام:

1- **المؤسسات المالية الكبيرة:** وهي المؤسسات المالية التقليدية الراسخة ولها باع طويل في المجال المالي، وكان لها الفضل فيما وصل إليه القطاع المالي من تطور على مر التاريخ من خلال ما تنفقه على الابتكار والبحث والتطوير، فهي بحاجة دوما إلى البحث عن أفضل الطرق لمتابعة أعمالها وتحسين أنظمتها وتقديم تجربة أفضل للعملاء لذا نجدها استثمرت في التقنيات المالية بشكل رهيب وقدمت خدمات متميزة.

وقد دخلت هذه المؤسسات بقوة للاستثمار في مجال التقنيات المالية رغبة منها في المحافظة على عملائها الذين تغيرت احتياجاتهم لصالح الخدمات المالية التقنية المتطورة وأيضا تجنبا لتصبح إحدى نتائج الهدم التي أتت مع موجة تقنيات المالية وهو ما يجعلها تفسح المجالات لمزودي الخدمات المالية الجدد سواء من المشاريع الناشئة أو شركات التكنولوجيا العملاقة.

2- **الشركات الناشئة:** هي مشروعات ابتكارية غالبا ما تكون في شكل شركة رأس مال مغامر حيث معروف عنها أن لديها إمكانيات نمو ونجاح هائلة وفي مقابل ذلك فهي عرضة لدرجات مخاطر عالية فإما أن تحقق نجاحا باهرا أو فشلا ذريعا، قد تنجح المشروعات الناشئة وتنتقل للمرحلة بأن تصبح مشروعا قويا وهو مصطلح يطلق على المشروعات الناشئة التي تجاوز رأس مالها 1مليار دولار وتعتبر الشركات الناشئة مصدرا للكثير من الإلهام بل هي الدافع والمطور الأقوى للتكنولوجيا المالية بين الاشكال الأخرى لشركات التكنولوجيا المالية.

3- **شركات التكنولوجيا العملاقة:** على الرغم من أن أصل عمل الشركات التقنية ليس القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة للاستثمار في المجال المالي فصارت لدى الكثير من الشركات منصات دفع وتحويل خاصة بها بل أصبحت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبرى ومن أمثلة شركات التكنولوجيا الكبيرة التي أصبحت نشطة في قطاع الخدمات المالية، شركات آبل وغوغل وفيسبوك حيث تهدف لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية، أو أن تحل محلها أحيانا.

4- **الشركات:** يتمثل دور الشركات في دعم المشروعات الناشئة إما لحاجتها للمنتجات التي تطورها تلك المشروعات أو كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية في تمويل أصحاب الأفكار الريادية. وواضح أن الشركات (التقليدية) هي أقل المساهمين في مجال التكنولوجيا المالية، ولذلك مبرراته فهي ليست شركات مالية، بل يمكن اعتبارها مستفيدة من القطاع المالي.

ثالثا: شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية:

يأخذ هذا التقسيم لشركات التكنولوجيا المالية نفس تقسيم التقنيات المالية، فنجد شركات متخصصة في المدفوعات، وشركات خاصة بالعملات المشفرة وأخرى خاصة بالعقود الذكية وشركات متخصصة في الذكاء

الاصطناعي وشركات تكنولوجيا التأمين، وشركات في مجال إدارة المخاطر وهي شركات تقدم حلولا وابتكارات إدارة المخاطر، وشركات التكنولوجيا التنظيمية وهي شركات تركز على الجانب التنظيمي للخدمات المالية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية

لاتزال هناك معوقات كبيرة وهيكلية ومؤسسية تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية ويمكن أن نذكر منها فيما يلي:[1]

- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام، ومشكلة القيود التي لاتزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق؛
- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة، التي تركز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة؛
- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية؛
- تدني جودة خدمة الأنترنت، والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة؛
- من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فإن فجوة الثقة ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسة أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توفر الثقة للحد من اليقين يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوي التعليمي.

بالإضافة إلى: [2]

- انعدام الثقة وتدني مستويات الوعي المالي يشكل قيود رئيسة امام شركات الناشطة في مجال التكنولوجيا المالية مما يتطلب كفاءة في الدفع وتوفر الثقة للتقليل من عدم اليقين وتكاليف المعاملات؛
- مشكلة المخاطر الالكترونية، فالهجمات الرقمية تؤدي إلى اضطرابات بالتشغيل مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية والاضرار بالسرعة والمخاطر النظامية التي قد تصبح من القيود المعوقة مالم يتم العمل على تقوية الأطر الأمنية للمعلوماتية.

---

[1] محمد عبد العليم صابر، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول**، مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، دون ذكر المجلد، دون ذكر العدد، دون ذكر السنة، المعهد العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات، الإسكندرية، مصر، ص107.

[2] جدايني ميمي، **و اقع وتحديات التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية**، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، 31 مارس 2022، جامعة شهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص140.

المطلب الرابع: الفرق بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية

كثيرا ما تتقاطع أهداف شركات التكنولوجيا المالية والبنوك فكلاهما يسعى إلى جذب والاحتفاظ بالعملاء، إلا أن هذا يتوقف على خصائص كل منها في تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعة، ولفهم كلا الطرفين لابد من الوقوف على الاختلاف بينهما، ويمكن تلخيص أهم الفروق فيما يلي: [1]

1- **طريقة ممارسة الأعمال التجارية:** تقدم كل من البنوك وشركات التكنولوجيا المالية الخدمات المالية ولكن لكل منهما طريقته الخاصة، فبالنسبة لـ:

أ- **هيكل التمويل والإيرادات:** تعتمد شركات التكنولوجيا المالية على التوفيق بين العرض والطلب لأنشطتها التشغيلية، ولا تحتفظ بمخاطر الائتمان، في حين تقوم البنوك باشتقاق الودائع لتقدمها على هيئة قروض مع الاحتفاظ بمخاطر الائتمان في دفاترها، أما من جانب الإيرادات فإن شركات التكنولوجيا المالية تجني أموالها من خلال الرسوم في حين تتلقى البنوك معظم إيراداتها من هوامش أسعار الفائدة؛

ب- **المنافسة:** تأخذ عديد شركات التكنولوجيا المالية غمار المنافسة مع النظام المصرفي التقليدي بنموذج أعمال مختلف، حيث تفضل النشاط في قطاع محدد بتشكيلة مختلفة ومتنوعة من المنتجات، في حين تفضل البنوك العمل وفق نموذج البنك الشامل والنشاط في عدة قطاعات؛

ج- **تجربة العميل:** حسنت خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية كثيرا من تجربة العملاء من خلال تخفيض تكاليف الخدمات وسرعتها إلى جانب أنها تعتمد على الانترنت دون الحضور الإجباري للعميل، على عكس ما تقوم به البنوك حيث أن أغلب الخدمات تتطلب الحضور الشخصي له.

2- **إمكانيات النمو:** يسعى كلا الطرفين إلى النمو من خلال عدة جوانب تتميز بهما، ويمكن للبنوك الحفاظ على مكانتها ونموها في ظل متطلبات العصر التكنولوجية من خلال مواكبة الموجة والاعتماد على خدمات التكنولوجيا المالية في نشاطها.

3- **عوامل الخطر:** على الرغم من المزايا والفوائد التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية إلا أنه يجب التطرق إلى أنها تتضمن عديد المخاطر، في حين يحقق التزام البنوك باللوائح التنظيمية ميزة المخاطر الأقل.

[1] إلهام حجريوة، **مرجع سابق**، ص 59-60.

خلاصة الفصل الأول:

التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بالفينتك هي ثورة مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية والتي كانت كضرورة لتسهيل المعاملات للوصول إلى أكبر شريحة من المتعاملين مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات ، ففي ظل التقدم السريع لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي كان لابد من مسايرة هذا الزخم من خلال الحديث عن التكنولوجيا المالية والتي أضفت هيكلة جديدة للتمويل المالي من خلال مختلف أنواع الشركات التي تنشط في سياقه، والتي تتطلب بيئة مخصصة ودرجة من التطور في الجانب التكنولوجي من جهة ومن جانب القوانين التي تنظم العمل بمختلف قطاعاتها وتوفير طابع الأمان من جهة أخرى، إن شركات التكنولوجيا المالية تشجع على توفير تقنيات مالية مبتكرة تعتمد على الابتكار المفتوح في نماذج أعمالها، والتي توفر فرصة للجهات الفاعلة في عمليات التمويل القائم على توفير بدائل تمويلية مستحدثة سواء للأفراد أو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير وتوحيد المعايير والكفاءة والقدرة على التنافسية مقارنة بالنظراء التقليديين، وتساعد أيضاً على رقمنة الخدمات المالية وتعزيز بيئة الأعمال وتسهيل عمليات الدفع والتسوية وإدارة استثمارات المشاريع، وتعزيز ودعم أنشطة التكافل من خلال مختلف الابتكارات التي تقدمها.

الفصل الثاني:
دراسة تحليلية لواقع شركات التكنولوجيا المالية لعينة من الدول العربية

تقدم التكنولوجيا المالية خدمات للعديد من الأفراد والشركات بطرق سريعة، سهلة، أكثر أمانا وأقل تكلفة مقارنة بالخدمات المالية التقليدية، وشهد قطاع التكنولوجيا المالية في الدول العربية نموا متسارعا في السنوات الأخيرة، حيث بدأت الشركات الناشئة في تقديم حلول رقمية مبتكرة في مجلات الدفع الإلكتروني، التمويل الجماعي، العملات الرقمية والخدمات المصرفية الرقمية. وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أرضا خصبة لتطور التكنولوجيا المالية فيها إلا أن الأمر يحتاج إلى بنيات تحتية وكذا ضرورة تغيير ثقافة المستهلك العربي اتجاه الخدمات التكنولوجيا المالية.

تقود دولة الإمارات التوجه نحو الاقتصاد الرقمي من خلال بيئة تنظيمية متقدمة مثل فينتك هايف في دبي التي جعلت منها مركزا إقليميا للشركات الناشئة في القطاع المالي. أما في السعودية فقد أدت رؤية 2030 إلى دفع قوي لقطاع الفينتك وتسهيلات تنظيمية جذبت استثمارات محلية وأجنبية، أما مصر فتتميز بامتلاكها قاعدة سكانية كبيرة تفتقر جزئياً للخدمات المصرفية التقليدية، مما أتاح فرصاً واسعة لشركات التكنولوجيا المالية للانتشار والنمو، بدعم من البنك المركزي، كما بدأت الجزائر مؤخرًا في تبنّي هذا التوجه، رغم وجود تحديات تنظيمية وهيكلية، وتسعى إلى دعم الشركات الناشئة من خلال سياسات جديدة لتطوير بيئة رقمية متكاملة.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي من دراستنا تسليط الضوء على واقع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية من خلال دراسة تحليلية لعينة من الدول العربية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية؛
- **المبحث الثاني:** واقع شركات التكنولوجيا المالية في مصر؛
- **المبحث الثالث:** واقع شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات المتحدة العربية؛
- **المبحث الرابع:** واقع شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر.

المبحث الأول: و اقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية

واكبت المملكة العربية السعودية التطور العالمي من خلال تبني استراتيجيات طموحة تهدف إلى تطوير القطاع المالي ضمن رؤية المملكة 2030، حيث احتلت شركات التكنولوجيا المالية موقعًا مركزيًا في خطط التحول الرقمي والنمو الاقتصادي المستدام. وقد شهدت المملكة في السنوات الأخيرة نموا ملحوظا في عدد شركات التكنولوجيا المالية، مدعومًا بمبادرات حكومية وهيئات تنظيمية، مثل البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، والتي وفرت بيئة تشريعية مرنة ومحفزة على الابتكار. وأسهمت هذه السياسات في تعزيز الشمول المالي، وتسهيل وصول الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية، بما في ذلك المدفوعات الرقمية، التمويل الجماعي، الإقراض، وإدارة الأصول.

المطلب الأول: الجهود المبذولة في مجال التكنولوجيا المالية بالمملكة العربية السعودية

أطلقت المملكة عددا من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى دعم وتمكين وتطوير شركات التكنولوجيا المالي وتحفيز بيئة الابتكار في القطاع المالي. مثل مبادرات البنك المركزي السعودي(sandbox) ومبادرات فينتك السعودية كبرنامج فينتك التدريبي.

أولا: نبذة عن القطاع المالي في المملكة العربية السعودية

شهدت البيئة المالية في المملكة العربية السعودية تحولا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية 216، وانضمت 69 شركة جديدة إلى قطاع التكنولوجيا المالية خلال عام 2023، حيث قدر حجم سوق التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية بمبلغ 43,78 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ومن المتوقع أن يصل إلى 77,63 مليون دولار امريكي بحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 12.14 خلال الفترة المتوقعة (2024-2029).

لقد أدت جائحة كوفيد 19 والتدابير المصاحبة لها إلى تغير سلوك العملاء بشكل كبير مع سعي الناس إلى تقليل الاتصال الجسدي نما الطلب على خدمات الدفع بقوة عام 2020. وتعد المملكة السعودية العربية أكبر سوق في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تضم نسبة من الشباب 70 % منهم تحت سن 30 عام وهم أكبر عدد من السكان على الرغم من حدثتها النسبية مقارنة بالدول المجاورة مثل: الامارات العربية المتحدة والبحرين، إلا أن ريادة الأعمال السعودية المعروفة بنموها العضوي بالإضافة إلى ذلك تضم البلاد مدينة الرياض العاصمة وأكبر مدينة تطمح لأن تكون واحدة من أكبر 10 اقتصادات.

يعتمد قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية بشكل أساسي على رواد الأعمال والشباب من الجيل الأول الذين يتنافسون مع أكبر المؤسسات المالية في سوق تنافسية شهدت المملكة العربية السعودية 16 استثمار مشروعا في مجال التكنولوجيا المالية بين جانفي وأوت 2022بقيمة 157.2 مليون دولار أمريكي، فهي زيادة كبيرة عن عام 2020 بقيمة 7.8 مليون دولار أمريكي.[1]

[1] تقرير حول سوق التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية تحليل الحجم والحصص - اتجاهات وتوقعات النمو(2029 - 2024) ، متاح على الرابط: https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/saudi-arabia-fintech-market، تاريخ الاطلاع: 01 ماي 2025، على الساعة: 20.00.

ثانيا: تطور قطاع التكنولوجيا في المملكة العربية السعودية

لطالما كانت التقنية المالية جزءا جوهريا في قطاع خدمات المالية السعودية، وقد قادت الجهات الحكومية للمرحلة الأولى من تطور الأنشطة المالية في 1990 أطلقت خدمات الشبكة السعودية للمدفوعات " المدى" تحت إشراف البنك المركزي السعودي لتكون بمثابة شبكة وطنية للمدفوعات تعمل على خفض الرسوم التي يتكبدها المواطنون مقابل المدفوعات التي تتم بواسطة بطاقتهم الائتمانية، وفي عام 1999 أطلق البنك المركزي السعودي خدمة سداد الرقمية لتيسير عملية دفع الفواتير، وبدأت المرحلة الثانية من تطور أنشطة التقنية المالية مبادرة فينتك السعودية بالشراكة مع هيئة السوق المالية بداية من 2010، وفي أفريل 2018 أطلق البنك مبادرة فينتك السعودية بالشراكة مع هيئة السوق المالية، وهي مبادرة تابعة لبرنامج تطوير القطاع المالي تهدف لدعم قطاع التقنية المالية، بالإضافة لإطلاق البيئة التجريبية التشريعية للبنك المركزي السعودي ومختبر التقنية المالية التابع لهيئة السوق المالية. فمنذ إطلاق فينتك السعودية، زاد عدد شركات التقنية المالية.[1]

ثالثا: جهود المملكة العربية السعودية في دعم وتطوير شركات التكنولوجيا المالية

قامت المملكة بتبني العديد من المبادرات الرامية إلى دعم وتطوير قطاع التكنولوجيا المالية تحت إشراف هيئات رسمية وأطراف أخرى، وفيما يلي سيتم التركيز على أبرز ما تعلق منها بالشركات الناشئة المالية بشكل مباشر، ومن بين هذه المبادرات نذكر:[2]

1- مبادرات البنك المركزي السعودي:

- إطلاق مبادرة فنتك السعودية بالشراكة مع هيئة السوق المالية في أفريل 2018 كخطوة تحفيزية لتطوير مجال التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية وتعزيز دوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والوطنية، تعمل على دعم وتطوير البنية التحتية اللازمة لنمو مجال التكنولوجيا المالية وبناء القدرات والمواهب التي تتطلبها شركات التكنولوجيا المالية ودعم رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية في كل مرحلة تطويرهم؛

- إطلاق البيئة التجريبية التشريعية (sandbox) سنة 2018، بهدف جذب الشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية، التي تسعى إلى استخدام التقنية الحالية أو الجديدة بطريقة مبتكرة لتقديم منتجات أو الخدمات مالية جديدة في السوق السعودية، أو لتحسين إجراءات العمل؛

- إطلاق مشروع المصرفية المفتوحة في جانفي 2021 بهدف دعم جهود تطوير قطاعات المملكة المالية، بما يتماشى مع رؤية 2030 وبرنامج القطاع المالي مما يمهد لبزوغ عصر جديد للابتكار المالي في السعودية من خلال المجموعة الواسعة من الفوائد المرتبطة بها مثل: الابتكار المباشر، زيادة التنافسية، زيادة الشمول المالي وزيادة كفاءة النظم المالي.

2- مبادرة هيئة السوق المالية: بدأت جهود هيئة السوق المالية في دعم التقنية المالية منذ إطلاق مختبر التقنية المالية عام 2018، الذي يستقبل المتقدمين من داخل وخارج المملكة للحصول على التصريح وتجربة

---

[1] نزار حيدر، **التقرير السنوي للتكنولوجيا المالية للملكة العربية السعودية**، المصرف المركزي السعودي، 2021-2022، ص 06.

[2] شهلة قدري، مليكة مدفوني، **واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2021)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، 31 ديسمبر 2022، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص – 647-649.

منتجات والخدمات المالية ذات علاقة بنشاط الأوراق المالية، تتناسب مع احتياجات السوق بنماذج أعمال مبتكرة وجاهزة للاختبار في بيئة تجريبية.

3-مبادرات فينتك السعودية: أطلقت فينتك السعودية التي تعد مبادرة في حد ذاتها والمتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية بالمملكة عدة مبادرات:

- **دليل قطاع التكنولوجيا المالية:** للإجابة على جميع الأسئلة المتعلقة باللوائح المحلية للقطاع، ولتوضيح الخيارات المتاحة لشركات التكنولوجيا المالية الدولية المهتمة بدخول السوق السعودية؛
- **برنامج فينتك التدريبي:** وهو برنامج سنوي تم إطلاقه سنة 2018 وعرف عدة نسخ، يتيح فرصة مميزة للطلاب، الخريجين والموظفين الملتحقين بسوق العمل لكسب وممارسة مهارات جديدة من خلال العمل في إحدى المؤسسات المالية أو شركات الفينتك في السعودية بالإضافة لدعم الشركاء لإيجاد مواهب واعدة؛
- **جولة فينتك:** تعد جولة فينتك أحد أهم مبادرات فنتك السعودية وأحد الفعاليات الكبرى المتعلقة بالتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط، نظمت منذ2018 ثلاثة نسخ أُقيمت فيها 89 فعالية بحضور أكثر من 8500 مشارك، تسعى المبادرة الى إتاحة فرصة اكتساب المعرفة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية للجميع من خلال استقطاب المتحدثين ذوي الكفاءة والخبرة في قطاع التكنولوجيا المالية من مختلف أنحاء العالم، وتشمل جولة فينتك على فعاليات مجانية متنوعة يشارك فيها نخبة مميزة من المتحدثين وخبراء القطاع؛
- **برنامج مسرعة فينتك:** تم إطلاقه في أكتوبر 2020 بالتعاون مع (Flat6 labs) ويعتبر برنامجا استثنائيا جديدا للابتكار وريادة الأعمال، يسعى لتطوير مجال التكنولوجيا المالية في المملكة السعودية ودعم رواد الأعمال المبدعين، من خلال تزويدهم بأفضل الممارسات والأدوات والموارد المتاحة لشركاتهم الناشئة حتى تطور حلولا جديدة ومبتكرة؛
- أداة تقييم المسار التشريعي لشركات التقنية المالية بالإضافة إلى مبادرة فنتك للبيانات والأبحاث في جويلية 2020.
- برنامج تمكين شركات الفينتك المطلق في جوان 2021.

4-مبادرات أخرى:

بالإضافة إلى ما سبق، ساهمت جهات أُخرى في طرح العديد من الحدود أبرزها شركة واد الرياض، مسرعة منشآت وهي مبادرة أطلقتها بهدف تسريع نمو وتطور الشركات خلال فترة قصيرة، والبنك الأهلي التجاري للتكنولوجيا المالية؛ صندوق بنك الرياض للتكنولوجيا المالية قيمته 100 مليون ريال سعودي.

المطلب الثاني: تطور شركات التكنولوجيا المالية في السعودية

شهد عدد شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية ارتفاعا بشكل كبير، وهو ما صاحبه ارتفاعا في الاستثمارات مما يعكس اهتماما كبيرا من المستثمرين. تتنوع مجالات عمل هذه الشركات بين المدفوعات والإقراض والتمويل.

أولا: الانتشار الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية

توضح البيانات الواردة في الصورة إلى توزيع وعدد الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية داخل المملكة العربية السعودية. وتعد الرياض المقر الرئيسي لمعظم شركات التكنولوجيا المالية النشطة في السعودية، وتحتضن النسبة الأكبر من هذه الشركات ب 114 شركة، ثم تأتي بعدها جدة بعدد 11 شركة، ثم الخبر بها 4 شركات، وأما الدمام تحتضن شركة واحدة، وهذا في سنة 2023.

الشكل رقم 02: خريطة توضح مقر شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية

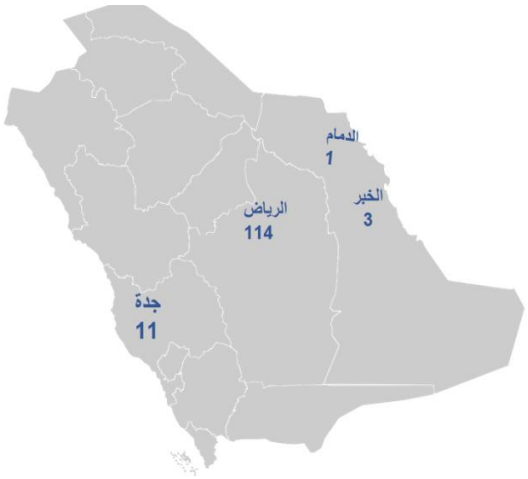

المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتمادا على نزار حيدر، **مرجع سابق**، ص 24.

ثانيا: تطور ونمو شركات التكنولوجيا المالية في المملكة السعودية خلال الفترة 2018-2023

شهدت المملكة العربية السعودية تطورًا في شركات التكنولوجيا المالية خلال الخمسة سنوات الأخيرة وفيما يلي سنعرض التطورات التي حصلت في عدد الشركات التكنولوجيا المالية المرخص لها من قبل فينتك السعودية منذ تأسيسها عام 2018 إلى غاية 2023، في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: نمو وتطور شركات التكنولوجيا المالية في المملكة السعودية

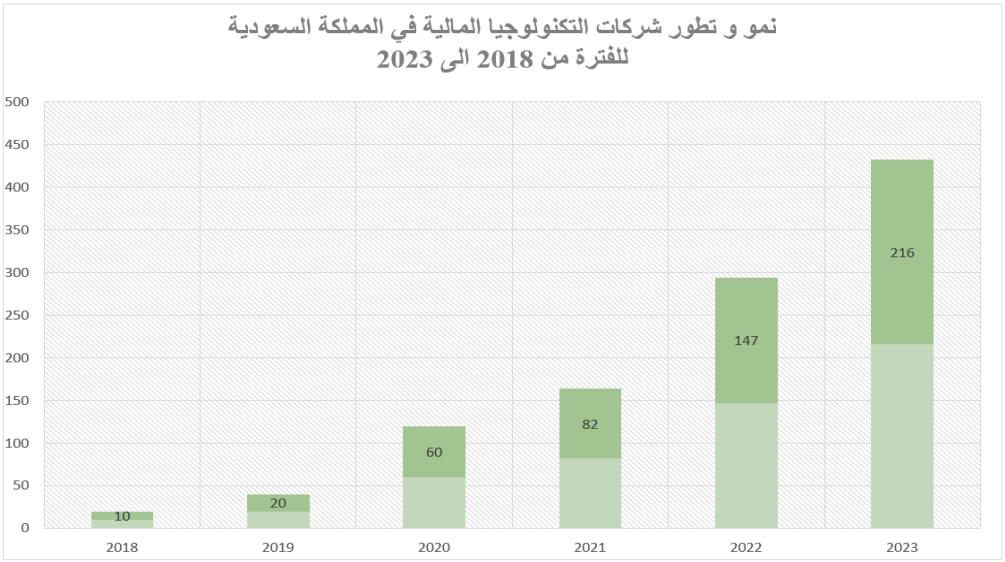

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: **التقرير السنوي للتقنية المالية للملكة السعودية، فينتك السعودية 2023**، المصرف المركزي السعودي، ص 18.

يتضح من الشكل السابق، أن عدد شركات التكنولوجيا المالية قد شهد نموًا ملحوظا ومطردا خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2018 إلى عام 2023. يُعزى هذا التطور إلى مجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي تم تناولها مسبقًا، والتي ساهمت في تعزيز بيئة مواتية للابتكار وريادة الأعمال في هذا المجال. فقد سُجل ارتفاع في عدد شركات التكنولوجيا المالية من 10 شركات في عام 2018 إلى 60 شركة بحلول عام 2020، مما يعكس زيادة كبيرة خلال هذه الفترة القصيرة. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي، حيث شهد عام 2022 زيادة إضافية بلغت 147 شركة، ليصل إجمالي عدد الشركات إلى 216 شركة بحلول عام 2023. يشير هذا النمو المتسارع إلى وجود نظام بيئي داعم يعزز الابتكار ويحفز التوسع في قطاع التكنولوجيا المالية، مما يعكس فعالية السياسات والمبادرات المعتمدة في تعزيز هذا القطاع الحيوي.

ثالثا: توزيع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية حسب نوع النشاط

يوضح الشكل التالي توزيع شركات التكنولوجيا المالية حسب نوع النشاط:

الشكل رقم 04: توزيع شركات تكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية حسب نوع النشاط

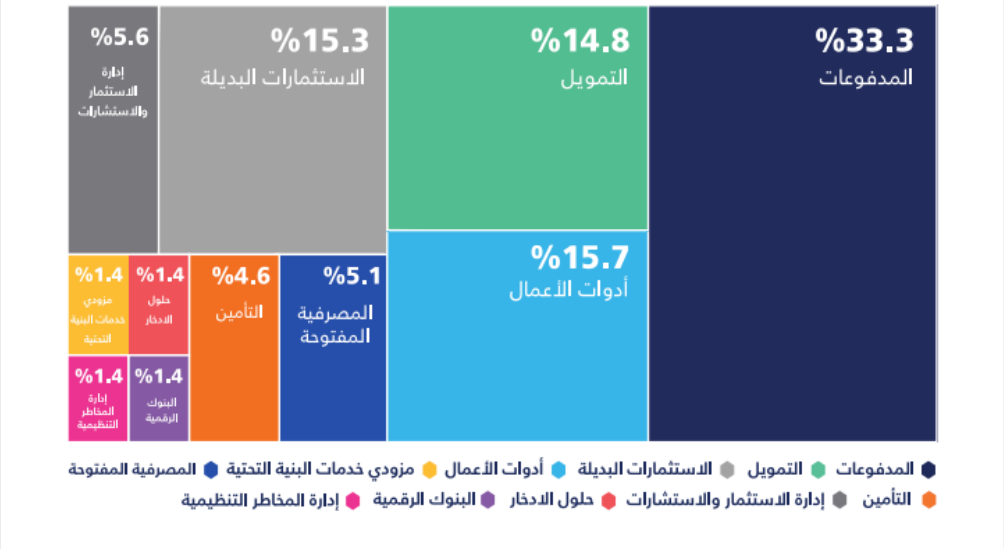

المصدر: فينتك السعودية 2023، **مرجع سابق**، ص19.

يعرض الشكل السابق توزيع الشركات حسب القطاعات، ويوضح أن شركات التكنولوجيا المالية تنشط بشكل كبير في قطاع المدفوعات بنسبة 33.3% ما يدل على الاهتمام الكبير بالحلول التي تسهل عملية الدفع الرقمي، خاصة مع تزايد استخدام التجارة الالكترونية والخدمات غير الرقمية.

يليه قطاع أدوات الأعمال بنسبة 15.7%، والتمويل بنسبة 14.8% مما يشير إلى تزايد الطلب على المنصات التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في إدارة مواردها المالية. كما يظهر اهتمام واضح بالاستثمارات البديلة بنسبة15.3%، يليها بنسب متقاربة قطاع المصرفية المفتوحة والتأمين وإدارة الاستثمارات، ثم بنسب متساوية قطاع حلول الادخار، والبنوك الرقمية وقطاع مزودي خدمات البنية التحتية وقطاع إدارة المخاطر التنظيمية بنسبة1.4%. بشكل عام يظهر الشكل أن السوق السعودي يمر بمرحلة نمو وتطور في مجال التكنولوجيا المالية.

المطلب الثالث: نماذج رائدة لشركات التكنولوجيا المالية بالمملكة العربية السعودية

تعد السعودية من أبرز الدول في المنطقة التي تبنت التحول الرقمي في القطاع المالي مدعومة برؤية 2030 التي أولت اهتماما خاصا بالتكنولوجيا المالية. وقد ظهرت نماذج رائدة لشركات fintechساهمت في تطوير خدمات الدفع، الإقراض. ويستعرض هذا المطلب أبرز هذه النماذج ودورها في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي.

أولا: قطاع المدفوعات: شمل قطاع المدفوعات النسبة الأكبر ممن حيث مجموع القطاعات نظرا لتزايد الطلب من طرف الافراد ونذكر من بين الشركات الرائدة:

- **شركة tap payments:** هي منصة لتكنولوجيا الدفع الالكتروني تأسست عام 2014 مقرها السعودية من طرف على أبو الحسن، توفر **TAP** للمدفوعات منصة تتيح للشركات الوصول إلى حلول دفع محلية وعالمية. وتدعم المنصة شبكات الدفع الإقليمية مثل: مدى، كي نت، بينفت، فوري. إلى جانب خيارات الدفع العالمية مثل: visa، master carde، américain express ، Apple paye بالإضافة إلى خدمات شراء الآن والدفع لاحقا. تخدم الشركة أكثر من 120ألف شركة في 9 دول عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تتيح للشركات قبول المدفوعات عبر الأنترنيت وفي المتاجر، وعبر تطبيقات التواصل الاجتماعي من خلال بوابة الدفع الإلكتروني، وتطبيق للفوترة وواجهة برمجة التطبيقات الخاصة بها وفي عام 2024، عقدتTAP للمدفوعات شراكة مع ماستر كارد، لإطلاق خدمة الدفع بضغطة واحدة. كذلك حصل على رخصة مزاولة أعمال خدمات الدفع من مصرف قطر المركزي، ووقعت مذكرة التفاهم مع طيران الامارات.[1]

والشكل الموالي يوضح بعض الشركات الرائدة في قطاع المدفوعات:

الشكل رقم 05: الشركات الرائدة في قطاع المدفوعات بالمملكة العربية السعودية

المصدر: التقرير السنوي للتقنيات المالية للمملكة العربية السعودية،2021-2022، مرجع سابق، ص25.

[1] أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط لعام 2025، متاح عبر الرابط: https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-middle-easts-fintech-50-2025/tap-payments/، تاريخ الاطلاع: 03 ماي 2025، على الساعة 10.00.

ثانيا: قطاع الاقراض والتمويل

يعد قطاع الإقراض والتمويل من الركائز الأساسية في دعم النشاط الاقتصادي داخل المملكة العربية السعودية، حيث يشهد تطورا مستمرا في ظل الإصلاحات المالية ورؤية2030. ومن بين أهم شركات في هذا القطاع ما يلي:

- **شركة tabby:** هي تطبيق للخدمات والتسوق مقرها السعودية تأسست عام 2021 من طرف **حسام عرب، دانييل باركالوف** تتيح tabyy للعملاء الشراء عبر الانترنت وفي المتاجر عبر الدفع على 4 أقساط دون رسوم. تخدم الشركة أكثر من 15 مليون متسوق، كما لديها شراكة مع أكثر من 40 ألف علامة تجارية، في السعودية والإمارات والكويت. في عام 2024 بلغ حجم معاملاتها السنوية 10 مليار دولار، استحوذت في سبتمبر 2024 على المحفظة الرقمية السعودية (طويق). وفي فيفري 2025حصلت tabby على التمويل بقيمة 160 مليون دولار في جولة تمويلية من السلسلة E بتقييم للشركة بلغ 3.3 مليار دولار في حين تضم قائمة مستثمريها (وSTV Wellington management) وشركة مبادلة للاستثمار (blue pool capital) ضمن مستثمرين اخرين.[1]

ويوضح الشكل الموالي أهم الشركات الرائدة في مجال الإقراض والتمويل:

الشكل رقم 06: الشركات الرائدة في مجال الإقراض والتمويل بالمملكة العربية السعودية

المصدر: التقرير السنوي للتقنيات المالية للمملكة العربية السعودية،2021-2022، **مرجع سابق**، ص25.

ثالثا: قطاع التأمين

يشهد قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية تحولاً رقمياً متسارعاً، مدفوعا بتبني تقنيات التأمين التي تسهم في تحسين الكفاءة وتقديم خدمات مخصصة للعملاء نذكر منه:

- **منصة تأميني:** هي منصة بدأت بها شركة(resan) رسن تغييرها لسوق التأمين في المملكة العربية السعودية عام 2017 من طرف معاذ فلاج. باعتبارها أول وسيط تأمين إلكتروني في المملكة العربية السعودية، يتيح تأميني للعملاء مقارنة التأمين أو شرائه أو تجديده بشكل فوري من شبكة كبيرة من مقدمي خدمات التأمين. قامت المنصة بأتمتة عملية أعرف عميلك من خلال شركاء التحقق من البيانات، تعمل المنصة على تمكين العملاء على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تغطيتهم مع توفيرهم للوقت والمال، وهذا بفضل حلولها الرائدة

[1] أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط لعام 2025، متاح عبر الرابط https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-middle-easts-fintech-50-2025/tabby/، تاريخ الاطلاع: 06 ماي 2025، على الساعة 12.00.

والربط المباشر مع أكثر من 24 شركة لتأمين المركبات وخدمة الأف الأشخاص كل يوم، أصبحت تأميني للمركبات بسرعة أكبر لاعب في سوق التأمين على المركبات في المملكة العربية السعودية. مما جعل من التأمين عملية سهلة وسريعة ومريحة.[1]

الشكل رقم 07: الشركات الرائدة في مجال التأمين بالمملكة العربية السعودية

المصدر: التقرير السنوي للتقنيات المالية للمملكة العربية السعودية،2021-2022، مرجع سابق، ص26.

المطلب الرابع: شركات التكنولوجيا المالية ضمن رؤية 2030 بالمملكة العربية السعودية

تسعى رؤية السعودية 2030 إلى ترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية وبناء اقتصاد متنوع ومزدهر، ما جعل قطاع التكنولوجيا المالية محوراً رئيساً في هذا التحول. ويشير تحليل السوق السعودي إلى تزايد الفرص الاستثمارية ونمو الطلب على الحلول التقنية ويظهر مؤشرات واعدة تعكس قدرته على التحول إلى مركز إقليمي للتكنولوجيا المالية.

أولا: نبذة عن رؤية 2030 للملكة العربية السعودية

في إطار رؤية 2030 أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج تطوير القطاع المالي في عام 2017، وركزت على ثلاث ركائز استراتيجية، تتعلق الأولى بتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص؛ في حين ارتبطت الثانية بضمان تطوير سوق مالية متقدمة، أما الركيزة الأخيرة فلتعزيز وتمكين التخطيط المالي.

كما أطلق البنك المركزي السعودي مبادرة فينتك السعودية في البداية، كما سبق وأن أشرنا ضمن مجموعة مبادرات الركيزة الأولى للبرنامج ونظرا إلى الأهمية التي اكتسبتها التقنية المالية في تطوير الخدمات المالية تحولت المبادرة لتصبح الركيزة الرابعة لبرنامج تطوير القطاع المالي.

وتهدف ركيزة إستراتيجية التقنية المالية إلى تحقيق تطلعات القيادة بأن تصبح المملكة رائدة في قطاع التقنية المالية وأن تكون الرياض موطنا ومركزا عالميا للتقنية المالية. وبالتالي تثبت رؤية 2030 سعيها إلى إحداث نقلة في حياة المواطنين وقدرتها على تزويدهم بتجارب جديدة من بينها تعزيز الوصول إلى المنتجات المالية وخدمات التمويل الشخصي.

وتسعى المملكة إلى تسخير إمكانات القطاعات الناشئة لخلق فرص عمل وتحقيق أثر اقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على تمكين المواطنين باعتبارهم محرك رئيسي للنمو. وتنعكس هذه الجهود استراتيجية التقنية المالية إذ تهدف إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من خلال زيادة الوصول إلى الموارد الاقتصادية وتعزيز الوعي المالي، وكذلك دفع عجلة الإبداع والابتكار.

ومن مستهدفات رؤية 2030 إطلاق 525 شركة تقنية مالية تعمل في مجالات متنوعة داخل القطاع المالي، وتوفير 18ألف وظيفة نوعية في قطاع التقنية المالية، والوصول إلى قيمة إجمالية تبلغ 13.3 مليار ريال سعودي

[1] متاح عبر رابط الشركة على الرابط: https://blog.tameeni.com/about-page/ ، تاريخ الاطلاع: 02 جوان 2025، على الساعة 15.00.

كحجم مساهمة مباشرة لقطاع التقنية المالية في الناتج المحلي. وتحقيق20% كنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المالية.[1]

ثانيا: مجالات قياس التكنولوجيا المالية في إطار برنامج تطوير القطاع المالي في السعودية

في إطار برنامج تطوير القطاع المالي تم وضع أهداف طموحة لعام 2030 لقياس تأثير التقنية المالية في أربع مجالات رئيسية التالية:

1- نمو وازدهار منظومة التكنولوجيا المالية: تهدف الإستراتيجية إلى توفير بيئة حيوية للشركات الناشئة في مجال التقنية المالية على نحو يشجع على المنافسة والابتكار وتقديم مجموعة واسعة من الحلول المالية لسكان المملكة. كما تهدف الإستراتيجية للوصول إلى 525 شركة فاعلة في قطاع التقنية المالية بحلول عام 2030. وقد نما عدد الشركات النشطة في هذا القطاع خلال عام 2023 لتصل إلى 216 شركة، متجاوزة الهدف الأولي المحدد لعام 2023 عند 150 شركة بنسبة 44%خلال عام، وقريبة من الهدف المحدد لعام 2025 والبالغ 230 شركة فاعلة في المملكة العربية السعودية.

الشكل رقم 08: عدد شركات التكنولوجيا المالية المستهدف ضمن رؤية 2030

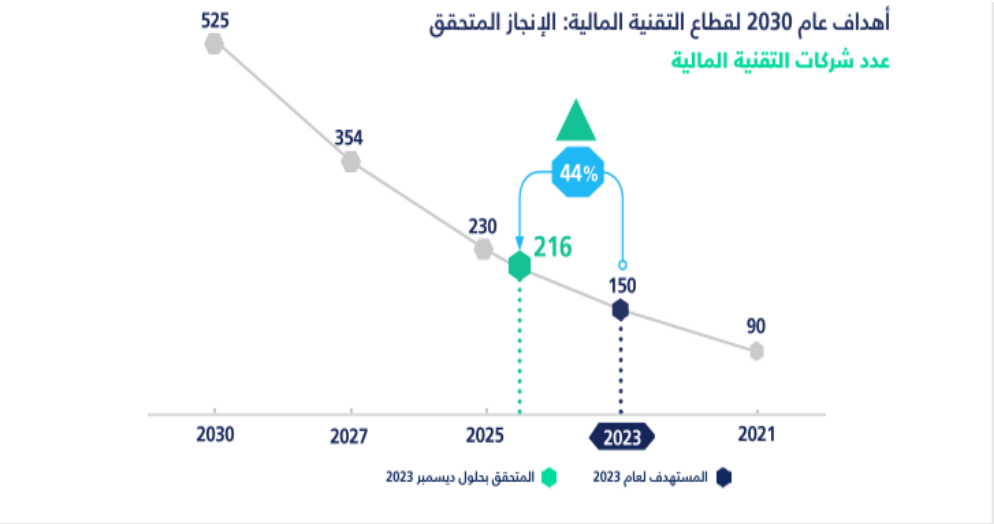

المصدر: فينتك السعودية 2023، **مرجع سابق**، ص14.

2- زيادة تطور عدد الوظائف في قطاع التقنية المالية: مع تطور قطاع التقنية المالية، تتوقع الاستراتيجية استحداث فرص عمل كبيرة في هذا المجال، ما يسهم في استقطاب مواهب جديدة، وتعزيز معدلات التوظيف، ودفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وتهدف الاستراتيجية إلى توفير 18 ألف وظيفة مباشرة في قطاع التقنية المالية بحلول 2030.

الجدير بالذكر بأنه قد بلغ عدد الوظائف المباشرة في شركات التقنية المالية 6.726 وظيفة بنهاية عام 2023، متجاوزا الهدف المحدد في إستراتيجية التقنية المالية لعام 2023 والبالغ 3.045 وظيفة، ومتجاوزا أهداف استراتيجية التقنية المالية لعامي 2024 و2025.

[1] **التقرير السنوي للتقنية المالية للمملكة العربية السعودية**، البنك المركزي السعودي،2022، ص10-12.

الشكل رقم 09: عدد الوظائف المباشرة المستهدفة في شركات التكنولوجيا المالية

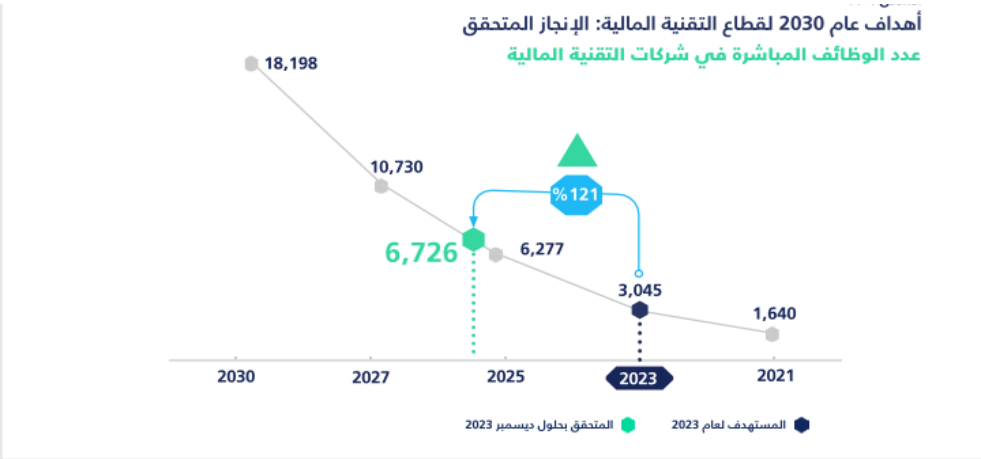

المصدر: فينتك السعودية 2023، **مرجع سابق**، ص 15.

3- **تعزيز الاستثمار:** تولي استراتيجية التقنية المالية أهمية كبيرة لاستثمارات رأس المال الجريء في دعم وتطوير المشاريع الواعدة في قطاع التقنية المالية. إذ يسهم جذب الاستثمارات نحو الشركات الناشئة المحلية في تعزيز الابتكار وتسريع دخولها إلى السوق. كما تهدف الإستراتيجية أيضا إلى أن تصل قيمة رأس المال الجريء الاستثماري التراكمي الذي جمعته شركات التقنية المالية في المملكة العربية السعودية إلى 12.2 مليار ريال سعودي بحلول عام 2023. مع العلم أنه في عام 2023، بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات التي جمعتها شركات التقنية المالية ما مقداره 6.9مليار ريال سعودي متجاوزة الأهداف المحددة لعام 2025، وهذا المبلغ يمثل زيادة كبيرة بنسبة 83%، مقارنة بالهدف الأولي لعام 2023 والبالغ 742 مليون ريال سعودي. ومع استمرار شركات التقنية المالية السعودية في جذب اهتمام المستثمرين، يبدو أن القطاع في وضع جيد لتحقيق أهداف رأس المال الجريء الاستثماري.[1]

الشكل رقم 10: قيمة الاستثمار في شركات التقنية المالية المستهدف ضمن رؤية 2030

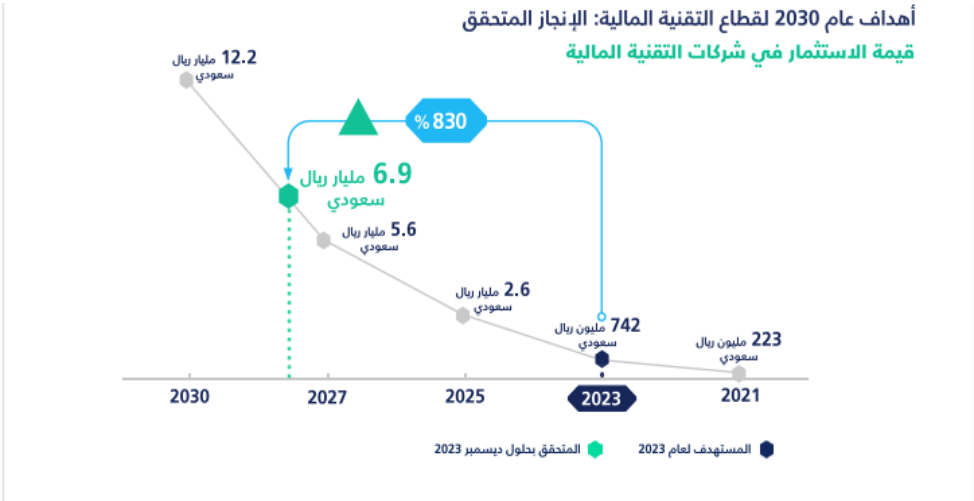

المصدر: فينتك السعودية 2023، **مرجع سابق**، ص 16.

[1] التقرير السنوي للتكنولوجيا المالية للمملكة العربية السعودية، فينتك 2023، **مرجع سابق**، ص14.

4- المساهمة في الاقتصاد: تتطلع الاستراتيجية إلى أن تساهم أنشطة شركات التقنية المالية بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، ما يعزز النظام المالي ويساهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عائدات النفط. وفي هذا الصدد تهدف الإستراتيجية إلى تعزيز مساهمة قطاع التقنية المالية في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار13.3مليار ريال سعودي بحلول سعودي بحلول عام 2030، مع الالتزام بضخ 4.6 مليار ريال سعودي في الناتج المحلي بحلول عام 2025. ونشير إلى أنه في عام 2023، بلغت مساهمة قطاع التقنية المالية في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية 3,075 مليون ريال سعودي وهو ما يزيد ب 93% عن الهدف الأولي لعام 2023 البالغ 2.211 مليون ريال سعودي.[1]

الشكل رقم 11: مساهمة شركات التقنية المالية في الناتج المحلي الإجمالي وفق رؤية 2030

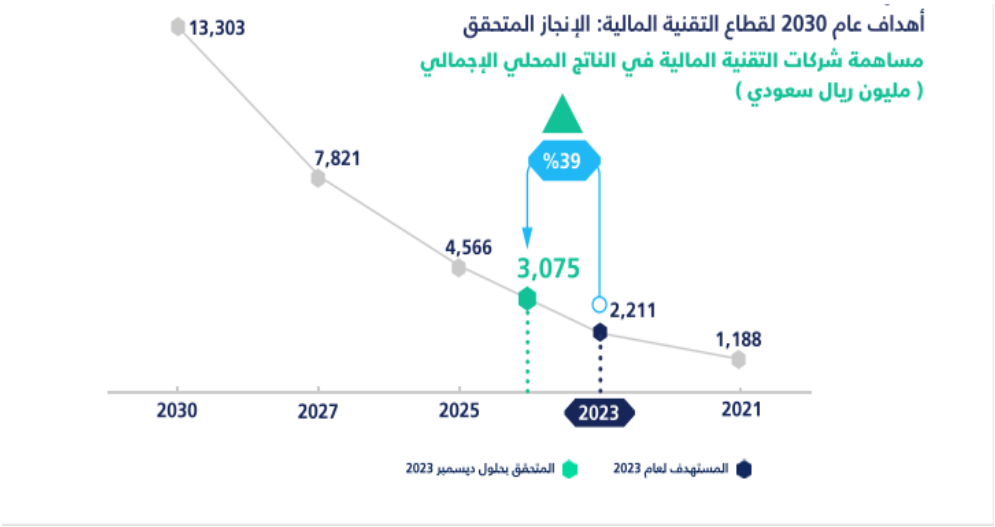

المصدر: فينتك السعودية 2023، **مرجع سابق**، ص 16.

المطلب الخامس: التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية

إن الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية يتصدر قائمة التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية، وفيما يلي ملخص لأهم هذه التحديات:[2]

- تعدد التراخيص المطلوبة من الشركات الناشئة المحلية لمزاولة نشاطها؛
- تحفظ كل من البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية بشأن طريقة عملهما؛
- دخول عدد محدود من الشركات للبيئة التجريبية حيث أن الغالبية تستكمل طلباتها مع فترة انتظار تتراوح بين 3 و9 أشهر، حيث بلغ عدد الشركات المصرح لها إلى غاية نهاية 2021 في البيئة التجريبية التشريعية 34 شركة فقط، وفي مختبر التقنية المالية 19شركة من أصل 242 طلب؛
- تركيز كل من البيئة التجريبية التشريعية ومختبر التقنية المالية على مجالات معينة للتكنولوجيا المالية كالمدفوعات وإقراض الند للند؛

[1] التقرير السنوي للتكنولوجيا المالية للمملكة العربية السعودية، فينتك 2023، **مرجع سابق**، ص 14-16.

[2] شهلة قدري، **مرجع سابق**، ص 656-657.

ويأتي تحدي توظيف المواهب والكفاءات في المرتبة الثانية، حيث يقابل استمرار وتيرة تسارع أنشطة التكنولوجيا المالية تزايدا في الطلب على الأفراد ذوي المواهب والكفاءات هذا الأخير الذي تجاوز العرض بكثير في ظل غياب المهارات الأساسية المطلوبة، بسبب محدودية التعليم والتدريب المتاح محليا في مجال التكنولوجيا المالية، حيث أظهرت النتائج أن 88% من الشركات تجد صعوبة في إيجاد المهارات المناسبة للتوظيف، أبرزها في مجال: تطوير الأعمال، ذكاء الأعمال، الامتثال، مكافحة غسيل الأموال، الأمن السيبراني، علم البيانات والتحليلات، تعلم الآلة، الذكاء الاصطناعي، تطوير المنتجات، إدارة المشاريع، هندسة البرمجيات، تصميم واجهات المستخدم وتجربة المستخدم؛

إضافة لما سبق، يبقى الحصول على التمويل تحديا هاما يعيق نمو شركات التكنولوجيا المالية على الرغم من المجهودات المبذولة، إلى جانب كل من تحدي جذب العملاء، المنافسة وتطوير المنتج التي شهدت تراجعا سنة 2020.

المبحث الثاني: و اقع شركات التكنولوجيا المالية في مصر

تشهد التكنولوجيا المالية وخاصة شركات التكنولوجيا المالية تطورا ملحوظا في مصر خلال السنوات الأخيرة، وهذا متعلق بالتطور التكنولوجي المالي وزيادة الطلب على الخدمات المالية من طرف الأفراد، تساهم هذه الشركات في تعزيز الشمول المالي، وقد أسهمت المبادرات الحكومية في هذا التطور من خلال منح تسهيلات تشريعية وضريبية لتشجيع الشركات الاستثمارية، كما تتنوع خدمات هذه الشركات بين المدفوعات الرقمية، الإقراض عبر الأنترنت، التأمين، مما يلبي احتياجات شريحة واسعة من المجتمع ،خاصة غير المشمولين ماليا، تحتوي مصر على وجود 13 شركة ضمن أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشراكات مع بنوك ومؤسسات عالمية مثل فيزا و ماستركارد. وتواصل مصر تطوراتها في مجال التكنولوجيا المالية تماشيا مع رؤية 2030.

المطلب الأول: نبذة البيئة القانونية والضريبية للتكنولوجيا المالية في مصر

في السنوات الاخيرة شهدت مصر تطورا بارزا في مجال التكنولوجيا المالية مدعوما بعدة تسهيلات قانونية وتشريعية وضريبية تهدف لجذب الاستثمارات وتعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، وتبدي السلطات المالية (البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية) في دولة مصر دعما كبير وانفتاحا لابتكارات التكنولوجيا المالية والشركات الجديدة المعتمدة على التكنولوجيا، وفق متطلبات الثورة الرقمية العالمية.

أولا: نبذة عن الوضع في مصرفي مجال التكنولوجيا المالية

تشير الإحصائيات الجديدة أن المجتمع المصري يتسم بمعدل مرتفع في استخدام خدمات الهاتف النقال بنسبة 94.16% كما أن 72.2% من السكان يستخدمون الأنترنت مما عكس انتشارا واسعا في التكنولوجيا المالية، أما في جانب الشمول المالي فقد بلغت نسبة الشمول المالي بين الأفراد البالغين من العمر 16 فأكثر 64.8% بما يعادل 42.3 مليون نسمة، وفي مجال الخدمات المالية الرقمية بلغ عدد مستخدمي خدمات الهاتف المحمول البنكية 13.2 مليون، وعدد مستخدمي الانترنت البنكي 14.4 مليون ويستخدم 24% من العملاء رمز الاستجابة السريعة QR code في عملية الدفع، في حين يستخدم 27% من العملاء تطبيقات تمويل الأموال الرقمية. كما أشارت البيانات أن 88%من العملاء استخدموا وسيلة دفع الكترونية واحدة على الأقل. كما برز قطاع التكنولوجيا المالية كأحد أبرز القطاعات جذبا للاستثمار حيث حازت على 18% من إجمالي الاستثمارات، بينما بلغ معدل رضا العملاء عن الخدمات المالية الرقمية 88%، مما يعكس أهمية هذا القطاع في التحول الرقمي في مستقبل الاقتصاد.[1]

ثانيا: موقع مصر عالميا و إقليميا ضمن مجال التكنولوجيا المالية

يعكس أداء الدولة المصرية في مجال الابتكار والتكنولوجيا المالية تطوراً واضحًا على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث شغلت المركز 89 عالمياً وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي، متقدمة إلى المركز 14 ضمن 36 دولة من

[1] **تقرير منظومة التكنولوجيا المالية**، البنك المركزي المصري، مصر، 2023، ص 12.

شريحة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا) واحتلت المركز 34 من حيث رأس المال المغامر الوارد (من الناتج المحلي الإجمالي).

كما سجلت الدولة ترتيباً جيداً ضمن أعلى 100 دولة من المنظومات العالمية الداعمة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للتكنولوجيا المالية حيث سجلت 10 درجات ضمن مؤشر التمويل بمنظومة التكنولوجيا المالية، مما دل على وجود بيئة تنظيمية وبنية تحتية تدعم الابتكار.

على الصعيد الإفريقي تُعد مصر من أبرز الدول في النظام المالي الإفريقي، حيث تأتي ضمن أعلى 5 دول إفريقية التي تضم أكثر من 50% من مطوري البرمجيات في القارة. كما تُسجل الدولة معدل نمو سنوي متوقع بنسبة 12%. في قطاع الخدمات المالية الرقمية حتى عام 2025، كما احتلت المرتبة الثانية إفريقيا من حيث استقطاب رأس المال المغامر، ومن بين أكثر دولتين إفريقيتين من مجال التنوع القطاعي.

كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة من حيث الكوادر والخبرات في مجال التكنولوجيا المالية، وأيضا شغلت المرتبة الثالثة من حيث استقطاب رأس المال المغامر في مجال التكنولوجيا المالية، ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1]

ثالثا: الأطر القانونية والضريبية الداعمة لشركات التكنولوجيا المالية في مصر

1- القوانين التشريعية المنظمة للتكنولوجيا المالية بمصر:

قدمت الحكومة المصرية تسهيلات ضريبية وتشريعية للمساهمة في تطور شركات التكنولوجيا المالية، ففي سنة 2019 أطلق البنك المركزي المصري إطار العمل التنظيمي الخاص به والذي من خلاله ستتمكن شركات التكنولوجيا المالية من اختبار تطبيقاتها ومنتجاتها المبتكرة على العملاء الفعليين تحت إشراف البنك المركزي المصري. ووفقا للقانون رقم 5 الصادر سنة 2022 الذي يتعلق بتنظيم وتطوير استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، تنص المادة 13 من القانون رقم 5 سنة 2022" يلتزم مزاولو الانشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية الخاضعة لأحكام هذا القانون ومديرو ومستشارو هذه الجهات والعاملون لدى أي منها بالمحافظة على السرية التامة لعملائهم وعدم افشاء أي معلومات عنهم أو عن معاملاتهم إلى الغير بدون موافقتهم المسبقة كتابيا أو بإحدى الوسائل الإلكترونية.[2]

وفي ذات الصدد، نص قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 19 لسنة 2020، أنه وتماشيا مع استراتيجية البنك المركزي المصري للتكنولوجيا المالية والابتكار، التي تهدف إلى تلبية احتياجات الفئات المحرومة من الخدمات المصرفية ومواجهة التحديات القومية، خصص البنك المركزي المصري الباب الرابع في قانونه الجديد رقم 194 لسنة 2020 لنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية. والتي تضع الأساس التشريعي للتحول الرقمي في القطاعيين المالي والمصرفي حيث ينص القانون على أن يتخذ البنك المركزي جميع الإجراءات اللازمة لتعزيز تنمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات تقديم الخدمات المالية والمصرفية والرقابية، وذلك من خلال تطبيقات إلكترونية تتيح وصول العملاء إلى حساباتهم المصرفية لدى البنوك ومقدمي خدمات الدفع

[1] تقرير منظومة التكنولوجيا المالية، مرجع سابق، ص 13.

[2] الجريدة الرسمية، دولة مصر، قانون رقم 05، العدد5، مكرر د، 8 فيفري 2022.

وتنفيذ المعاملات عليها. هذه الخطوات والتدابير التنظيمية تعكس تطور وتحسين البيئة التكنولوجية المالية في مصر وتدعم التحول إلى مجتمع رقمي يعتمد على التقنيات المالية المبتكرة والآمنة.[1]

كما سبق هذين القانونين قوانين أخرى، كالقانون المتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018، والذي وضع حجر الأساس في مكافحة الجرائم السيبرانية وأمن المعلومات، ولائحته التنفيذية رقم 1699 لسنة 2020.[2] وكذلك القانون رقم 18 لسنة 2019 الذي جاء لينظم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، والهدف من هذا القانون هو التحول نحو مجتمع لا نقدي.[3]

2- الحوافز والتسهيلات الضريبية:

خصصت الحكومة المصرية حوافز ضريبية للشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا، خاصة التي تعمل في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية، من خلال إعفاءات وتخفيضات ضريبية تهدف إلى تحفيز الاستثمار في هذه القطاعات الواعدة، ومن بين هذه الحوافز والتسهيلات نذكر: [4]

- **تخفيض الضرائب على الاستثمار في الشركات الناشئة:** لجذب المستثمرين إلى دعم الشركات الناشئة أقر قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 حوافز ضريبية تشمل إعفاءات ضريبية على أرباح الشركات التي تستثمر في المشروعات الناشئة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة وخصم يصل إلى 50% من التكلفة الاستثمارية لبعض المشروعات الناشئة من الوعاء الضريبي؛

- **إعفاءات ضريبة القيمة المضافة:** لبعض المشروعات الناشئة، خاصة في القطاعات الابتكارية والتكنولوجية، وذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية عنها خلال مراحلها الأولى من التأسيس.

- **دعم البحث والتطوير بحوافز ضريبية:** للشركات التي تنفق جزءا من ميزانيتها على تطوير المنتجات الجديدة والابتكارات، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية لهذه الشركة محليا وعالميا.

- **تسهيلات في المحاسبة والإجراءات الضريبية:** لمساعدة الشركات الناشئة على الامتثال للمتطلبات الضريبية دون تعقيدات، تم تبسيط اجراءات المحاسبة الضريبية، وتم السماح لبعض المشروعات بتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا، مما يقلل من التكاليف الإدارية عليها.

المطلب الثاني: تطور شركات التكنولوجيا المالية في مصر

تطور حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية في مصر خلال السنوات الأخيرة، حيث تعد مصر من بين أكبر دول في إفريقيا نشاطا في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك من حيث عدد الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، والقطاعات المغذية لها في القارة الإفريقية.

---

[1] محمد محروس سعدوني، **التكنولوجيا المالية القوانين واللوائح المنظمة لها في مصر**، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر، دون تاريخ نشر، ص 1958.

[2] الجريدة الرسمية، دولة مصر، قانون مكافحة جرائم تقنيات المعلومات، رقم 175، العدد 23، مكرر ج، 2018.

[3] الجريدة الرسمية، دولة مصر، قانون رقم 18 لسنة 2019، قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير نقدي، العدد 15، مكرر ب، 2019.

[4] قانون الاستثمار، رقم 72، المادة رقم 10، 2017، ص 19-20.

أولا: تطور شركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة 2017-2022

الشكل رقم 12: تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية في مصر خلال الفترة 2017-2022.

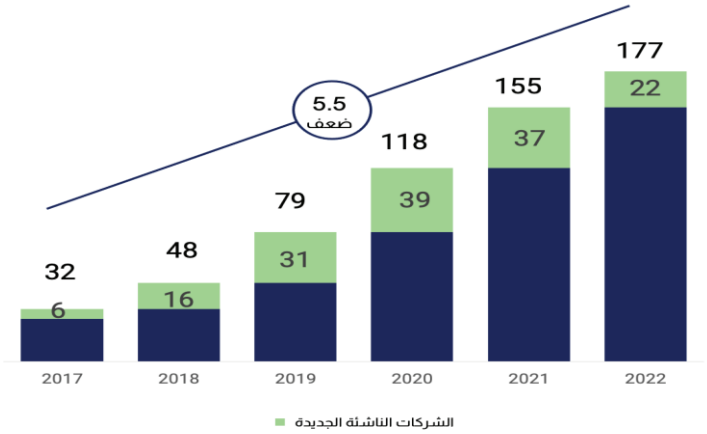

المصدر: تقرير منظومة التكنولوجيا المالية في مصر، **مرجع سابق**، ص22.

تشير البيانات المستخلصة من الشكل إلى وجود نمو ملحوظ في عدد شركات التكنولوجيا المالية في مصر خلال الفترة من 2017 إلى 2022. ففي عام 2017، سُجل وجود 32 شركة عاملة في هذا القطاع، تلاها ارتفاع واضح في عام 2018 بإضافة 16 شركة جديدة، ليصل العدد الإجمالي إلى 48 شركة. واستمر هذا النمو حتى بلغ عدد الشركات 155 شركة في عام 2021، ثم 177 في عام 2022 ومع ذلك، لوحظ تباطؤ في معدل نمو الشركات الجديدة عامي 2022 و2021، حيث سجلت 22 و37 شركة جديدة على التوالي مقارنة بـ 39 شركة في عام 2020، مما يشير إلى انخفاض طفيف في وتيرة التوسع. يعزى هذا النمو المستمر في عدد الشركات بزيادة الاهتمام بقطاع التكنولوجيا المالية، مدعومًا بوجود بيئة مواتية للابتكار، إلى جانب السياسات الحكومية الداعمة التي تعزز تطوير ونمو هذا القطاع.

ثانيا: الانتشار الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في مصر

تحتضن مصر أكثر من 177 شركة ناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، ويوضح الشكل الموالي التوزيع الجغرافي لهذه الشركات عبر تراب الجمهورية.

الشكل رقم 13: التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في مصر

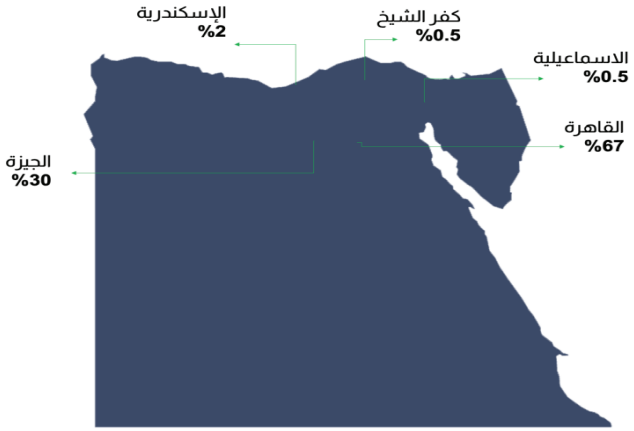

المصدر: تقرير منظومة التكنولوجيا، **مرجع سابق**، ص23.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية التي بلغ عددها 177 شركة، تركزا واضحا لهذه الشركات في عدد محدود من المحافظات، مع هيمنة ملحوظة لمحافظة القاهرة التي استحوذت على نسبة 67 % أي 118 شركة من أصل 177، وتأتي في المرتبة الثانية محافظة الجيزة حيث بلغت نسبة الشركات 30% أي 53 شركة، ثم تليها محافظة الاسكندرية بنسبة 2% أي 5 شركات فقط، وأخيرا بنسبة 0.5% محافظة كفر الشيخ والإسماعيلية.

التوزيع الجغرافي غير المتكافئ يمكن تفسيره بعدة عوامل، فاستحواذ القاهرة على النصيب الأوفر بصفتها العاصمة السياسية والاقتصادية لمصر، تتمتع بتوفر بنى تحتية متكاملة تشمل شبكات اتصال متقدمة، مراكز مالية وتجارية، وسهولة الوصول إلى الموارد البشرية المؤهلة والمستثمرين، هذه العوامل تجعلها مركزا جاذبا لتأسيس وتطوير شركات التكنولوجيا المالية. كما أن الجيزة بقربها الجغرافي من القاهرة، يتيح لها الاستفادة من البنية التحتية المتاحة والنظام الإيكولوجي للأعمال في العاصمة. أما الإسكندرية، فبالرغم من كونها مركزًا اقتصاديا هاما، إلا أنها تستضيف عددا أقل بكثير من الشركات، مما قد يُعزى إلى تركز الموارد والفرص في القاهرة والجيزة. وتُظهر النسب الضئيلة في محافظتي كفر الشيخ والإسماعيلية محدودية النشاط الريادي في هذه المناطق، والذي قد يعزى لنقص البنية التحتية المناسبة، والتي هي بحاجة إلى تعزيز البنية التحتية بها وإعادة النظر في السياسات الداعمة لها لتحقيق توزيع أكثر توازنا.

ثالثا: توزيع شركات مصر لتكنولوجيا المالية حسب قطاعات

يوضح الشكل الموالي توزيع شركات التكنولوجيا المالية الناشطة في مصر وفقا لطبيعة النشاط.

الشكل رقم 14: توزيع شركات التكنولوجيا المالية الناشطة بمصر حسب نوع النشاط

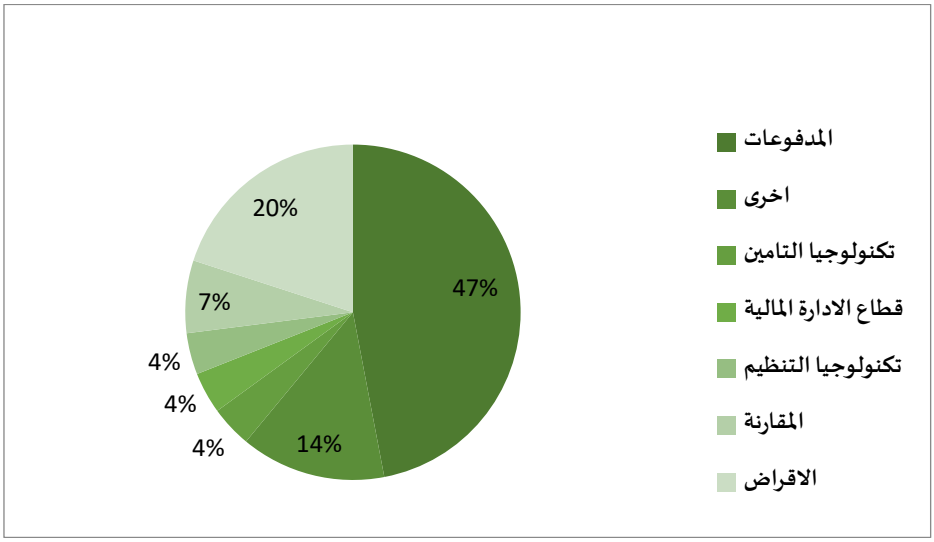

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على: **تقرير شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في مصر**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لدولة مصر، مجلس وزراء مصر، منتدى السياسات العامة، أكتوبر، 2021، ص38.

نلاحظ من خلال بيانات الشكل السابق أن النسبة الأكبر من شركات التكنولوجيا المالية تعمل في قطاع المدفوعات، مما يدل على أن السوق المصري يركز بشدة على خدمات الدفع الإلكتروني، ويعكس توجها نحو تلبية الطلب المتزايد على حلول الدفع الرقمية في مصر. كما يُعزى هذا التركيز إلى الحاجة المتزايدة لتسهيل

المعاملات المالية السريعة والآمنة، مدفوعة بانتشار التجارة الإلكترونية، وكذا زيادة استخدام الهواتف الذكية، فضلا عن ارتفاع مستويات الشمول المالي.

حل قطاع الإقراض ثانيا بنسبة 20%، مما يشير إلى أنه هناك نشاط واضح في مجال الإقراض يعكس الاهتمام المتزايد بتوفير حلول تمويلية مرنة خاصة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، الذين قد يواجهون تحديات في الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية. أما مختلف النشاطات الأخرى فقد شكلت نسبة 14%، في حين سجل قطاع التأمين نسبة 7%، وأخيرا سجلت كل من الإدارة المالية وتكنولوجيا التنظيم نسبة 4 %، لكل منهما.

من خلال ما سبق نستنتج أن قطاع المدفوعات يهيمن على سوق التكنولوجيا المالية في مصر، بسبب الطلب الكبير على الحلول الرقمية التي تدعم المعاملات البومية وتعزز الشمول المالي.

رابعا: صفقات الشركات الناشئة المصرية وفقا لأهم القطاعات خلال عام 2023

يعكس الشكل موالي حجم صفقات الشركات الناشئة الناشطة في قطاع التكنولوجيا المالية

الشكل رقم 15: عدد صفقات الشركات الناشئة المصرية وفقا لأهم القطاعات خلال عام 2023

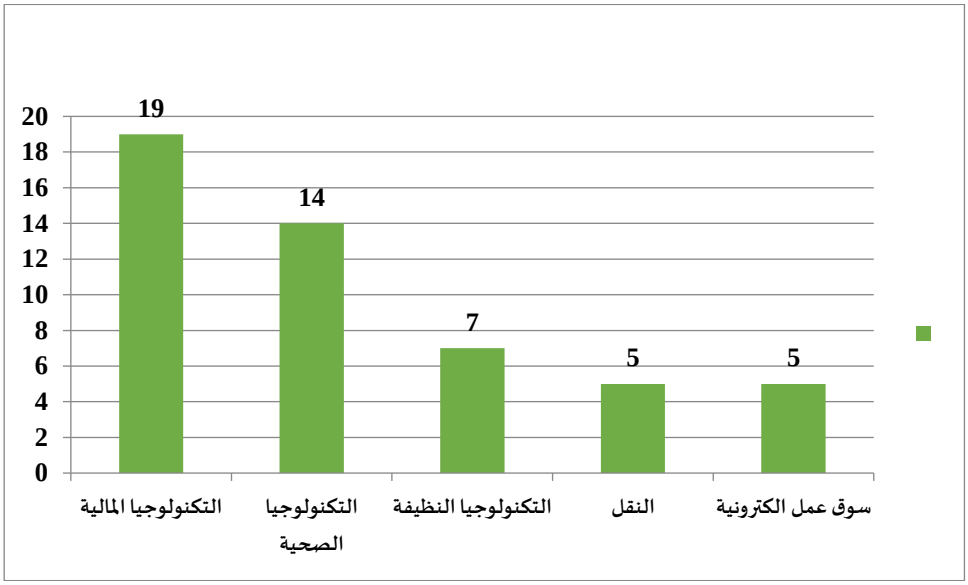

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على: **تقرير شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في مصر، مرجع سابق**، ص 16.

نلاحظ من خلال بيانات الشكل أن قطاع التكنولوجيا المالية تصدر قائمة القطاعات من حيث عدد الصفقات الاستثمارية في مصر بـ 19 صفقة خلال سنة 2023، مما يدل على استمرار الاهتمام والدعم المتزايد لهذا القطاع الحيوي، الذي أصبح محل جذب رئيسي للمستثمرين، ثم في المرتبة الثانية التكنولوجيا الصحية بـ 14 صفقة، ثم بأعداد صفقات متقاربة للتكنولوجيا النظيفة 7 صفقات، والنقل، وسوق العمل الالكترونية بـ 5 صفقات. تؤكد هذه الأرقام مكانة التكنولوجيا المالية كقطاع في طليعة القطاعات الجاذبة للاستثمار.

على الرغم من التطور الكبير الذي سجل في قطاع التحول الرقمي وخاصة مجال التكنولوجيا المالية في مصر، إلا أن المنطقة لا تزال تعاني من مشكلات عديدة، إذ أنه يمكن الحصول على فهم أفضل من خلال تعزيز الخدمات المالية وتحسينها بفعل التقنيات الجديدة.

المطلب الثالث: نماذج رائدة لشركات التكنولوجيا المالية بمصر

تتصدر مصر القائمة من بين أقوى 30 شركة للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وذلك باعتبارها الأكثر تمويلا في مجال التكنولوجيا المالية، واحتلت الشركات المصرية 8 مراكز الأولى في القائمة، مما يعكس نموا ملحوظا في مجال التكنولوجيا المالية، نظرا للجهود التي تبذلها الحكومة المصرية والتسهيلات التي تمنحها لتأسيس شركات التكنولوجيا المالية ورؤية 2030 للحكومة المصرية.

أولا: نماذج لشركات تكنولوجيا مالية

1- شركة فوري للمدفوعات (Fawry): تعتبر شركة فوري التي تأسست في مصر عام 2008، رائدة في مجال الدفع الرقمي والتكنولوجيا المالية، حيث تقدم خدمات الدفع الالكتروني للعملاء والشركات منذ تسعة سنوات، تتيح (فوري) طرق آمنة وسهلة لدفع الفواتير عن طريق قنوات متنوعة مثل أجهزة الصراف ومحافظ المحمول، كما تقدم الشركة 250 خدمة مالية في مجال الدفع الالكتروني من بينها: [1]

- الاستعلام والسداد المجمع للفواتير؛
- مدفوعات التأمين ومصاريف الجامعات والتبرعات ودفع الاشتراكات وسداد المدفوعات الحكومية؛
- وكيل للبنوك في بعض الخدمات مثل: القيام بعملية التعرف على هوية العملاء، القيام بعملية الشحن، والقيام بعملية السحب.

كما تساهم الشركة في زيادة كفاءة نظم الدفع الإلكتروني بالتجزئة من خلال قاعدة أجهزة نقاط البيع المتوافقة مع المعايير العالمية. وبالموازاة مع خطة الحكومة المصرية لتحقيق الشمول المالي تقدم فوري مجموعة كبيرة من منتجات التمويل متناهي الصغر للتجار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة تقدم فوري الوساطة التأمينية كونها شركة معتمدة في هذا المجال تقدم خدماتها للملايين من المصريين الذين يفتقدون التغطية التأمينية.

2- منصة ثيندر (Thnder): تأسست عام 2022 بصفتها منصة إستثمارية رقمية من طرف أحمد حمودة، وسيف عمرو، تتيح الاستثمار في صناديق الاستثمار، والشركات المدرجة في البورصة المصرية، بينما تجاوز عدد المستخدمين النشطين 271 ألف مستخدم وقد تم تنزيل التطبيق الخاص بها أكثر من 1.1 مليون مرة، وهو التطبيق المرخص من الهيئة العامة للرقابة وعضو في البورصة المصرية، هذا يعني أن الاستثمارات محمية وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها. كما توفر منصة thnder أدوات مالية مختلفة منها: [2]

- الأسهم والصناديق المتداولة في البورصة المصرية؛
- صناديق الاستثمار المشتركة المصرية.

[1] أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط لعام 2025، متاح عبر الرابط https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-middle-easts-fintech-50-2025/fawry/ ، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025، على الساعة 10.25.

[2] أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط لعام 2025، متاح عبر الرابط https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-middle-easts-fintech-50-2025/thndr/ ، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025، على الساعة 11.25.

ويتميز تطبيق thnder بكونه مخصص للاستثمار في الأسهم ويمكن استخدامه بسهولة للشراء والبيع في البورصة بشكل مستقل، وكذلك يتميز أنه بدون وسطاء أي يتيح التداول مباشرة دون الحاجة إلى وسيط بالإضافة إلى الموثوقية الرسمية.

3- **منصة أم أن تي حالا (MNT-Halan):** هي منصة للإقراض والمدفوعات تأسست عام 2018، من طرف منير نخلة وأحمد محسن. تتيح خدمات مصرفية رقمية للعملاء الذين ليس لديهم حسابات بنكية، تقدم خدمات الدفع الالكتروني والتمويل الاستهلاكي والتجارة الإلكترونية وحصلت من خلال شركتها التابعة على رخصة لتشغيل محفظة رقمية من البنك المركزي المصري لصرف وتحصيل وتحويل الأموال من خلال التطبيق. تتيح الشركة خدماتها لـ 1.5 مليون مستخدما ناشطا شهريا، في حين تخدم أكثر 6 ملايين مستخدم من بينهم 4 ملايين عميل لخدماتها المالية، و2.5 مليون مقترض كذلك بلغ حجم المعاملات التي تم تنفيذها من خلال المنصة 1.8 مليار دولار في عام 2022.[1]

ثانيا: شركات التكنولوجيا المالية ضمن رؤية 2030 بمصر

في ظل الاهتمام الكبير بتطوير الدولة المصرية وتعزيز مكانتها في عصر التقنيات الحديثة، أطلقت مبادرة مصر الرقمية 2030، وهي رؤية طموحة لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي متكامل يمكن المواطن من الوصول إلى مختلف الخدمات بسهولة وشفافية.

تعد رؤية مصر 2030 إطارا إستراتيجيا شاملا تسعى من خلاله الدولة إلى تحقيق تنمية مستدامة شاملة وتعتمد هذه الرؤية على:[2]

- دمج التكنولوجيا في مختلف القطاعات؛
- تعزيز التحول الرقمي للخدمات لتوفير الوقت والجهد؛
- دعم الموارد البشرية وتنمية المهارات خصوصا بين فئة الشباب؛
- تمكين المجتمع في بيئة رقمية متكاملة.

وقد أدرجت مبادرة رواد مصر الرقمية ضمن إطار رؤية مصر 2030 لتكون أداة في تطوير القطاع التكنولوجي المالي، كما ترتكز رؤية 2030 على إنشاء بنية تحتية قوية تدعم جميع الخدمات الرقمية ودعم قطاع تكنولوجيا المالية وتشجيع الاستثمار فيه، والتحول إلى حكومة رقمية.

[1] أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط لعام 2025، متاح عبر الرابط https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-middle-easts-fintech-50-2025/mnt-halan/ ، تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025، على الساعة 12.25.

[2] **مصر الرقمية 2030: تمكين مستقبل التكنولوجيا وتطوير الخدمات للمواطنين**، على الرابط: https://2u.pw/uJbAn، تاريخ الاطلاع: 26 ماي 2025، على الساعة 13.00.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في مصر

على الرغم من تميز الهيكل الاقتصادي المصري بالعديد من نقاط القوة الداعمة لنمو الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية سيما الناشئة منها، ما زالت هناك بعض التحديات التي تقف أمام مساعي الدولة للنهوض بقطاع التكنولوجيا المالية بوتيرة أسرع للحاق بالدول الأعلى في جذب الاستثمارات لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة (مثل الإمارات والسعودية) وتتمثل أبرز تلك التحديات فيما يلي:[1]

- ارتفاع تكاليف ورسوم المعاملات الإلكترونية يمثل حجر عثرة أمام تطور واتساع نطاق شركات التكنولوجيا المالية ويضعف من دورها؛
- ضعف ثقة الأفراد في المعاملات المالية الرقمية وذلك بسبب اعتبارها أداة حديثة غير تقليدية تتم بشكل إلكتروني الأمر الذي يصعب عملية الرقابة بشكل كامل عليها؛
- التلازم بين الأمية الرقمية والأمية التقليدية حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن ارتفاع نسبة الأمية الرقمية يكون عادة في المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأمية التقليدية، لذلك ترتفع نسبة الأمية الرقمية في الريف؛
- محدودية انتشار ماكينات الصرافة الآلية في المناطق الريفية والحدودية نتيجة ارتفاع تكاليف تشغيلها في تلك المناطق مما جعلها سببا ونتيجة في الوقت نفسه لضعف المعاملات المالية الرقمية؛
- على الرغم من التحسن الملحوظ والمستمر في ترتيب جمهورية مصر العربية في مؤشر الابتكار العالمي، ما زال مستواها منخفضا نسبيا مقارنة بنظيراتها من دول المنطقة كالإمارات والسعودية وقطر والبحرين؛
- تركز شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في القاهرة، فعلى الرغم من النمو والتطور الملحوظين في أعداد الشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في مصر، فإن القاهرة الكبرى ما زالت تستحوذ على الجزء الأكبر منها؛
- تحديات الوصول إلى برامج مسرعات الأعمال والحاضنات فرغم توافر برامج مسرعات الأعمال والحاضنات في مصر، فإن نسبة انضمام شركات التكنولوجيا المالية الناشئة إلى برامج مسرعات الأعمال لم تتخط 39% فقط وذلك نظرا للعديد من التحديات التي تحد من الاستفادة من خدمات تلك البرامج والحاضنات، وتتمثل أهم تلك التحديات فيما يلي:

- انخفاض الوعي بشأن برامج مسرعات الأعمال الحالية في السوق؛
- انخفاض عدد الفعاليات التي تعقد بشأن منظومة التكنولوجيا المالية؛
- ضعف كفاءة قنوات ووسائل التواصل بين المسرعات والحاضنات والراغبين في الانضمام إلى برامجهما.
- عدم توافر المستثمرين المهتمين بالشركات الناشئة في المراحل المبكرة؛

[1] تقرير شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في مصر، **مرجع سابق**، ص42.

المبحث الثالث: و اقع شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة

يتمركز ثلث الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تتطور فيها بوتيرة أسرع من البلدان الأخرى بسبب التبني الأسرع للخدمات المصرفية الرقمية من قبل الزبائن، ومن أبرز الوجهات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة هي دبي وأبو ظبي بسبب بنيتهما التحتية التكنولوجية المتقدمة.

المطلب الأول: مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة في قطاع التكنولوجيا المالية و أبرز المبادرات المتخذة

تعد شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات من أبرز ملامح التحول الرقمي في القطاع المالي حيث شهدت نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث تستفيد هذه الشركات من بنية تحتية رقمية متطورة ودعم حكومي عبر مبادرات مثل الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي لسنة 2031 وبرنامج رخصة اختبار الابتكار التي أطلقتها الجهات التنظيمية، وقد ساهم هذا الدعم في جذب الاستثمارات وتطوير حلول مبتكرة تعزز الشمول المالي وتسرع التحول نحو اقتصاد غير نقدي.

أولا: نبذة عن الإمارات المتحدة في مجال التكنولوجيا المالية

تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة ضمن الدول الأكثر انفتاحا على استخدام تقنيات ومنتجات الفينتك كما بلغت نسبة شركات الفينتك العاملة في الإمارات مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 47%، من أكبر إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة إمارة دبي بحوالي 2,7 مليون نسمة يمثل منهم 99 %من مستخدمي الأنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، كما يمثل مستخدمو الهاتف المحمول في مختلف معاملاتهم ما نسبته 77% .[1]

المتوقع أن يصل سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات إلى نحو 3,5 مليارات دولار سنة 2026، مع معدل نمو سنوي يصل إلى حوالي 20%، حيث يعزز هذا النمو الاستثمارات في التكنولوجيا المالية والبنية التحتية الرقمية المتقدمة، بالإضافة إلى بيئة داعمة للمشاريع الناشئة والشركات العاملة في المجال. كما يتوقع أن تصل إيرادات سوق التكنولوجيا المالية إلى نحو 1.5 تريليون دولار بحلول 2030. وقد برزت دولة الامارات العربية المتحدة كمركز للشركات الناشئة في القطاع المالي الإقليمي، ومن الهيئات التنظيمية التي تقود تطورات تكنولوجيا المالية في دولة الامارات العربية المتحدة منها مركز دبي العالمي، سوق أبو ظبي العالمي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة التأمين.[2]

---

[1] محمد قوجيل، عبد العزيز طيبة، **دور الاستراتيجية الرقمية في تبني التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية: الإمارات العربية المتحدة نموذجا**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد 02، 27 جانفي 2024، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص173.

[2] Fintech News Middle East, UAE Fintech Report 2021, Fintech news network, Available at the link : https://fintechnews.ae/wp-content/uploads/2021/07/UAE-Fintech-Report-2021.pdf, Date of access: 27-05-2025, At : 21.00 , p 09.

ثانيا: المبادرات الوطنية لدولة الامارات العربية المتحدة في مجال التكنولوجيا المالية

ومختصر هذه المبادرات فيما يلي: [1]

1- **الإستراتيجية الوطنية للابتكارات:** والتي تم إطلاقها في عام 2014 بهدف تصنيفها ضمن أكثر الدول ابتكارا عالميا بحلول 2021. حققت الإمارات إنجازات بارزة في الابتكار، تشمل تطوير النظم التعليمية وتعزيز استخدام التكنولوجيا في المدارس، كما تم إنشاء معاهد تكنولوجية لدعم هذا التوجه.

2- **مكتب التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة:** في ديسمبر 2020، أسس مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مكتبا للتكنولوجيا المالية لدعم الأنشطة المصرفية المبتكرة وتطوير إطار تنظيمي بالتعاون مع هيئات مثل مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي، حيث يهدف هذا المكتب إلى بناء نظام بيئي متكامل للتكنولوجيا المالية، لتكون الإمارات مركزا إقليميا وعالميا لهذا القطاع.

3- **الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031:** في أبريل 2019، اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031، وهي استراتيجية مدتها 10 سنوات تهدف إلى تطوير أطر لتطبيق الذكاء الاصطناعي في قطاعات مختارة، لتكون الإمارات رائدة عالميا بحلول 2031 في مجال الذكاء الاصطناعي، كما سعت الإمارات لتعزيز التعاون الدولي من خلال إبرام اتفاقيات مع دول مثل الهند والصين.

4- **استراتيجية الامارات للبلوك تشين 2021:** أطلقت حكومة الإمارات استراتيجية الإمارات للبلوك تشين 2021، والتي تهدف إلى تحويل 50% من المعاملات الحكومية إلى البلوك تشين في غضون 3 سنوات. وقد خطت دبي الذكية خطوات كبيرة نحو رقمنة حكومة دبي. وتشمل هذه الاستراتيجية بوابة دفع دبي، وهي بوابة دفع مركزية لتحصيل المدفوعات الحكومية، و"الهوية الرقمية" وهي منصة هوية رقمية وطنية، واستراتيجية دبي للمعاملات اللاورقية، التي تستخدم البلوك تشين، لتقوم بترقيم المعاملات الحكومية بالكامل داخليا وخارجيا.

ثالثا: مبادرات التكنولوجيا المالية من مركز دبي المالي وسوق أبو ظبي العالمي

ومختصر هذه المبادرات فيما يلي: [2]

1- **مبادرة مركز دبي المالي العالمي:** من خلال Fintech hive وهي منصة تدفع الابتكار وتعرض النجاح من خلال تحديد رواد الأعمال الرائدين في مجال التكنولوجيا والشركات وتقدم فرصة لتطوير واختبار وتعديل ابتكاراتهم بالتعاون مع مركز دبي المالي العالمي والمؤسسات المالية الإقليمية مثل بنك الإمارات ودبي الوطني وvisaوHSBC.

2- **مبادرة (Hub71)في سوق أبو ظبي العالمي** (ADGM): وهي مبادرة رائدة ضمن برنامج غدًا 21، برنامج أبو ظبي لمسرّعات الأعمال في العاصمة، بالشراكة مع مايكروسوفت، ومبادلة، ومكتب أبو ظبي للاستثمار.

3- **مختبر سوق أبو ظبي العالمي الرقمي:** الذي تم إطلاقه في نوفمبر 2020، وهو بيئة منظمة رقمية تسمح للمؤسسات المالية وموردي التكنولوجيا وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة بالتعاون حول المنتجات الجديدة

[1] Fintech News Middle East, UAE Fintech Report 2021**, op-cit**, p 09.

[2] **ibid**, p 10-11.

ونماذج الأعمال، تحت إشراف الجهة التنظيمية المالية REGLAB، التي تم إطلاقها عام 2016. حيث يوفر المختبر الرقمي إمكانية الوصول إلى موارد مثل البيانات وواجهات برمجة التطبيقات وصور النظام والهياكل المرجعية.

4- **مركز دبي المالي العالمي | برنامج رخصة اختبار الابتكار(ITL)** : وهي تمثل البيئة التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية، التي تساعد الشركات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية على اختبار منتجاتها في بيئة خاضعة للرقابة، بصفته عضوًا مؤسسًا في الشبكة العالمية للابتكار المالي يشارك مركز دبي المالي العالمي في تحديد اتجاه المبادرة للشركات المرنة لاختبار وتطوير المفاهيم داخل البيئة الخاضعة للرقابة، مع مراعاة القيود والتعديلات المختلفة.

5- **مركز دبي المالي العالمي:** أُطلق صندوق التكنولوجيا المالية التابع لمركز دبي المالي العالمي في عام 2019، وتديره شركتا wamda capital وmiddle venture Partner، وهو يعزز التزام مركز دبي المالي العالمي تجاه شركات التكنولوجيا المالية من خلال برنامج تسريع الأعمال ومساعدتها على النمو والتوسع في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب أفريقيا. في عام 2020، استثمر مركز دبي المالي العالمي 100 مليون دولار أمريكي في أربع شركات للتكنولوجيا المالية وهي: FlexxPay و Go Rise وNOW Money وSarwa.

المطلب الثاني: شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات المتحدة العربية

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة نموا متسارعا في مجال التكنولوجيا المالية، وللإمارات المتحدة مجموعة متنوعة من شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات مالية مبتكرة، تشمل هذه الشركات حلول دفع رقمية، منصات استثمارية، وخدمات بنكية عبر الإنترنت ...الخ.

أولا: تقسيم شركات التكنولوجيا المالية لدولة الامارات العربية المتحدة حسب نوع النشاط

يوضح الشكل التالي توزيع الشركات التكنولوجيا المالية حسب نوع النشاط:

الشكل رقم 16: توزيع شركات التكنولوجيا المالية حسب نوع النشاط

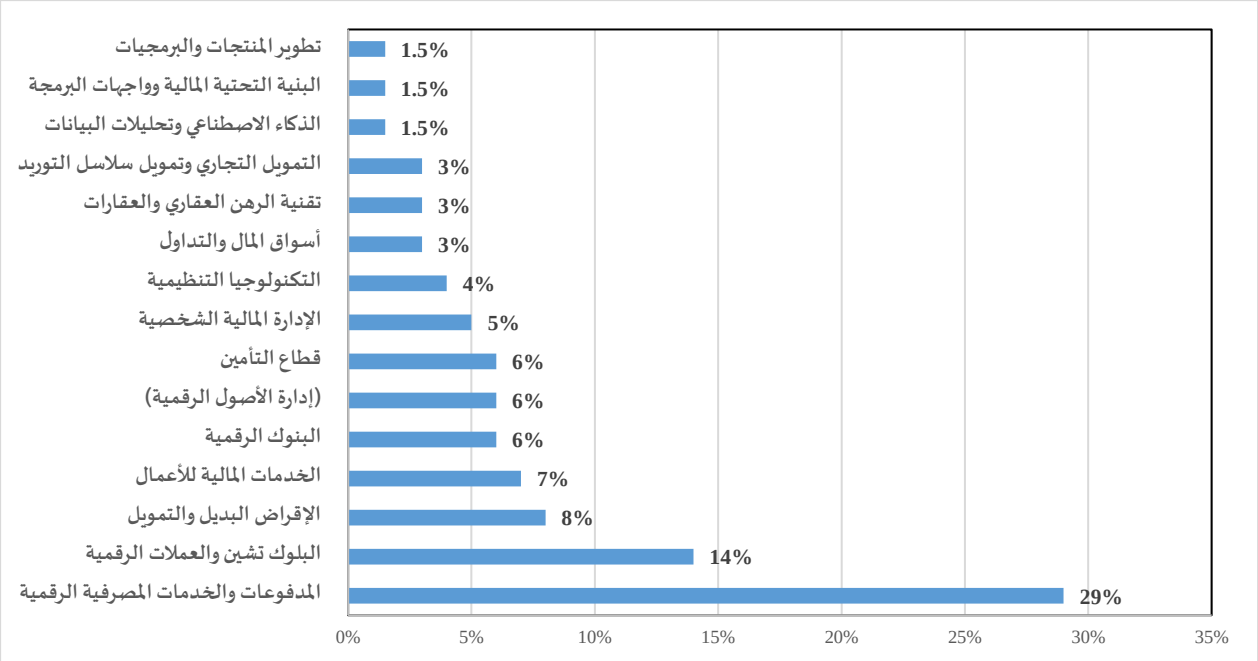

المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتمادا على: Fintech News Middle East, UAE Fintech Report 2024, **Op-cit** , p 14.

نلاحظ من خلال بيانات التمثيل البياني أن قطاع التكنولوجيا المالية في الإمارات يتميز بتنوع كبير، حيث تتوزع شركات التكنولوجيا المالية على عدة مجالات فرعية، حيث تتوزع الشركات العاملة في هذا القطاع عبر عدة مجالات فرعية، مما يعكس ديناميكية النظام البيئي للابتكار المالي في الدولة. يبرز قطاع المدفوعات الإلكترونية كأكثر القطاعات هيمنة، حيث يستحوذ على نسبة 29% من إجمالي الشركات، وهو ما يعكس الطلب المتزايد على حلول الدفع الرقمية الفعالة والآمنة. يرتبط هذا التركيز بالجهود المستمرة لتعزيز الشمول المالي، خاصة في ظل تزايد الاعتماد على التجارة الإلكترونية وانتشار الأجهزة الذكية، مما يتطلب بنية تحتية تكنولوجية متقدمة لتسهيل المعاملات المالية.

يليه قطاع البلوك تشين بنسبة 14% مما يعكس توجها متزايدا نحو اعتماد الأصول الرقمية وتطبيقات البلوك تشين في تحسين الشفافية والأمان في الخدمات المالية. كما يشير هذا النمو إلى الاهتمام العالمي والإقليمي بتطوير حلول مالية لامركزية، مثل العملات الرقمية والعقود الذكية، التي تسهم في تحسين كفاءة العمليات المالية.

من جهة أخرى وبنسب متساوية جاء قطاع الإقراض البديل وخدمات التمويل وقطاع الخدمات المالية بنسبة 8% لأنها تشكل معا جزءا مهما في الابتكار في توفير حلول تمويلية مرنة للشركات الصغيرة والمتوسطة، التي غالبا ما تواجه تحديات في الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية .

على الجانب الآخر، تم تسجيل حضور متواضع لقطاعات مثل إدارة الثروات 6%، الإدارة المالية الشخصية 5%، والتكنولوجيا التنظيمية 4% مما يشير لوجود فرص نمو مستقبلية، خاصة مع تزايد الوعي بأهمية هذه القطاعات في تحسين إدارة الأصول المالية.

ثانيا: توزيع شركات التكنولوجيا المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

يمثل الشكل الموالي توزيع شركات التكنولوجيا المالية على مستوى تراب الإمارات.

الشكل رقم 17: يمثل توزيع شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة

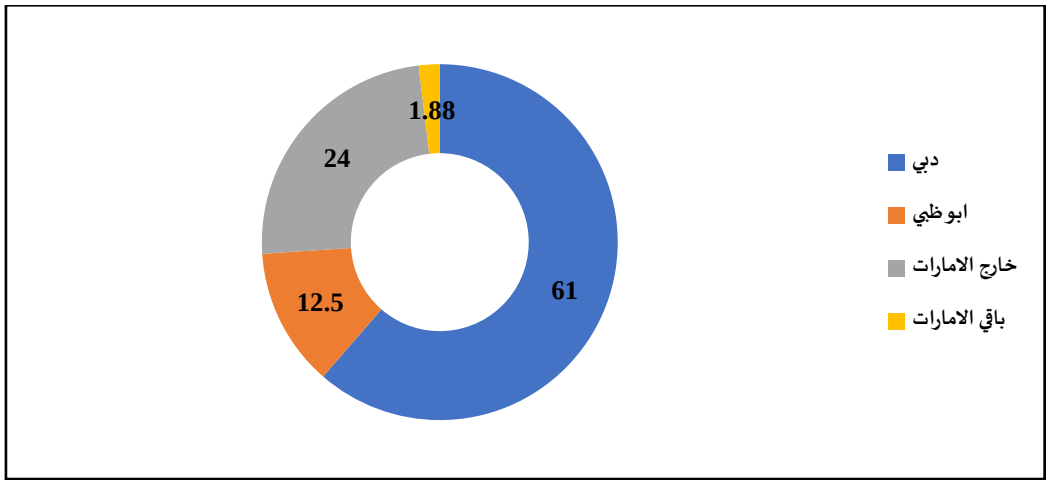

المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتمادا على:

- Fintech News Middle East, UAE Fintech Report 2024, **Op-cit.**

نلاحظ من خلال الشكل السابق والذي يعكس التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية في الإمارات، تصدر دبي القائمة بنسبة 61.7% من إجمالي الشركات، مما يعكس مكانتها كمركز مالي وتكنولوجي متطور، مدعوم ببنية تحتية قوية ومبادرات مثل مركز دبي المالي العالمي. تليها أبو ظبي ثانيا بنسبة 12.5%، مستفيدة من سوق أبو ظبي العالمي وإطاره التنظيمي الداعم للابتكار. في حين نجد الشركات ذات المقرات خارج الإمارات، والعاملة محليًا، تستحوذ على نسبة 24%، مما يبرز جاذبية السوق الإماراتي عالميا. أما بقية الإمارات فتمثل 1.8% فقط.

يُعزى تركز الاستثمارات في دبي وأبو ظبي إلى توافر بنية تحتية متقدمة، وسياسات داعمة مثل الاستراتيجية الوطنية للابتكار، وكذا وجود مناطق حرة. كما يؤكد مكانة دبي كمركز مالي عالمي وإقليمي، مع إمكانيات نمو في أبو ظبي، بينما تحتاج بقية الإمارات إلى تعزيز الاستثمارات لتحقيق توزيع أكثر توازنا.

المطلب الثالث: نماذج رائدة لشركات التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة

تحتضن دولة الإمارات عددا من الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية التي تلعب دورا محوريا في تعزيز الابتكار وتقديم خدمات مالية رقمية متقدمة. تُسهم هذه الشركات في تطوير حلول مثل المدفوعات الإلكترونية والبلوك تشين، مدعومة ببيئة تنظيمية مرنة وبنية تحتية تكنولوجية متقدمة، يعزز تركزها في دبي وأبو ظبي مكانة الإمارات كمركز عالمي للتحول الرقمي في القطاع المالي. ومن بين هذه الشركات نذكر:

أولا: شركة MAMO PAY

تأسست على يد موظفين سابقين في جوجل، وهي تطبيق دفع من نظير إلى نظير، مقره دبي حيث يسمح للمستخدمين بإجراء المدفوعات والتحويلات باستخدام رقم هاتف المستلم أو عنوان بريده الإلكتروني فقط، مما يبسط العملية التقليدية والبيانات التي تتطلبها البنوك عادةً مثل أرقام (IBAN) ، انطلقت MAMO PAY في ديسمبر 2020 بعد جمع 1.5 مليون دولار أمريكي بمشاركة كل من global fonders، و dubai angel، وبعض المستثمرين الآخرين وانضمت إلى برنامج فيزا للتقنية المالية في جوان.[1]

ثانيا: شركة ZIINA

تأسست عام 2020 ومقرها في دبي، حيث توفر تطبيق دفع مالي من نظير إلى نظير للأفراد والشركات، تتعامل بـ 1.1 مليار درهم إماراتي (300 مليون دولار أمريكي) من حجم المعاملات السنوي، كما حققت نمو شهري في أعداد العملاء بنسبة 34% في 2023-2024، وزادت إيراداتها 10 أضعاف في ذات الفترة، وقد حصلت على ترخيص مرفق القيمة المخزنة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المتحدة المركزي، مما يسمح لها بتقديم المزيد من الحلول المالية وتحقيق إيرادات من أصول العملاء المخزنة على منصتها. [2]

ثالثا: شركة SARWA

تأسست شركة ثروة عام 2017 ومقرها في أبو ظبي، وهي منصة استثمار وتمويل شخصي مصممة لتلبية الأهداف المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل، تقدم خدمة مستشار روبوتي، تداول أسهم، حساب توفير عالي

[1] Fintech News Middle East, UAE Fintech Report 2021, **Op-cit**, p 07.

[2] Fintech News Middle East, UAE Fintech Report 2024, **Op-cit**, p 25.

العائد، وتخدم أكثر من 160,000 مستخدم مسجل، سجلت في الربع الأول من عام 2024 نمو إيرادات ربع سنوي بنسبة 124 % متجاوزة 10 مليارات درهم إماراتي (2.7 مليار دولار أمريكي) في حجم التداول منذ التأسيس. تطمح لأن تصبح منصة استثمار متكاملة، وتهدف إلى استهداف شريحة كبيرة من المستثمرين الذين يعانون من نقص الخدمات، وهي مدعومة من مستثمرين بارزين بما في ذلك شركة مبادلة للاستثمار التابعة لأبو ظبي ومكتب أبو ظبي للاستثمار.[1]

المطلب الرابع: تحليل سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تقدر قيمة سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 39.3 مليار دولار أمريكي من حيث قيمة المعاملات في العام الحالي، ومن المتوقع أن تسجل معدل نمو سنوي مركب يزيد عن 15% خلال الفترة المتوقعة. وقد أدت جائحة كوفيد 19 إلى تسريع اعتماد وتكامل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في قطاع الأعمال والحكومة وتعزيز قطاع التمويل المستدام على مستوى العالم.

من حيث الابتكار وحجم السوق وإمكانات التطوير، تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين مراكز التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء العالم. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة هناك أكثر من 134 شركة في مجال التكنولوجيا المالية توظف أكثر من 2000 شخص، تعد دبي وحدها موطناً لأكثر من 80 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، مما يجعلها واحدة من أفضل مراكز التكنولوجيا المالية في المنطقة. وهذا يمثل 20% من جميع شركات التكنولوجيا المالية في مكان واحد، كما أنه من المرغوب فيه أن تبدأ دولة الإمارات العربية المتحدة شركة ناشئة وتنميها، وذلك بفضل مبادرات الابتكار في المنطقة والاقتصاد الرقمي المتزايد، فحقيبة السفر للتكنولوجيا المالية هي التكنولوجيا المالية.

وفقا لدراسة مشتركة أجرتها اقتصادية دبي وفيزا الشركة العالمية الرائدة في مجال المدفوعات الرقمية، من المتوقع أن يستمر قطاع التجارة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة في النمو مع رغبة المزيد من العملاء في الإمارات العربية المتحدة في خيارات الدفع عبر الإنترنت وإدراك التجار بشكل متزايد لضرورة التواجد عبر الإنترنت. وأدى الوباء إلى زيادة عمليات الشراء عبر الإنترنت لـ 49% من العملاء في الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، يفضل ثلاثة من كل خمسة أشخاص الآن استخدام المحافظ الرقمية لدفع ثمن العناصر عبر الإنترنت بدلا من الدفع نقدا عند التسليم.

وعليه فقد نجحت الدولة في إنشاء مركز مالي عالمي بمساعدة الخدمات المصرفية وحكومة الإمارات العربية المتحدة واستراتيجية التكنولوجيا المالية 2021 وفي عام 2016، والتقنيات المتطورة مثل منصات الدفع القائمة على تقنية blockchain، وأنشأت مدينة دبي الذكية المختبر الوطني للتكنولوجيا المالية في أبو ظبي كخطوات لدعم هذه الصناعة.[2]

---

[1] Fintech News Middle East, UAE Fintech Report 2024, December 2024, Fintech news network, Available at the link : https://fintechnews.ae/wp-content/uploads/2024/12/UAE-Fintech-Report-2024.pdf , Date of access: 27-05-2025, At : 21.00 , p 26.

[2] تقرير حول **سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة تحليل الحجم والحصص - اتجاهات وتوقعات النمو(2029 - 2024)** ، متاح على الرابط: https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/uae-fintech-market، تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025، على الساعة: 14.00.

المبحث الرابع: واقع شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر

تشهد شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر نموا بطيئا في ظل التحولات الرقمية التي تعرفها البلاد. مع حداثة هذا القطاع، بدأت بعض الشركات الناشئة في فرض نفسها من خلال تقديم حلول مبتكرة في مجالات الدفع الإلكتروني، التحويلات المالية، والخدمات المصرفية الرقمية. بسبب ضعف الشمول المالي، حيث لا يمتلك عدد كبير من الجزائريين حسابات بنكية، في خلق فرص واسعة أمام هذه الشركات، وقد بدأت الحكومة مؤخرا باتخاذ خطوات تشريعية لدعم هذا التوجه، منها تسهيل إنشاء شركات الدفع وتخصيص صناديق لدعم الشركات الناشئة. ومع ذلك، لا تزال البيئة التنظيمية والبنية التحتية الرقمية تشكلان تحديا حقيقيا. كما تعاني العديد من الشركات من نقص التمويل وضعف ثقافة استخدام الخدمات الرقمية لدى المواطنين.

المطلب الأول: نبذة عن التكنولوجيا المالية في الجزائروبيئتها التشريعية

بدأ قطاع التكنولوجيا المالية في النمو بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة في الجزائر، مدفوعا بالتطورات التكنولوجية وزيادة الطلب على الخدمات المالية الرقمية، وتسعى الجزائر لمواكبة التطورات العالمية للحصول على مكانة رائدة خاصة وأنها تمتلك من الإمكانيات المادية والبشرية ما يؤهلها لمنافسة الدول الأخرى.

أولا: نبذة عن قطاع التكنولوجيا المالية في الجزائر

تخطو الجزائر خطوات واسعة في قطاع التكنولوجيا المالية، حيث تعمل على مواءمة إستراتيجياتها الاقتصادية مع الرؤية الوطنية الطموحة لتنويع اقتصادها الذي يهيمن عليه النفط، وتعزيز النظام المالي الرقمي.

باستثناء بنك الجزائر، تفتقر الحكومة الجزائرية إلى إطار عمل محدد يركز على مراقبة ودعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. كما أن الشمول المالي منخفض بشكل ملحوظ لكل من الأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص بأدنى مستوى من الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، يفتقر جزء كبير من السكان إلى إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية، ولا تستخدم سوى نسبة صغيرة من السكان وسائل الدفع الرقمية.

على الرغم من تخلف الجزائر عن دول أفريقية أخرى في قطاعي الشركات الناشئة والتكنولوجيا، إلا أنها شهدت تطورات ملحوظة. فقد سمحت الحكومة مؤخرا لغير البنوك بتقديم خدمات الدفع، وهو امتياز كان في السابق حكراً على البنوك. كما يمهد هذا الأمر الطريق أمام البنوك الاستثمارية والبنوك الرقمية للعمل في البلاد.

وفي إطار الجهود المبذولة لرقمنة النظام المصرفي، لعبت هيئتان عامتان، هما GIE monetique وSATIM إلى جانب مبادرات مثل تحدي الشركات الناشئة في الجزائر الذي أطلقته نسرين زياد، أدوارا محورية. ويقدم بريد الجزائر، على غرار نظيره المغربي، العديد من الخدمات التكنولوجية المتطورة، مما يساهم بشكل كبير في الشمول المالي. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تتمتع بمعدل اشتراكات مرتفع نسبيًا في الهاتف المحمول والإنترنت، حيث بلغ عدد مشتركي الإنترنت عبر الهاتف المحمول 37 مليون مشترك على الأقل في عام 2021، وأكثر من 3.5 مليون مشترك في الإنترنت عبر النطاق العريض الثابت.[1]

[1] Richie Santosdiaz, From Oil to Algorithms: Algeria's Fintech Path in 2024, Available at the link: https://thefintechtimes.com/fintech-overview-of-algeria-in-2024/, Date of access: 28-05-2025, At : 20.15

وفي مطلع سنة 2021 أطلقت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة أول مخبر للمالية بالجزائر (فين لاب) مخصص لتطوير الابتكار التكنولوجي في سوق المالية. وقد تم توقيع العقد التأسيسي لأول مخبر للمالية في الجزائر فين لاب بين لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة والاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين على هامش الطبعة السادسة لملتقى المجلس العلمي للجنة. وأشار الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ياسين مهدي وليد، الذي حضر مراسم التوقيع إلى أن مقر هذا المخبر سيكون بداية على مستوى مسرع المؤسسات الناشئة "الجيريا فونتور". وأضاف الوزير المنتدب أن المخبر يهدف إلى توفير مناخ للمؤسسات الناشئة الناشطة في مجال تكنولوجيات الخدمة المالية. وأنه ثمرة تعاون بين الوزارة وبنك الجزائر ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وشركات التأمين العمومية يهدف إلى السماح للمؤسسات الناشئة وحملة المشاريع في مجال تكنولوجيا المالية في تطوير حلولهم من أجل عصرنة الخدمات البنكية والتأمينات مع التوجه نحو الشمولية المالية". ومن جهته أكد رئيس لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة عبد الكريم براح، أن المخبر سينشط في كل المجالات "مسرعا" للابتكار في القطاع المالي. وجمع كل الفاعلين في القطاع المالي في الجزائر حول هذا المشروع من أجل دعم تعميم رقمنة المالية الجزائرية وترقية التكنولوجيات الحديثة التي لا تشهد تطورا على غرار تكنولوجيا التخزين Blockchain والذكاء الاصطناعي.[1]

ثانيا: المنظمات الرئيسية لشركات التكنولوجيا المالية في الجزائر

تتأثر منظومة التكنولوجيا المالية في الجزائر بعدة فاعلين رئيسيين ينتمون لعدة قطاعات مختلفة حيث يمكن تحديد أهم الفاعلين وهم:[2]

- **بنك الجزائر:** يشرف على التأكد من مدى مطابقة المنظومات ووسائل الدفع الإلكترونية والمعايير المطبقة في المجال المالي، وذلك تطبيقا للنظام المعمول به ومن بين الإجراءات التي اتخذها في أولى مراحل تبني التكنولوجيا المالية، هو اعتماد الدينار الرقمي كعملة رقمية للبنك المركزي تفتح المجال أمام تبني تكنولوجيات أوسع. إضافة إلى اعتماد نظام المقاصة الالكترونية تحت مسمى نظام الجزائر للمقاصة المسافية بين البنوكATCI .
- **البنوك التجارية وبريد الجزائر:** توفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطوير التطبيقات المصرفية المحمولة وتسهيل الدفع الإلكتروني، وتطوير حلول التمويل الرقمي حيث تضم الشبكة البين بنكية في الجزائر 18 عضوا بالإضافة إلى بريد الجزائر.
- **قطاع التأمين:** يساهم هذا القطاع في تعزيز التكنولوجيا المالية من خلال اعتماد وتطبيق التقنيات المبتكرة والحلول الرقمية من خلال اعتماد التأمين عبر الأنترنت والتطبيقات المحمولة لشركات التأمين، حيث برزت العديد من الشركات الناشئة في هذا المجال من بينها AmenTech و B-Link المختصتين في تكنولوجيا التأمينات.

---

[1] طيايبية رمزي، **التكنولوجيا المالية كتوجه حديث لتحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية -دراسة تحليلية لتجربة الإمارات العربية والمملكة السعودية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 14 مارس 2023، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، ص548.

[2] رفين جلال، بختي زوليخة، **واقع التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 2016-2023**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 09، العدد 02، 10 ديسمبر 2024، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص544-545.

- **اللجنة الوطنية لتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB :** تشرف تحت وصاية بنك الجزائر على تنظيم ورقابة التكنولوجيا المالية في الجزائر من خلال وضع وتنفيذ اللوائح والقوانين التي تنظم نشاطها، كما تعتبر الهيئة المشرفة على المخبر المالي.
- **شركة تسيير القيم المنقولة SGBV:** تعمل على تطوير وتحسين البنية التحتية التقنية للأسواق المالية في الجزائر، كما تساهم الشركة في تطوير وتشغيل الأنظمة والمنصات التقنية المستخدمة في التداول الإلكتروني والتسوية وتسجيل الأوراق المالية وإدارة الملكية من خلال منصات رقمية تمكن المستثمرين والوسطاء من التداول الإلكتروني للأوراق المالية.
- **وسطاء عمليات البورصة IOB:** حسب نص المادة رقم 05 من المرسوم التشريعي المعدل والمتمم، المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة وضع الوسطاء في عمليات البورصة، ومنحهم السلطة الحصرية للتداول على القيم المنقولة في البورصة، حيث اعتمدت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها 10 وسطاء وهم (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك القرض الشعبي الجزائري، سوسيتي جينيرال ،الجزائر تل ماركتس، مصرف البركة، بنك السلام الجزائري).
- **الشركات الناشئة:** تساهم الشركات الناشئة في دعم منظومة التكنولوجيا المالية من خلال الحلول والأفكار المبتكرة التي من خلالها يتم تحسين كفاءة وفعالية النظام المالي وتمكين العملاء من الوصول إلى الخدمات المالية بأسهل الطرق، إذ تشهد الساحة المالية الجزائرية وجود العديد من الشركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ومجال تكنولوجيا التأمينات.

الشكل رقم 18: كرونولوجيا أهم أحداث التكنولوجيا المالية في الجزائر

Source : [1] Richie Santosdiaz**, Op-cit**.

ثالثا: التشريعات التي تساهم في تطور شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر

أصدرت الحكومة القانون التوجيهي رقم 17-02 في جانفي 2017، الذي يهدف إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. هذا القانون يشجع على إنشاء هذه المؤسسات ودعم البحث والتطوير، وتوفير التمويل اللازم لتجاوز العقبات المالية، خاصة في مرحلة ما قبل التأسيس.[1]

كما أصدرت القانون رقم 18-05، في ماي 2018 بشأن التجارة الإلكترونية، حيث ينظم هذا القانون الأنشطة التجارية الإلكترونية ويضع إطارا قانونيا للمعاملات الرقمية. كما يدعم تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال وضع معايير للدفع الإلكتروني وتأمين المعاملات عبر الإنترنت. ويشجع على إنشاء منصات رقمية آمنة لتسهيل التجارة الإلكترونية، مما يتطلب بنية تحتية رقمية متقدمة.[2]

تلى ذلك إصدار القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. حيث كرس المشرع من خلال هذا القانون بعض الضمانات التي من شأنها أن تكفل حماية للأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة معطياتهم ذات الطابع الشخصي بما فيها البيانات المالية، ومن بين هذه الضمانات الالتزام بالسرية الذي نصت عليه المادة 38 من القانون رقم 18-07 ، وعليه يتعين على مختلف هيئات القطاع المالي التي تقدم خدمات إلكترونية الحفاظ على سرية البيانات التي يقدمها الزبائن بمناسبة معاملاتهم، فالملاحظ مثلا أن معظم عمليات الدفع الإلكتروني يتم تسجيلها والاحتفاظ بها الأمر الذي يجعلها عرضة للانتهاك، ولهذا اشترطت المادة 7 من القانون رقم 18/07 الحصول على الموافقة الصريحة للشخص المعني قبل الاحتفاظ ببياناته.[3]

إذ تم الترخيص حتى نهاية ديسمبر 2018، لـ 27 موقع للتجارة الإلكترونية يعمل في مجال الخدمات كما يشار في هذا الإطار إلى توفر عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي الإلكتروني.

واعتماد بنك الجزائر للآليات والمعايير المتعلقة ببطاقات الدفع الإلكتروني، وإنشاء هيئة للمقاصة ببنك الجزائر إضافة إلى اعتماد البنوك على آليات الدفع الرقمي. ويشار أيضا إلى أنه على الرغم من وجود عدد من شركات التقنيات المالية في الجزائر، إلا أن نشاطها يقتصر على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر من أجل توفير خدمات رقمية لزبائنهم، فيما لا يسمح لهذه الشركات وفق الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حاليا في مجال الدفع الإلكتروني.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد02، المؤرخة في 12ربيع الأول عام 1438هـ، الموافق لـ11 يناير سنة 2017م، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438هـ، الموافق لـ10 جانفي سنة 2017 م، ص4.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 28، المؤرخة في 30شعبان 1439هـ، الموافق لـ16 ماي سنة 2018 م، القانون المنظم للتجارة الإلكترونية رقم18-05، المؤرخ في 24 شعبان عام 1439الموافق لـ10 ماي سنة 2018، ص5-6.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المؤرخة في 25 رمضان عام 1439 هـ الموافق ل 10 جويلية سنة2018 م، القانون المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي رقم 18-07، المؤرخ في 25 رمضان عام 1439هـ الموافق لـ10 جويلية سنة 2018 م، ص13-14.

وفي هذا الإطار كشف الوزير الأول أن الحكومة الجزائرية سطرت برنامج عمليات يهدف إلى تسريع مسار عصرنة أنظمة الدفع، مبينا سعيها لتوفير أكثر من 16 مليون بطاقة دفع في آفاق 2024 وضمان تزويد أكثر من مليون تاجر بأجهزة الدفع الإلكتروني وتوفير أكثر من 10 آلاف خدمة تجارية عن طريق الويب.[1]

المطلب الثاني: نماذج شركات رائدة في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر

يوجد العديد من شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر، لكن معظمها غير معروفة، حيث تعتبر معظمها شركات ناشئة تلقت بعض الدعم في المرحلة الأولية دون أن تحظى بالمتابعة اللازمة. يهدف هذا القطاع الناشئ في التكنولوجيا المالية في الجزائر إلى تحسين الخدمات المالية، ورغم عدم استغلال هذا القطاع بشكل كامل حتى الآن، إلا أن هناك بعض الأسس لبدء العمل في هذا المجال.

يمكن الإشارة إلى وجود بعض الشركات في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر وعلى الرغم من عدم وجود الكثير من المعلومات عنها، إلا أنها تسعى جاهدة لتقديم حلول مالية مبتكرة وفعالة.

أولا: شركةDIAR DZAIR : هي شركة جزائرية ناشئة للتجارة الإلكترونية والابتكار، مهمتها الابتكار الموجه نحو المشاركة في رقمنة وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر، من خلال منصتها للتجارة الإلكترونية المصنوعة في الجزائر بنسبة 100٪، والتي طورتها مهارات جزائرية بنسبة 100٪، وفقًا للقانون 18-05 المؤرخ 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

في حين أن "دار التقسيم" هي خدمة رقمية تابعة لشركة ديار دزاير للتجارة الإلكترونية والابتكار، والتي تتكون من المبيعات عبر الإنترنت بالإضافة إلى الرقمنة والتطوير والتكامل على منصة التجارة الإلكترونية لشركة ديار دزاير، للائتمان الاستهلاكي المتوافق مع الشريعة الإسلامية. كما تتيح هذه الخدمة للمستهلكين الإلكترونيين من الموظفين أو العاملين الوصول لحسابهم الخاص وشراء المنتجات عبر الإنترنت على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع من خلال الائتمان الاستهلاكي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، واستلام ملفات الائتمان من المنزل وتوصيل المنتجات المطلوبة إلى المنزل، وفقًا للشروط.[2]

ثانيا: شركة PAY-SLICK: هي شركة جزائرية للتكنولوجيا المالية ذات طموحات دولية متخصصة في حلول الدفع ودمج حلول الدفع الرقمية للتجار عبر الإنترنت، لا يقتصر التطبيق على خدمة التاجر فحسب، بل يخدم أيضًا الأفراد الذين يرغبون في إجراء تحويلات مالية في كلا الاتجاهين (إرسال واستقبال) بفضل خيار الدفع السريع، لا يحتاج المستخدم إلى تحديد هويته لتحويل الأموال، سريع، وقبل كل شيء آمن.

من خلال التعاون مع البنوك المحلية والهيئات المالية الأخرى مثل SATIM وGIE ، تتيح لك خدمة pay-SLICk استخدام بطاقتك الذهبية و cib لإجراء عمليات الدفع وتحويل الأموال بكل سهولة، وفي أي مكان وزمان.

---

[1] يعقوب أسماء، **واقع مؤسسات التكنولوجيا المالية الناشئة في الوطن العربي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 19 جوان 2024، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص122-123.

[2] متاح عبر موقع الشركة على الرابط: https://new.diardzair.com.dz/conditionsgenerales، تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025، على الساعة 23.30.

تم التصويت له كأفضل شركة Fintech لعام 2022، كما تم تصنيفها كشركة ناشئة من قبل الوزارة المسؤولة عن اقتصاد المعرفة للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة.[1]

ثالثا: شركة HB-TECHNOLOGIE: هي شركة خاضعة للقانون الجزائري، تم إنشاؤها في عام 2004 من قبل السيد عبد الحميد بن يوسف، المؤسس والرئيس، وهي متخصصة في حلول تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات المبنية على بطاقات ذكية عالية الجودة وآمنة للغاية والتي تتوافق مع المعايير والمقاييس الدولية. حاصلون على شهادة ISO 9001:2015 و MASTERCARDو VISAو GSMA-SASمع قدرة إنتاج وتخصيص تصل إلى 100 مليون بطاقة سنويًا. يتم تخصيص الشريحة باستخدامPersoLogic، وهي مجموعة برامج خاصة آمنة تضمن سرية بياناتك، عدد العمال فيها 90 عامل بلغ رأسمالها 909.665.000,00 دج يشكل البحث والتطوير جوهر استراتيجية أعمالهم، ويتميز قسم البحث والتطوير لديهم بخبرة مهندسي وباحثي من أفضل الجامعات والمدارس الجزائرية. من خلال حلول قابلة للتطوير وفعالة، يعمل على دعم عملائهم في مشاريعهم في مجالات الأمن الرقمي، والحوكمة الإلكترونية، والخدمات المصرفية، والاتصالات، والنقل، وما إلى ذلك.[2]

رابعا: شركة zero cash: هي شركة مقرها الجزائر تأسست عام 2023 تقدم حلول تكامل الدفع عبر الإنترنت للشركات الناشئة والتجارة الإلكترونية، توفر حلول قبول الدفع عبر الإنترنت للشركات من خلال دمج الدفع الإلكتروني على الموقع الإلكتروني أو تطبيقات الهاتف المحمول مع واجهات برمجة تطبيقات الدفع تمكن من قبول الدفع بالبطاقة وتسويق المنتجات والخدمات عبر الإنترنت.[3]

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر

باعتبار تجربة التكنولوجيا المالية بشكل عام في الجزائر لا تزال في مراحلها الأولى، ويلزمها العديد من الجهود للمضي قدما نحو النهوض بهذا القطاع، إلا أنه يمكننا ذكر أهم التحديات التي تواجه هذا المسعى، ومن بينها نذكر:[4]

- ضعف البنية التحتية الرقمية الداعمة لقيام التكنولوجيا المالية، مع نقص الكيانات المادية وانخفاض معدل انتشار الانترنت ومحدودية تدفقها وارتفاع تكلفتها؛
- انعدام الثقة في إجراء المعاملات الالكترونية، وكذا السداد بوسائل إلكترونية، فالمجتمع الجزائري يميل لاعتماد النقد في تسوية معاملاته المالية، رغم وجود الأطر القانونية الداعمة للدفع الالكتروني، وإلغاء رسوم استخدام البطاقات الائتمانية وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار، وحث البنوك ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع الالكتروني بدون تكاليف، إلا أنها قوانين وإجراءات حديثة النشأة (قانون التجارة

[1] متاح عبر موقع الشركة على الرابط: https://e-dalildz.com/listing/slick-pay/، تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025، على الساعة 23.58.

[2] متاح عبر موقع الشربة على الرابط: https://elmouchir.caci.dz/en/entreprise/2509/hb-technologies?utm_source=chatgpt.com، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2025، على الساعة 10.30.

[3] متاح عبر موقع الشركة على الرابط: https://2u.pw/K7sVb، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2025، على الساعة 15.30.

[4] وفاء حمدوش وآخرون، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز اداء القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 01، 04 أكتوبر 2021، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص551-552.

الالكترونية الصادر عام 2018 وقانون المالية لسنة 2020، أضف إلى ذلك عدم اعتماد التوقيع الالكتروني والتصديق الالكتروني للوثائق؛

- ضعف الإلمام باللغة الانجليزية، مما يعيق الاستفادة من كافة مواقع منصات التمويل الجماعي مثلا، نظرا لأن معظم هذه المواقع تستخدم اللغة الإنجليزية؛

- ضعف الإنفاق العام على البنية المعلوماتية، وانصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم ...الخ؛

- ضعف مستوى التثقيف المالي، حيث سجلت نسبة التثقيف المالي إلى إجمالي الأفراد البالغين الجزائريين في حدود 32%؛

- غياب الأطر التنظيمية والرقابية التي تسمح بوجود لاعبين ماليين جدد كشركات التكنولوجيا المالية مع ضعف تطوير بيئة الأعمال، حيث يشير مؤشر مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2019 تأخر ترتيب عدد كبير من الدول العربية بما فيهم الجزائر، حيث سجلت معظمها مرتبة تفوق 60 على مستوى العالم؛

- انتشار الإقصاء المالي لعدد كبير من الأفراد والشركات بسبب انخفاض مستويات المنافسة المصرفية الناتجة عن ارتفاع مستويات التركز المصرفي، حيث يستحوذ عدد قليل من المؤسسات المصرفية (البنوك العمومية على حجم معتبر من السوق المصرفية سواء من حيث الودائع أو النشاط الإقراضي.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا نستخلص أن الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا احتضانا للتكنولوجيا المالية ومسايرة للتقدم والتطور الرقمي، كما شهدت البيئة المالية في المملكة العربية السعودية تحولا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية 216، وانضمت 69 شركة جديدة إلى قطاع التكنولوجيا المالية خلال عام 2023، أما في دول شمال إفريقيا فقد سجلت دولة مصر ترتيبا جيدا ضمن أعلى 100 دولة من المنظومات العالمية الداعمة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، مما دل على وجود بيئة تنظيمية وبنية تحتية تدعم الابتكار. وعلى الرغم من تخلف الجزائر عن دول أفريقية أخرى مثل تونس والمغرب في قطاعي الشركات الناشئة والتكنولوجيا، إلا أنها شهدت تطورات ملحوظة. ففي الآونة الأخيرة، سمحت الحكومة لغير البنوك بتقديم خدمات الدفع، وهو امتياز كان في السابق حكراً على البنوك. كما يمهد هذا التغيير التشريعي الطريق أمام البنوك الاستثمارية والبنوك الرقمية للعمل في البلاد. ويرجع هذا التخلف إلى عدم امتلاك الجزائر لبيئة حاضنة لإنشاء مثل هذه الشركات وكذا غياب المختبرات التنظيمية التي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.

بشكل عام، تحتل الإمارات والسعودية مراتب في طليعة التحول الرقمي المالي في المنطقة العربية، بينما تمثل مصر نموذجا واعدا قيد التطور، في حين تحتاج الجزائر إلى إصلاحات هيكلية وتشريعية واسعة لتعزيز حضورها في هذا المجال.

الخاتمة

التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بالفنتك هي ثورة مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية والتي كانت كضرورة لتسهيل المعاملات المالية، أين عرفت انتشارا واسعا على المستوى العالمي والعربي، كما تبين أن الشركات الناشطة في مجال التكنولوجيا المالية خصوصا الناشئة منها تلعب دورا مهما في تسريع التحول الرقمي، وتقديم حلول مبتكرة تسد فجوات الوصول إلى الخدمات المالية خصوصا لدى الفئات غير المشمولة ماليا، كما أصبحت الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية تحفل بثقة العملاء مقارنة بخدمات المؤسسات المالية التقليدية، خصوصا مع انفتاح الأفراد على الخدمات المالية.

مع تناولنا واقع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية، هذه الأخيرة حذت حذو بقية دول العالم بالتوجه نحو الاستثمار في التكنولوجيا المالية، لذا نجدها عرفت تحسنا ملحوظا من خلال تحليلنا وعرضنا للواقع العملي لهذا النوع من الشركات خلال السنوات الأخيرة، انطلاقا من جملة من المبادرات والاستراتيجيات المتبعة شكلت اللبنة الأساسية لبيئة عمل هذه الشركات.

على هذا الأساس قطعت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة شوطا كبيرا في هذا المجال لذا نجدها في طليعة الدول العربية نظير ما وفرته من بيئة عمل مناسبة، كتوفير البنية التقنية الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن الأطر التنظيمية والقانونية. ما يجعلها أمثلة وجب الاقتداء بها من باقي الدول العربية، دون أن ننسى القفزة النوعية التي حققتها التجربة المصرية كتجربة رائدة هي الأخرى. في حين التجربة الجزائرية لا تزال في بداية مسارها وتحتاج إلى جهود أكبر للمضي نحو دعم شركات التكنولوجيا المالية.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية، خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا.

- التكنولوجيا المالية هي كل اختراع وابتكار يعتمد على التطور التكنولوجي لتطوير القطاع المالي؛
- توفر التكنولوجيا المالية للعملاء خدمات موجهة بشكل أفضل وأسعار أقل، مع تسهيل الوصول إلى الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- زيادة التطور التكنولوجي في مختلف المجالات أدى إلى الانتشار الواسع للتطبيقات والبرامج على الهواتف الذكية، بما أتاح توفير البيئة الملائمة لقيام التكنولوجيا المالية وارتفاع عدد شركاتها من جهة وتحقيق ا لقبول الجماهيري من جهة أخرى.
- عرف قطاع التكنولوجيا المالية بعد الأزمة المالية العالمية 2008 التي ضربت القطاع المالي تطورا هائلا، كما استمر تطوره وتوسعه بشكل كبير خلال أزمة كورونا وما بعدها؛
- الابتكارات المالية والتقنيات تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

- هناك تفاوت في الواقع العملي بين شركات التكنولوجيا المالية الناشطة في الشرق الأوسط (السعودية والإمارات) ودول شمال إفريقيا (مصر والجزائر)، بالنظر للفجوة الموجودة في حجم الاستثمارات والبنية التحتية والبيئة المالية؛

- عرفت المملكة العربية السعودية نموا سريعا في قطاع التكنولوجيا المالية من خلال زيادة عدد الشركات الناشطة في قطاع التكنولوجيا المالية والتمويل الذي تتمتع به، مما جعلها تحتل المراتب الأولى في منطقة الشرق الأوسط؛

- تتمتع المملكة العربية السعودية بعديد الفرص التي تمكنها من البزوغ في قطاع التكنولوجيا المالية، خاصة بعد إطلاق البنك المركزي لمبادرة فنتك السعودية والمصرفية المفتوحة، التي لها عدة منافع من بينها زيادة الاستثمارات الأجنبية وبالتالي زيادة شركات التكنولوجيا المالية؛

- البيئة التجريبية التشريعية، مبادرة قام بها البنك المركزي السعودي كان لها الأثر الإيجابي على قطاع التكنولوجيا المالية، حيث تتيح الفرصة لاختبار الأفكار الإبداعية، حيث بلغ عدد الشركات المصرح لها ضمن هذه البيئة 45 شركة سنة 2022؛

- من المتوقع أن تصبح السعودية قطبا للتكنولوجيا المالية في المنطقة العربية، خصوصا إذا تم الوصول إلى تحقيق الأهداف المزمع الوصول إليها ضمن رؤية المملكة 2030؛

- توفر الإمارات بنية تحتية رقمية متقدمة واستثمارات كبيرة مع التركيز على الابتكار وريادة الأعمال مما يجعلها مركزا إقليميا لشركات التكنولوجيا المالية؛

- تتميز دولة الإمارات بدعم حكومي عبر مبادرات مثل الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي وبرنامج رخصة اختبار الابتكار، وقد ساهم هذا الدعم في جذب الاستثمارات وتسريع التحول نحو اقتصاد غير نقدي؛

- ثلث الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متمركزة في الإمارات؛

- حققت مصر تقدما كبيرا في مجال التكنولوجيا المالية حيث صنفت القاهرة ضمن أفضل سبع مدن عالميا لتأسيس شركات التكنولوجيا المالية في عام 2020؛

- شهدت مصر نموا ملحوظا في عدد الشركات الناشئة، حيث تضم 13 شركة ضمن فوربس لأقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط لعام 2024؛

- تقدم قطاع التكنولوجيا المالية في مصر، بفضل جهود البنك المركزي المصري التي شملت إنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار وكذا إعداد استراتيجية خاصة في مجال صناعة التكنولوجيا المالية، هذا بالإضافة إلى إصدار التعليمات الخاصة بتطوير نظام الدفع الإلكتروني، مما ساهم في تطور القطاع المالي وانتشار الخدمات المالية الرقمية؛

- تسعى الجزائر لمواكبة تطورات التكنولوجيا المالية وذلك بإنشائها لشركة SATIM التي كانت البوابة لمثل هذه الابتكارات والتقنيات العصرية؛
- نلاحظ أن الجزائر متأخرة مقارنة بالدول الأخرى بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب التثقيف المالي وضعف نسب الشمول المالي؛
- ضعف التشريعات والقوانين التنظيمية التي تدعم تطور شركات التكنولوجيا المالية، في الجزائر.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها السابق عرضها، كان اختبار الفرضيات المنطلق منها كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** والتي مفادها أن الإطار التشريعي والتنظيمي يساهم بشكل كبير في نمو وتوسع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية محل الدراسة، وقد تم إثبات صحة الفرضية، إذ نرى أن الدول التي تقدم الحكومة تسهيلات تشريعية ومبادرات داعمة، نجد فيها نموا وتطورا متسارعا لشركات التكنولوجيا المالية فيها؛
- **الفرضية الثانية:** والتي مفادها أن الدول التي تتمتع ببنية تحتية رقمية تشهد معدلات نمو أعلى في قطاع التكنولوجيا المالية، وقد تم إثبات صحة الفرضية، إذ أن هناك تفاوتا في الواقع العملي بين شركات التكنولوجيا المالية الناشطة في الشرق الأوسط (السعودية والإمارات) ودول شمال إفريقيا (مصر والجزائر)، بالنظر للفجوة الموجودة في البنية التحتية الرقمية؛
- **الفرضية الثالثة:** والتي مفادها أن هناك تأثيرا لشركات التكنولوجيا المالية على الاقتصادات المحلية بما في ذلك مساهمتها في تحفيز الابتكار، توفير فرص عمل، ودعم الأهداف الاقتصادية الوطنية، وقد تم قبول صحة هذه الفرضية، اذ نرى من خلال دراستنا أن هناك تطورات واضحة في الاقتصادات في الدول التي تشهد ثورة في مجال شركات التكنولوجيا المالية مثل الامارات العربية المتحدة والسعودية، خصوصا ما تعلق بمناصب العمل التي تخلقها هذه الشركات فضلا على تشجيعها للابتكارات.

الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، والتي أظهرت أهم الجهود المبذولة من قبل الدول العربية محل الدراسة في دعم شركات التكنولوجيا المالية، ومع إمكانية اعتبار أن تجربة كل السعودية، الإمارات وبدرجة أقل مصر من النماذج الواجب الاقتداء بها، يمكن أن نقدم جملة من الاقتراحات التي من شأنها مساعدة بقية الدول العربية التي تسعى إلى أن تحذوا حذو هذه التجارب الرائدة، أهمها:

- نشر الثقافة المالية من أجل تعزيز ثقة الأفراد والمتعاملين في النظام المالي، وتوفير خدمات مالية ومنتجات مالية تلبي احتياجات أفراد المجتمع؛
- تعزيز التشريعات لدعم شركات التكنولوجيا المالية خاصة في الجزائر؛
- تحسين بيئة الأعمال والبنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية وزرع الثقافة المالية الرقمية؛
- العمل على توسيع آفاق عمل شركات التكنولوجيا المالية باستمرار خاصة فيما يتعلق بكيفية دعمها؛
- البحث المستمر عن السياسات التي تدعم التكنولوجيا المالية كأداة لتحقيق كيان رقمي مستدام؛

- تعزيز الشركات متعددة الأطراف بين الجامعة، الشركات الخاصة وشركات التكنولوجيا المالية، بما يكفل نجاح الشركة الجديدة.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع واقع شركات التكنولوجيا المالية، أدركنا الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع، لذا ارتأينا اقتراح جملة من المواضيع كآفاق مستقبلية لتغطية جوانب أخرى ذات صلة بالموضوع، منها:

- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي؛
- واقع وافاق التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر؛
- التكنولوجيا المالية وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات المتحدة العربية، 2019.

ثانيا: الأطروحات الجامعية

- إلهام حجريوة، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر، 2023-2024

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

- بن عزة هشام، موفق سهام، **تطبيقات التكنولوجيا الناشئة (الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية) في شركات التأمين لتعزيز الشمول المالي الرقمي منصات التأمين كنموذج**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 09، العدد 01، التاريخ 2023، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس، المدية-الجزائر.

- جدايني ميمي، **و اقع وتحديات التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية**، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، 31 مارس 2022، جامعة شهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

- حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 10، 01 ديسمبر 2019، معهد الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمين العقال الحاج موسى، تامنغست، الجزائر.

- دراجي أنيس، مطرف عواطف، **دور تكنولوجيا التأمين في دعم التأمين البارامتري لتغطية المخاطر المناخية في المجال الزراعي**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 17، العدد 02، 02 أفريل 2023، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- رفين جلال، بختي زوليخة، **و اقع التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 2016-2023**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 09، العدد 02، 10 ديسمبر 2024، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- سامية معزوز، **أثر تطبيق التأمين التكنولوجي في دعم نشاط شركات التأمين**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، 01 جوان 2022، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- شهلة قدري، مليكة مدفوني، **و اقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2021)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، 31 ديسمبر 2022، جامعة أم البواقي، الجزائر.

- صادوق خضرة، نيل خيرة، **تطبيقات انترنت الأشياء في المكتبات**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 02، 28 ديسمبر 2022، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجيا، جامعة غليزان، الجزائر.

- صيد مريم، **تكنولوجيا التأمين ودورها في عصرنة وتطوير قطاع التأمين**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 01، 30 جوان 2022، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

- طالم صالح، **إسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية – منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجا-**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، 13 أكتوبر 2022، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- طيايبية رمزي، **التكنولوجيا المالية كتوجه حديث لتحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية دراسة تحليلية لتجربة الإمارات العربية والمملكة السعودية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 14 مارس 2023، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر.

- عابدي لامية، معيزة مسعود أمير، **التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادية (عرض بعض تجارب تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل الجماعي الناجحة عالميا مع الإشارة إلى نموذج الجزائر)**، المجلد 05، العدد 02، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 2021، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

- العياشي زرزار، حمزة بن وريدة، **الحوسبة السحابية: المفهوم والخصائص**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 02، 31 ديسمبر 2019، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

- غربي ناصر صلاح الدين، **دراسة أثر تعميم استخدام التكنولوجيا المالية على توسيع دائرة الشمول المالي للبنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 15، العدد 01، 14 جوان 2022، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

- قيمش خولة، كتاف شافية، **منصات التمويل الجماعي الإسلامية كأحد مصادر التمويل الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 01، 16 جوان 2022، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.

- محمد الساسي بالنور، أشرف محمد دوابه، **البلوك تشين وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

- محمد عبد العليم صابر، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول**، مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، دون ذكر المجلد، دون ذكر العدد، دون ذكر السنة، المعهد العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات، الإسكندرية، مصر.

- محمد قوجيل، عبد العزيز طيبة، **دور الاستراتيجية الرقمية في تبني التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية: الإمارات العربية المتحدة نموذجا**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد 02، 27 جانفي 2024، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

- محمد محروس سعدوني، **التكنولوجيا المالية القوانين واللوائح المنظمة لها في مصر**، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر، دون تاريخ نشر.

- مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 12 جوان 2018، جامعة أمين العقال الحاج موسى، تامنغست، الجزائر.

- ميلاد وزان، **تعلم الآلة وعلم البيانات (المفاهيم والأساسيات والخوارزميات والأدوات)**، دون ذكر دار النشر، العراق، دون ذكر سنة النشر.

- هتهوت فاطنة، **ماهية العقود الذكية ودورها القانوني**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، 01 جوان 2022، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- هيوا أبو بكر علي، به لين مصطفى رسول، **خدمات وأدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 8، العدد3، كلية الإدارة والاقتصاد، 21 جويلية 2022، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، إقليم كردستان، العراق.

- وهيبة عبد الرحيم، **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تحديات المنافسة والنمو**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 01، 01 جوان 2018، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- يعقوب أسماء، **واقع مؤسسات التكنولوجيا المالية الناشئة في الوطن العربي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 19 جوان 2024، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.

- يعقوبي رضوان، خليفة منية، **الإبداع التكنولوجي ودوره في عصرنة قطاع التأمين**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 18، العدد 01، 31جانفي 2024، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر.

رابعا: التشريعات القانونية

- الجريدة الرسمية، دولة مصر، قانون رقم 05، العدد5، مكرر د، 8 فيفري 2022.

- الجريدة الرسمية، دولة مصر، قانون مكافحة جرائم تقنيات المعلومات، رقم 175، العدد 23، مكرر ج، 2018.

- الجريدة الرسمية، دولة مصر، قانون رقم 18 لسنة 2019، قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير نقدي، العدد 15، مكرر ب، 2019.

- قانون الاستثمار، رقم 72، المادة رقم 10، 2017.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد02، المؤرخة في 12ربيع الأول عام 1438هـ، الموافق لـ 11 يناير سنة 2017م، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438هـ، الموافق لـ10 جانفي سنة 2017 م.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 28، المؤرخة في 30شعبان 1439هـ، الموافق لـ16 ماي سنة 2018 م، القانون المنظم للتجارة الإلكترونية رقم18-05، المؤرخ في 24 شعبان عام 1439الموافق لـ10 ماي سنة 2018.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المؤرخة في 25 رمضان عام 1439 هـ الموافق ل 10 جويلية سنة2018 م، القانون المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي رقم 18-07، المؤرخ في 25 رمضان عام 1439هـ الموافق لـ10 جويلية سنة 2018 م.

خامسا: التقارير

- تقرير التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية، مختبر ومضة للأبحاث بالتعاون مع بيفورت، الإمارات العربية المتحدة، 2017.

- التقرير السنوي للتقنية المالية للملكة السعودية، فينتك السعودية 2023، المصرف المركزي السعودي.

- تقرير حول سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة تحليل الحجم والحصص - اتجاهات وتوقعات النمو 2024 – 2029).

- تقرير شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لدولة مصر، مجلس وزراء مصر، منتدى السياسات العامة، أكتوبر،2021.

- تقرير صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، العدد7، 2018.

- تقرير فينتك السعودية 2021، سلسلة فرص قطاع التقنية المالية في السعودية، فرص حلول إدارة الثروات في المملكة العربية السعودية.
- تقرير منظومة التكنولوجيا المالية، البنك المركزي المصري، مصر، 2023.
- نزار حيدر، التقرير السنوي للتكنولوجيا المالية للملكة العربية السعودية، المصرف المركزي السعودي، 2021-2022.

المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres:

- Bellaj badr, Blochchain by example, Abeginner 's guide to creating decentralized applications using Bitcoin, Ethereum and Hyperleder, Publications Packt, On the site :www.packt.com.

Les article:

- Anjan V Thakor, **fintech and banking: what do we know**, article in journal of financial intermediation,29 june2019, published by Elsevier,USA.
- Arun Khatri, NP Singh, Nakul Gupta, **Big Data Analytics: Direction and Impact on Financial Technology**, journal of management, marketing and logistics, volume 12, issue 4, 10 septembre2021, published by press academia, turkey.
- ATsuyoshi Takeda, Yoshihiro Ito, **A review of fintech research**, Int Journal Technology managements,vol 86, n01,2021, published by inderscience publishers ltd,japan.
- Chloe vives, **fintechs et inclusion financiers**, Gestion et management, mémoire de recherche ,11 Feb2022, BNP PARIBAS grenoble victor hugo.
- Ferdinando Giglio, **fintech: a literature review**, european research studies journal, volume 8, Issue 2B, 05/6/2021, published by Univesity of Piraeus, Greece.
- Gregor dorfleitner, lars hornuf,Matthias schmitt and Maritina Weber, **the fintech in Germany, january** 2017, published by Springer Nature,Germany
- Ramona Rupeika-Apoga, Eleftherios I.Thalassinos, **ideas for a regulatory definition of fintech**, international journal of economics and business administration, volume8, ussue2 ,2april 2020, published by international strategic management, Greece.

المو اقع الإلكترونية

- أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط لعام 2025، متاح عبر الرابط:
- https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-middle-easts-fintech-50-2025/tap-payments/.
- أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط لعام 2025، متاح عبر الرابط
- https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-middle-easts-fintech-50-2025/tabby/.
- متاح عبر رابط الشركة على الرابط: https://blog.tameeni.com/about-page/ .
- أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط لعام 2025، متاح عبر الرابط

- https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-middle-easts-fintech-50-2025/fawry/.
- أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط لعام 2025، متاح عبر الرابط
- https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-middle-easts-fintech-50-2025/thndr/.
- أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط لعام 2025، متاح عبر الرابط
- https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-middle-easts-fintech-50-2025/mnt-halan/.
- مصر الرقمية 2030: تمكين مستقبل التكنولوجيا وتطوير الخدمات للمواطنين، على الرابط: https://2u.pw/uJbAn.
- https://e-dalildz.com/listing/slick-pay/.
- https://elmouchir.caci.dz/en/entreprise/2509/hb-technologies?utm_source=chatgpt.com.
- https://2u.pw/K7sVb
- https://new.diardzair.com.dz/conditionsgenerales

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
- **الإهداء**	-
- **شكروعرفان**	-
- **ملخص الدراسة**	ا
- **قائمة المحتويات**	اا
- **قائمة الجداول**	III
- **قائمة الأشكال**	IV
- **مقدمة**	أ-هـ
❖ **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية**	
- تمهيد	05
▪ **المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية**	06
- **المطلب الأول:** مفهوم التكنولوجيا المالية	06
- **المطلب الثاني:** خصائص وأهمية التكنولوجيا المالية	10
- **المطلب الثالث:** التقنيات الرقمية المعتمدة في التكنولوجيا المالية	12
▪ **المبحث الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية**	15
- **المطلب الأول:** قطاع المدفوعات	15
- **المطلب الثاني:** قطاع التمويل	17
- **المطلب الثالث:** قطاع التأمين	19
- **المطلب الرابع:** قطاع إدارة الثروات	21
▪ **المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية**	23
- **المطلب الأول:** مفهوم شركات التكنولوجيا المالية	23
- **المطلب الثاني:** أنواع شركات التكنولوجيا المالية	25
- **المطلب الثالث:** التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية	27
- **المطلب الرابع:** الفرق بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية	28
- خلاصة الفصل الأول	29
❖ **الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع شركات التكنولوجيا المالية لعينة من الدول العربية**	
- تمهيد	31
▪ **المبحث الأول: واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية**	32
- **المطلب الأول:** الجهود المبذولة في مجال التكنولوجيا المالية بالمملكة العربية السعودية	32
- **المطلب الثاني:** تطور شركات التكنولوجيا المالية	34
- **المطلب الثالث:** نماذج رائدة لشركات التكنولوجيا المالية بالمملكة العربية السعودية	37
- **المطلب الرابع:** شركات التكنولوجيا المالية ضمن رؤية 2030 بالمملكة العربية السعودية	39

- **المطلب الخامس:** التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية	42
▪ **المبحث الثاني: و اقع شركات التكنولوجيا المالية في مصر**	44
- **المطلب الأول:** نبذة البيئة القانونية والضريبية للتكنولوجيا المالية في مصر	44
- **المطلب الثاني:** تطور شركات التكنولوجيا المالية في مصر	46
- **المطلب الثالث:** نماذج رائدة لشركات التكنولوجيا المالية بمصر	50
- **المطلب الرابع:** التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في مصر	52
▪ **المبحث الثالث: و اقع شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة**	53
- **المطلب الأول:** مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة في قطاع التكنولوجيا المالية وأبرز المبادرات المنتهجة.	53
- **المطلب الثاني:** شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات المتحدة العربية	55
- **المطلب الثالث:** نماذج رائدة لشركات التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة	57
- **المطلب الرابع:** تحليل سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة	58
▪ **المبحث الرابع: و اقع شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر**	59
- **المطلب الأول:** نبذة عن التكنولوجيا المالية في الجزائر وبيئتها التشريعية	59
- **المطلب الثاني:** نماذج شركات رائدة في المجال التكنولوجيا المالية في الجزائر	63
- **المطلب الثالث:** التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر	64
- خلاصة الفصل الثاني	66
- الخاتمة	68
- قائمة المراجع	73

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية وتحليل اتجاهات التطور في هذا المجال، مع عرض تجربة كل من المملكة العربية السعودية، مصر، الإمارات العربية المتحدة والجزائر من خلال الاعتماد على مختلف التقارير التي تصدرها الجهات المختصة قصد الوقوف على هذا الواقع انطلاقا من تحليل المعطيات والبيانات التي تضمنتها، بالاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب التحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الدول العربية محل الدراسة حققت نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة في قطاع شركات التكنولوجيا المالية لكن بدرجات متفاوتة، حيث تتصدر دولتي السعودية والإمارات بشكل عام الدول العربية لما وفرته من بنية تحتية رقمية متقدمة واستثمارات كبيرة، مما يجعلها مركزا إقليميا لهذا النوع من الشركات، كما شهدت مصر نموا ملحوظا واستطاعت البروز بشكل ملفت هي الأخرى في هذا المجال، في حين التجربة الجزائرية تعتبر حديثة العهد وأمامها المزيد من الجهود الواجب بذلها لمساعدة هذه الشركات على أداء مهامها بالشكل المنوط بها.

الكلمات المفتاحية: شركات التكنولوجيا المالية، المملكة العربية السعودية، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر.

Abstract:

This study aimed to analyze the current state of fintech companies in Arab countries, examine their development trends, and presenting the experiences of Saudi Arabia, Egypt, the United Arab Emirates, and Algeria. The study was done by relying on various reports issued by the relevant authorities in order to assess the situation based on the analysis of the data and information contained therein, using the descriptive method and analytical approach.

The study reached several conclusions, the most important of which is that the Arab countries under study have witnessed significant growth in recent years in the fintech sector, albeit to varying degrees. Saudi Arabia and the United Arab Emirates lead the region due to their advanced digital infrastructure and substantial investments, making them regional hubs for such companies. Egypt has also experienced notable growth and has emerged prominently in this field. In contrast, Algeria's experience is still relatively recent, and more effort is required to support these companies in effectively fulfilling their roles.

Keywords: Fintech companies, Saudi Arabia, Egypt, United Arab Emirates, Algeria.